وزارة التعليـــــــــم العـــالـــــــي والبـــــحث العلـــمي
جـــامعـــــــة محمد خيضـــــــر * بســـــــــــكرة *
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة–
قسم: العلوم الإنسانية
شعبة تاريخ

عنوان المذكرة:

المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1956-1962) ودورها في الإستقلال

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:
عطيل سامية

إشراف الأستاذة:
بوخليفي قويدر جهينة

السنة الجامعية: 2013 م/2014 م.

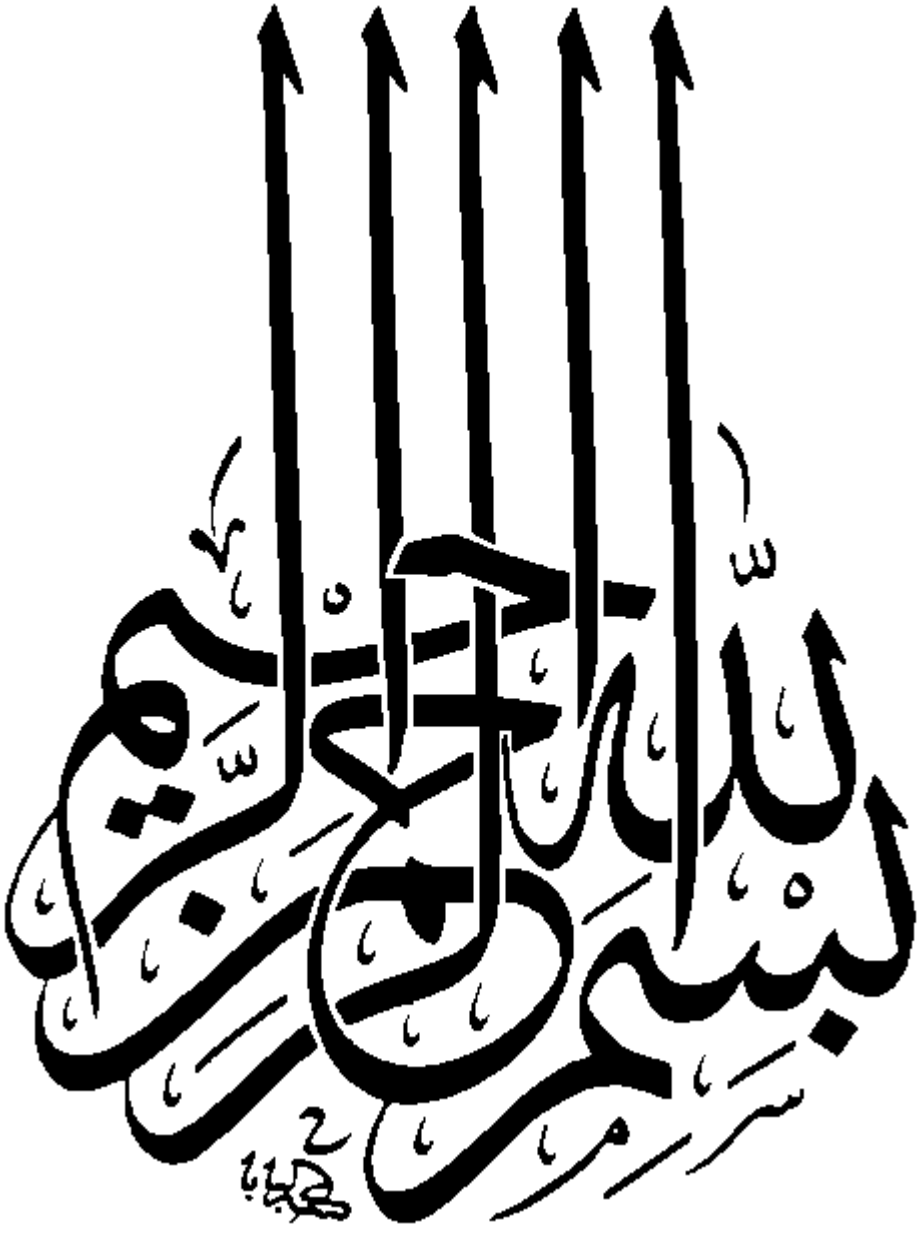
بسم الله الرحمن الرحيم

«رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ»

سورة النمل الآية 19

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر وإمتناني وعرفاني لأستاذتي بوخليفي قويدر جهينة على تكرمها وتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة .ولما أبدته من سعة صدر وحسن توجيه وإرشاد حتى إنجاز هذا البحث.

وأتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي الكرام في قسم العلوم الإنسانية وبالخصوص إلى *شعبة التاريخ* لما قدموه لي من علم مفيد طوال مرحلة دراستي، ولما زرعوه في نفسي من بذور الجد والبحث.

وفي الأخير أتقدم بشكري وتقديري إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

سامية عطيل

مقدمة

مقدمة:

تعد المفاوضات معركة حول البساط الأخضر. لا تقل أهميتها وضراوتها عن المعركة المسلحة، فهي لها قواعدها وأساليبها وإستراتجيتها وكمائنها ،وهي في كثير من الأحيان مرحلة إنتقالية بين الحرب والسلام .فهي المخرج الضروري من مأزق طرفي النزاع ،لما يعجز السلاح عن تحقيق النصر الكامل لهذا الطرف أو ذاك الطرف. حيث تنتهي المفاوضات بتسوية ،بعد تقديم تنازلات على ضوء موازين القوى السائدة على أرض المعركة.كما أن القبول بالمفاوضات يفسر سياسيا على أنه إعترافا بالطرف الآخر لهذا فان الحكومات المتعاقبة أغلقت هذا الباب بإحكام منذ قيام الثورة و إندلاعها بموقفها الصارم بالرفض التام لإجراء أي إتصال، مع من تسميهم بالفلاقة والخارجين عن القانون. والإصرار على أن المفاوضات الوحيدة هي الحرب فقط لتأديب العصاة المتمردين. وكان هذا التشدد في الموقف ناتجا عن إعتقاد الساسة الفرنسيين ،بأن ما حصل في الجزائر هو مجرد حوادث عارضة سرعان ما يقضي عليها بمنطق القوة والعنف مثل ما قضى على حوادث مثلها في السنوات الماضية بالجزائر وغيرها. لاسيما وأن الذين تزعموا هذه الحوادث من المجرمين وقطاع الطرق لا هدف لهم سوى الخطف والإخلال بالأمن كما يزعمون ،لكن هذا الإصرار وهذا المنطق سرعان ما إصطدم بالواقع المرير، و إكتشف الساسة الفرنسيون أن الأمور لم تكن مجرد أحداث عابرة. وإنما هي ثورة أصلية هادفة إلى تحطيم القيود الاستعمارية وتحرير الشعب الجزائري من العبودية و الإستغلال. ودل كفاح الشعب على أن الثورة لن تقهر بالقوة وأن جهازا ضخما وقادة أكفاء وليس أمام فرنسا إلا الإتصال بهؤلاء القادة للتفاوض معهم و الإعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية و الإستقلال.

الإشكالية :

تعنت الإستعمار الفرنسي إتجاه الثورة الجزائرية لم يدم طويلا أمام نجاحاتها على المستويين السياسي والعسكري أجبر الطرف الفرنسي لقبول بالمفاوضات:

كيف جاءت فكرة المفاوضات الجزائرية الفرنسية ؟وماهو دورها في تحقيق الاستقلال؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال مجموعة من التساؤلات:

- ماهي جذور المفاوضات الجزائرية الفرنسية؟
- ماهي إستراتجية ديغول إزاء الثورة الجزائرية منذ توليته الحكم؟

- ماهي الدوافع التي أدت بفرنسا التفاوض مع جبهة التحرير الوطني رغم تمسكها بالجزائر؟
- ماهي أهم مراحل هذه المفاوضات؟
- ماهو مضمون اتفاقيات اقيان؟ماهي إيجابيات وسلبيات هذه الإتفاقية؟
- وكيف كانت ردود الافعال عليها؟

أسباب إختيار الموضوع:

يعتبر موضوع المفاوضات الجزائرية الفرنسية من بين أهم المواضيع في تاريخ الثورة الجزائرية غير مسار الأحداث والوقائع ومن الأسباب التي دفعتني إلى إختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع هي:

اولا:الرغبة الشخصية بتعلقي بالموضوع .

ثانيا:الرغبة في التعرف أكثر لسير المفاوضات والجوانب الخفية للموضوع ومحاولة الكشف عنها.

ثالثا:محاولة التعرف حول إذا ما كانت هذه المفاوضات نهاية إستعمار ام أرضية لإستعمار جديد.

أهداف الدراسة:

إن القيام بأي بحث يتطلب أهداف معينة. وبالتالي فان الهدف من الدراسة هو:

أولا:الهدف البيداغوجي:يتمثل في إنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر.

ثانيا:الدراسة التاريخية من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع.

ثالثا:معرفة المراحل التي مرت بها هذه المفاوضات وتأثيرها في السير نحو الاستقلال.

وصف أهم مصادر ومراجع البحث:

تم الإعتماد على مجموعة هامة من المصادر التي تناولت مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية من قبل شخصيات كان لها دور بارز في هذه المفاوضات نذكر منها:

1-إتفاقيات إفيان:لمؤلفه بن يوسف بن حدة رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة .وهو كتاب صغير يحتوي دراسة للمفاوضات بالإضافة إلى تزويده بملاحق .تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه صادر من شخصية كان لها دور فاعل في مسار المفاوضات.

2- الجزائر في إفيان:لمؤلفه رضا مالك الناطق الرسمي باسم الوفد الجزائري .هو كتاب مهم جدا لأنه يروي مسار المفاوضات بالتفصيل من بداية المفاوضات إلى غاية التوقيع على إتفاقيان إفيان بين الطرفين.

3- الملف السري -اتفاقيات إفيان- :لمؤلفه أوليفي هو كتاب يكشف عن بعض الجوانب السرية خلال المفاوضات بين الوفدين .

4- الحقيقة المرة:لمؤلفه عبد الرحمان فارس ،والذي يروي فيه تفاصيل لقاءاته بالجنرال ديغول.وتعينه كرئيس للمرحلة الانتقالية مباشرة بعد وقف إطلاق النار ،وحياته بعد الاستقلال.

5- المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر : لمؤلفه أحد أعضاء الوفد المفاوض سعد دحلب.

6- جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني.

كما تم الإعتماد على مجموعة من المراجع :

تاريخ الثورة الجزائرية:لمؤلفه صالح بلحاج.

الثورة الجزائرية والجنرال ديغول:لمؤلفه رمضان بورغدة.

منهج البحث:

إن طبيعة الدراسة التاريخية لموضوعنا تفرض علينا إستخدام المناهج التالية:

المنهج التاريخي الوصفي : تم الاعتماد عليه في سياق وصف الأحداث التاريخية ،وكذا رصد لأهم الآراء والمواقف المختلفة ،والتصريحات الصادرة من قبل الشخصيات التي كان لها دور فاعل في الأحداث والوقائع المتعلقة بالمفاوضات .

المنهج التحليلي: فقد تم الاعتماد عليه في تحليل مضامين اتفاقيات إفيان ،وكدا رصد مختلف وجهات النظر حولها.

صعوبات البحث:

فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتني في إعدادي هذا البحث هي :

من أكثر العراقيل التي واجهتني هو اعتمادي على في فكرة عنوان المذكرة "المفاوضات الجزائرية الفرنسية(1956–1962)"ونظرا لأنه تم تغيير عنوان المذكرة في شهر أفريل إلى "المفاوضات الجزائرية الفرنسية(1956–1962) ودورها في الاستقلال" وعلمي بأمر التغيير في وقت ضيق جدا من فترة إيداع المذكرات.وهذا ما أدى بي إلى إضافة بعض النقاط حول هذا الموضوع .

أن أغلب هذه الكتابات التاريخية ذات طابع روتيني.

تعدد المراجع التي تشابهت في تناول موضوع المفاوضات.

نقص المادة العلمية في بعض المصادر والمراجع وإن وجدت فإنها تتناول الموضوع المراد دراسته بسطحية.

خطة البحث:

لقد جاءت متضمنة تمهيد للموضوع، وطرح إشكالية الرئيسية للموضوع، والتساؤلات الفرعية، إلى جانب ذلك تحديد الخطوات المنهجية المتعلقة بالمقدمة:أسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة وصف أهم المصادر المعتمد عليها في هذا الموضوع، صعوبات البحث، خطة الدراسة، ملاحق الدراسة.

الفصل التمهيدي:جاء بعنوان **الإرهاصات الأولى للمفاوضات الجزائرية الفرنسية** .يتناول هذا الفصل ثلاث عناصر.العنصر الأول " **بيان أول نوفمبر 1954 والدعوة للتفاوض**" يتضمن التعريف ببيان أول نوفمبر 1954 مضامينه وكذا دعوته للتفاوض.وموقف السلطات الفرنسية منه.أما العنصر الثاني فقد تطرقت فيه إلى مؤتمر باندونغ 1955التعريف بهذا المؤتمر والقرارات الصادرة عن المؤتمر في هذا المؤتمر في الدعوة إلى حل القضية الجزائرية سلميا وأيضا موقف الحكومة الفرنسية منه.

أما العنصر الأخير من هذا الفصل الذي جاء بعنوان ميثاق مؤتمر الصومام وشروط وقف إطلاق النار والتعريف بالمؤتمر و الأسباب التي أدت إلى صدور ميثاق الصومام،وكذا تحديد شروطه العسكرية والسياسية التي وضعها محرريه لوقف القتال.

مقدمة:

الفصل الأول: فقد حمل عنوان مرحلة الاتصالات السرية والشبه رسمية (1956-1961)

قسم هذا الفصل إلى 5 مباحث جاء **المبحث الأول:** بعنوان جذور الاتصالات السرية ،حيث تم التطرق فيه إلى اللقاءات السرية في عهد الجمهورية الرابعة وهي لقاءات لم ترقى الى درجة المفاوضات ،جرت بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والسلطة الفرنسية.

المبحث الثاني:تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،تضمن هذا المبحث الظروف التي أدت إلى تأسيسها وإبراز دورها في الدعوة للتفاوض.

المبحث الثالث: سياسة ديغول ومبدأ تقرير المصير .تناولت فيه مخططات ديغول ومحاولته للقضاء على الثورة الجزائرية وجذب الشعب الجزائري حوله من خلال مشاريع متعددة كمشروع قسنطينة وسلم الشجعان...ومحاولة إيجاد قوة ثالثة في قيامه بالاتصال بعدة شخصيات جزائرية.

أما **المبحث الرابع :** محادثات مولان والتي انطلقت منها المحادثات الشبه الرسمية تناولت فيه وقائع مولان والأسباب التي أدت إلى فشل هذه المفاوضات.

أما **المبحث الخامس :**فقد تناولت فيه الأسباب التي أدت لاختيار سويسرا كمكان للتفاوض عن غيرها من البلدان.أيضا التطرق إلى وجهات نظر الإختلاف بين الطرفين خلال هذه المحادثات.

الفصل الثاني:بعنوان مرحلة المفاوضات الرسمية(1961-1962)وتقرير المصير

تناولت في هذا الفصل مراحل مختلف المفاوضات الجدية بين الطرفين الجزائري والفرنسي من بداية افيان الأولى ،ثم لوغران ولقاء بال بسويسرا ،إلى مفاوضات لي روس لتكون المحطة النهائية بمفاوضات ايفيان الثانية لتوقع إتفاقيات إيفيان.

الخاتمة:

تضمنت خلاصة وإستنتاجات البحث في مراحله المختلفة مع إبراز وجهة نظرنا في الموضوع المتطرق إليه.

إلى جانب **ملاحق الدراسة** التي تكمل البحث علميا ومنهجيا وتدعمه.

الفصل التمهيدي

الإرهاصات الأولى للمفاوضات الجزائرية الفرنسية

- أولا :بيان أول نوفمبر 1954 والدعوة للتفاوض.
- ثانيا:مؤتمر باندونغ 18 –24 أفريل 1955 ودوره في دعم التفاوض.
- ثالثا : ميثاق مؤتمر الصومام وشروط وقف إطلاق النار.

حددت جبهة التحرير الوطني أهدافها و معالمها ووسائلها بوضوح دون إستبعاد خيار السلم. فهي أكدت منذ البداية على أنها مستعدة للتفاوض مع الاستعمار بشأن إستقلال الجزائر و يتجلى ذلك بوضوح بما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 و ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

أولا: بيان أول نوفمبر 1954 و الدعوة للتفاوض

1- بيان أول نوفمبر 1954:

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 من أهم مواثيق الثورة، فهو أول نداء وجه إلى الشعب الجزائري و إلى السلطة الفرنسية.إذ حضر في 31 أكتوبر 1954 ليوزع صبيحة الفاتح من نوفمبر 1954 معلنا عن ميلاد جبهة التحرير الوطني كقيادة سياسية للثورة و ممثل وحيد و شرعي للشعب الجزائري.

حمل هذا البيان إمضاء الأمانة العامة و بثته إذاعة صوت العرب تضمن العناصر التالية:

- شرح للشعب الجزائري أن الوقت قد حان للشروع في الكفاح من أجل التحرير الوطني. علما بأن الشعب الجزائري موحد على شعار الاستقلال و العمل من أجله، و بأن الوضعية الخارجية ملائمة لحل المشاكل الموجودة في العالم العربي الإسلامي ،و بأن الكفاح التحريري قد بدأ في المغرب و تونس.
- أخبر الشعب الجزائري بأن فريقا من الشبان المناضلين الواعين و المسؤولين و المساعدين من طرف العناصر النزيهة و العازمة، إعتبروا الوقت ملائما لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي وصلت إليه بسبب الخلافات الداخلية لدفعها نحو الكفاح الثوري بجانب الإخوة المغاربة و التونسيين.
- بين أن فريق المناضلين مستقل عن الكتلتين اللتين تتصارعان على السلطة و أن عمله موجه ضد الاستعمار الذي رفض منح الجزائريين حريتهم عندما طلبوا ذلك بوسائل سلمية.
- أعلن أن حركة التجديد إسمها "جبهة التحرير الوطني" التي تفتح الباب أمام كل المواطنين دون تمييز لينظموا إلى صفوف الكفاح التحريري.

أما الجزء الثاني من بيان أول نوفمبر 1954 فإنه:

- يعلن أن هدف الثورة هو " الاستقلال الوطني بإعادة الدولة الجزائرية إلى الوجود دولة ذات سيادة و ديمقراطية إجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية ".و ذلك مع إحترام كل الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.
- يدعوا الطاقات السلمية الجزائرية إلى التجمع و التنظيم من أجل تصفية الاستعمار.
- يؤكد أن جبهة التحرير الوطني ستقوم بعمل سياسي و عسكري و دبلوماسي في الخارج للتعريف بالقضية الجزائرية[1].
- ينبه إلى أن الكفاح سيكون طويلا لكن النصر سيتحقق و لذلك يجب تجنيد كل الطاقات و كل الموارد الوطنية.

2-دعوة البيان للتفاوض:

يعد هذا البيان النوفمبري أول دعوة للتفاوض ،إذ يظهر بوضوح أن الثورة الجزائرية هي دعوة إلى السلم، و ما الكفاح المسلح إلا الوسيلة الأخيرة التي فرضتها القوى الاستعمارية على الشعب الجزائري بتعنته و تصلب موقفه و مخالفته لمجرى التاريخ و يأتي الكفاح المسلح كإحدى الوسائل فقط. و ذلك ما جاء فيه:

"... و في الأخير و تحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها

1 **-الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية. ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية، رغم التاريخ و الجغرافيا و الدين و اللغة و العادات للشعب الجزائري.**

---

[1] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر،2012، ص 161-162.

2 فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 خلق جو من الثقة و ذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و رفع كل الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة[1].

و في المقابل:

1 -إن المصالح الفرنسية الثقافية و الاقتصادية التي تحصلوا عليها بطريقة شريفة تكون مضمونة و كذلك الأشخاص و العائلات.

2 جميع الفرنسيين الراغبين في البقاء بالجزائر يكون لهم الخيار بين جنسيتهم الأصلية.يعتبرون بذلك اجانب تجاه القوانيين السارية،او يختارون الجنسية الجزائرية و في هذه الحالة يعتبرون كجزائريين لهم ما على الجزائريين من حقوق وعليهم ما على الجزائريين من واجبات.

3 -العلاقات بين فرنسا و الجزائر يتم تحديدها و تكون موضوع مفاوضات بين الدولتين على قدم المساواة و الاحترام المتبادل..." [2].

عند قراءتنا للبيان النوفمبري يتبين لنا مجموعة من المعطيات أبرزها:

- التأكيد على أن التحول من الصراع السياسي المدني إلى ميدان الكفاح المسلح لم يكن إلا بسبب عدم توفر الثقة التامة و عقم الجهود المبذولة للحصول على الحقوق الجزائرية بواسطة العمل السياسي و إنه استنفذ كل طاقاته و لم يعد بإمكانه مواصلة الكفاح السياسي بعد أن وصلت قضية الجزائر إلى مأزق حقيقي يتطلب حسما جذريا.
- إن اللجوء إلى الكفاح المسلح لم يغلق الباب أمام استمرار الصراع السياسي و إنما ترك الباب مفتوحا للحوار و التفاوض مع الطرف الفرنسي.و هذه ميزة تميز بها البيان تصوره منذ البداية إلى إمكانية

---

[1] محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر**، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 345.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 203.

الحل السلمي للمسألة الاستعمارية في الجزائر و تحقيقا لذلك فإنه جنح للسلم بتقديم مقترحات للطرف الفرنسي داعيا إياه إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات و حل النزاع سلميا على أسس و مبادئ سلمية تتماشى و روح العصر و النصوص الدولية، التي تعترف صراحة للشعوب بحقها في تقرير مصيرها بنفسها معلنا على أن تتم المفاوضات الجادة بين الطرفين في جو تسوده الثقة المتبادلة بينهما، علما أن الحل السلمي ارتبط في البيان بالاعتراف المسبق بحق الشعب الجزائري بالاستقلال و السيادة الكاملة على أرضه و مصيره[1].

3-موقف الحكومة الفرنسية:

أصدرت الحكومة الفرنسية عدة تصريحات لتبيان موقفها من مطالب الثورة الجزائرية:

تصريح رئيس الحكومة الفرنسية:

لقد جاء تصريح بيرمنديس فرانس كالأتي:

" لا تخافوا إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتنا و أن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا"

"إن الجزائر هي فرنسا من الفلاندر حتى الكونغو ليس هناك إلا قانون واحد.و أمة واحدة و برلمان واحد هذا هو الدستور و هذه هي إرادتنا و لا يحق لأي أحد أن يشك فيه" [2].

و أضاف قائلا:

"لقد أصبنا أخيرا بكارثة زلزال الشلف (9 سبتمبر 1954) و ها هي محنة جديدة عاتية تسببت فيها هذه المرة بلادة عمياء فعلى الأمة أن تبرهن على وحدتها و تضامنها ففرنسا كلها مضروبة مع فرنسي الجزائر، مسلمين و أوروبيين" .

---

[1] محمد جغابه، **بيان أول نوفمبر 1954**، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر،2010،ص 45.

[2] الغالي غربي، **فرنسا و الثورة الجزائرية، 1954 – 1958**، غرناطة، الجزائر، 2012، ص 125.

" لن نرحم المتمردين فلن يكون هناك تساهل فلا يمكن التساهل عندما تكون وحدة الجمهورية و السلم الداخلي للأمة معرضين للخطر و ذلك أن العمالات الجزائرية جزء من فرنسا منذ مدة طويلة و سكانها يتمتعون بالجنسية الفرنسية و لهم في البرلمان و قد برهنوا بكفاية عن تعلقهم بفرنسا بحيث لا يمكن أن تسمح فرنسا لأحد بأن يعرض وحدتها للخطر".

" بين الجزائرو فرنسا الأم لا يمكن أن يكون هناك أي إنفصال و ينبغي أن يكون هذا واضحا لجميع الناس و في جميع الأمكنة و الأزمة في الجزائر و في فرنسا و لكن أيضا في الخارج".

أما تصريح وزير الداخلية فرانسوا ميتران:

لقد جاء تصريحه أمام لجنة الشؤون الداخلية الفرنسي كالآتي:

" لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة و العصابات المتمردة التي تريد أن تحل محلها"[1].

" الجزائر هي مقاطعة فرنسية و جزء لا يتجزأ من فرنسا".

" إن المفاوضات مع هذا البلد "الجزائر"، في هذه الحال ستكون الحرب إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة و العصابات المتمردة التي تريد الحلول محلها".

أما تصريح وزير الداخلية الفرنسية:

"هذا الشكل من المعارضة لفرنسا الذي هو العصيان المسلح لا يسمح بتصور حدوث مفاوضات بأي شكل من الاشكال ولن يجد الا شكلا واحدا وحاسما،هو الحرب ،لا مجال للمطالب الوطنية الجزائرية إن من واجب الحكومة ان تحافظ على الوحدة الوطنية وستقوم بهذا الواجب

" le seule négociation c'est la guere "[2].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخليا و خارجا على غرة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 105-109.

Maurice Vaisse,**Vers La pase en ALgèrie les negotiations d'Evian dans les archives diplomatique francaises,15janvier 1961-29jiun** 1962.Algèrie.2012.p7[2].

من خلال هذه التصريحات يتبن لنا أن الحكومة الفرنسية كانت ردودها حول دعوة جبهة التحرير الوطني للتفاوض مناقضة تماما و اعتبرت الجزائر هي فرنسا. و أن المفاوضات معها مستحيلة فالحكومة الفرنسية كانت ضد فكرة حل القضية الجزائرية سلميا عن طريق التفاوض بل الأكثر من ذلك يتمثل في استعمال القوة لقمع الثائرين و إلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا.

ثانيا: مؤتمر باندونغ 18-24 أفريل1955 و دوره في دعم الدعوة للتفاوض:

1 مؤتمر باندونغ افريل 1955:

إنعقد مؤتمر باندونغ ما بين 18- 24 أفريل من عام 1955 بمدينة "جاكارتا" العاصمة الأندونيسية جاء إنعقاده بناء على توصيات اجتماع بوقور في ديسمبر 1954، جمع هذا المؤتمر مناطق حساسة جغرافيا. مختلفة سياسيا و اقتصاديا عددها 29 دولة ممثلي لقارتي إفريقيا و آسيا قاسمهما المشترك هو كونها أنها دول متخلفة خرجت من الاستعمار حضرته كثيرا من الوفود الممثلة للشعوب المكافحة في سبيل استقلالها و في طليعتها الشعب الجزائري الباسل[1].

لقد عملت جبهة التحرير جاهدة لحضور هذا المؤتمر العظيم و تمكنت من حضوره بصفة ملاحظ ضمن الوفد المصري مثل الجزائر في مؤتمر باندونغ كل من السيدين "حسين آيت أحمد" و "محمد يزيد". قام الوفد الجزائري بعدة أنشطة تمثلت في:

1) تعريف المؤتمرين بالوضع المأساوي للشعب الجزائري.
2) إبراز هدف الشعب الجزائري في تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي.
3) ضرورة تقديم الدعم للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة[2].

---

[1] أحسن بومالي، **أدوات دبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية** ، مجلة المصادر، العدد 16 السداسي 2، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 72.

[2] جريدة المجاهد من **باندونغ أفريل 1955 إلى كاناكوي** ج3، العدد 166، 1960، ص 43.

لقد دافع الوفد الجزائري بقوة على القضية الجزائرية و استطاع إيصالها إلى خارج الحدود الجزائرية[1].

حضيت قضية تحرير شعوب المغرب العربي باهتمام المؤتمرين و بالأخص قضية الجزائر التي وجدت العديد من المدافعين عنها و تجلى ذلك في البيان الختامي للمؤتمرين الذي نص على:

1 -حق كل الشعوب في الحرية و التقدم و العدالة.
2 -حق التعايش السلمي بين الدول و النظم المختلفة.
3 -عدم التدخل في شؤون الغير.
4 -محاربة الاستعمار و السيطرة الأجنبية بكل أشكالها.
5 -معارضة الحروب و التكتلات و التجارب النووية.
6 -حق شعوب شمال إفريقيا في تقرير مصيرها.
7 -مساندة و تأييد المؤتمر لشعوب: الجزائر، المغرب، تونس في الحصول على استقلالها.
8 -مطالبة الحكومة الفرنسية بوضع حل سلمي لهذه القضايا[2].

لقد حققت الجزائر أول انتصاراتها على المستوى الدولي بصدور قرار ينص على حق الشعب الجزائري في تقرير المصير و الاستقلال و تعهد من الدول الحاضرة في مؤتمر باندونغ بتقديم الدعم و المساعدات الملموسة للشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال [3].

2 -دور المؤتمر في دعم القضية الجزائرية:

و قد تجلى هذا الدعم و المساندة في الرسالة الرسمية التي تقدمت في 29 جويلية 1955 من طرف مجموعة من الدول الأفريقية و الآسيوية قدر عددها 14 دولة ممثلة في: **أفغانستان، يورما، مصر،**

---

[1] بشير بلاح، العربي منور و آخرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 168.
[2] جريدة المجاهد، المصدر السابق ،ص 43.
[3] جمال قنان، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، المجلد الرابع، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2009، ص 128.

الهند، إيران، أندونيسيا، العراق، لبنان، سوريا، تايلندا، ليبيريا، باكستان، المملكة العربية السعودية، اليمن بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طلبت فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها للدورة العاشرة للجمعية العامة.

يشير القسم الأول للمذكرة التوضيحية الملحقة برسالة الممثلين لمجموعة الأفرو آسيوية إلى أهمية مبدأ تقرير المصير في هيكل الأمم المتحدة وميثاقها،و تؤكد المذكرة على القرار 637 الذي تبنته الأغلبية الساحقة و الذي يؤكد أيضا على الحق في تقرير المصير بشرط مسبق و أساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية و يتطرق أيضا إلى الوضع المتدهور في الجزائر نتيجة قيام فرنسا بالقمع بالوسائل العسكرية و يذكر الأمم المتحدة أن إستمرار هذا الوضع الخطر سيؤدي إلى خلق تهديد للأمن و ربما يؤدي إلى خلاف دولي كما يحث الأمم المتحدة أن تعمل على إيجاد قنوات مواصلة الى إجراءات المفاوضات مع فرنسا و الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، بعدها يشير إلى قرار مؤتمر باندونغ و خاصة قراره النهائي حول الجزائر و شمال إفريقيا و الذي يدعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

و أخيرا إنتهت المذكرة بالإشارة إلى الوضع الجزائري و الإستقلال بشرط المادة 14 في الميثاق الذي يعطي صلاحيات للجمعية العامة أن توصى بالإجراءات لأغراض سلمية و بالإضافة إلى ذلك فإن المذكرة تشير في الفقرة 2 من المادة 11 من الميثاق التي تعطي للجمعية العامة الحق في مناقشة أية علاقة بالسلم و الأمن الدوليين[1].

إفتتحت الدورة في سبتمبر 1955 و من خلالها سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمالها. و قد وجب انتظار الدورة 11 المنعقدة من 12 نوفمبر 1956 إلى 8 ماي 1957 لمناقشة القضية الجزائرية ببعدها الإنساني.

---

[1] محمد علوان، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957- 1958)**، ترجمة علي تابليت، دار الكرامة، الجزائر، 2004، ص 38.

إستمرت المناقشة خلال ستة دورات و في الدورة الأخيرة تم الإتفاق على ضرورة التفاوض للتواصل إلى حل سلمي و قد برزت فعالية الدبلوماسية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة ما بين عامي 1955-1962 [1].

أهم قرارات مؤتمر باندوتغ أفريل 1955:

1 -المطالبة باستقلال الجزائر.
2 -دعوة فرنسا الاستعمارية إلى الدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري.
3 -إدانة الأساليب القمعية التي تمارسها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري الذي يدافع عن حريته و استقلاله و سيادة أرضه.
4 -إنشاء منظمة التضامن الأفريقي- الآسيوي الذي أصبح يمثل إتحاد شعوب القارتين الإفريقية و الآسيوية.
5 -عتبار تاريخ 30 مارس من كل سنة يوم تضامن و تأييد للقضية حتى يتحقق الاستقلال[2].
6 -ستنكار الحرب الاستعمارية التي تشنها القوات الاستعمارية الفرنسية و الفضائح التي تقترفها ضد الشعب الجزائري المكافح.
7 -مساندة للكفاح البطولي للشعب الجزائري.
8 -الإفراج الفوري للزعماء الخمسة، و جميع الوطنيين الجزائريين الموجودين في السجون و المعتقلات.
9 -ستنكار تجنيد الإفريقيين في الجيش الفرنسي الذي يحارب في الجزائر.

---

[1] المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، **تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830- 1962**، دار هومة، الجزائر، 1998، ص 143- 144.

[2] احسن بومالي،المرجع السابق، ص 94- 95.

10 -مطالبة جميع شعوب العالم و خاصة شعوب إفريقيا و آسيا بتنظيم حملات إعلامية و القيام بمظاهرات و استعمال جميع الوسائل الأخرى الكفيلة بتعبئة الرأي العام الدولي ضد حرب الإبادة في الجزائر و حمل فرنسا على احترام حقوق الإنسان و اتفاقيات جنيف الخاصة بقوانين للحرب[1].

كان مؤتمر باندونغ ظفرا عظيما لشعوب إفريقيا و آسيا. و إنتصارا كبيرا لمبادئ الحركة و العدالة و السلام في العالم كما كان تعزيزا للأخوة و التضامن بين الشعوب المكافحة ضد الاستعمار القديم و الجديد لقد تعزز كفاح الشعب الجزائري بتأييد الأقطار العربية و الإفريقية الشقيقة و الصديقة.

3 موقف الحكومة الفرنسية:

شكل إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة إنتصارا دبلوماسيا لقيادة الثورة ،ورفع معنوياتها ،وحفزهم هذا النصر على التفكير الجدي في مضاعفة النشاط الدبلوماسي على المستوى الدولي لإحراز انتصارات أخرى .وكان من نتائج مؤتمر باندونغ أن وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ شهر سبتمبر 1955القضية الجزائرية في جدول أعمالها ،وعندئذ انسحب الوفد الفرنسي من أشغال الجمعية العامة وهكذا تم توجيه ضربة قاسمة للحكومة الفرنسية بلإعتراف مسؤوليتها ،حيث **صرح جاك سوستال:"... إن هذا الحدث ذا قيمة معنوية لدى الجزائريين أكثر من الحصول على السلاح... "**

لقد إغتاظت السلطات الفرنسية من القرارات الصادرة عن مؤتمر باندونغ ،بحيث اعتبرها رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك ادغارفور من خلال التصريح الذي أدلى به في الندوة الصحفية التي نشطها بباريس :

"....بأنها ضربة قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا في شمال إفريقيا ،فالمؤتمر خص قضية القطر الجزائري والحال أن هذا القطر هو جزء لايتجزا من فرنسا"

---

[1] محمد بلقاسم و آخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954- 1962**، سلسلة مشاريع البحث، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 297.

إن مؤتمر باندونغ شكل منعطفا تاريخيا حاسما في ميدان التضامن العالمي مع قضية الشعب الجزائري ،ومن

خلاله أعلنت جبهة التحرير الوطني بضرورة تحقيق استقلالها الوطني ،ولقد استطاعت بفضل جهودها

وحضورها القي في المؤتمرات الدولية ،والإقليمية والجهوية ،من أن يدحض الدعاية الفرنسية ،وان تجني أولى ثمارها على الصعيد الدولي في هيئة الأمم المتحدة ، بعد إصدار هذه الأخيرة سنة1957 لائحة سياسية تضمنت دعوتها لفرنسا إلى ضرورة إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية عن طريق التفاوض ،وهو ما أعتبر بمثابة إعتراف ضمني بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

لقد كان مؤتمر باندونغ منعرجا حاسما للقضية الجزائرية حيث تمكن من إعطاء شرعية أكبر للدبلوماسية الجزائرية ليقود القضية الجزائرية نحو التعديل في مختلف الهيئات الدولية و بالخصوص على مستوى هيئة الأمم المتحدة.[1]

ثالثا: ميثاق مؤتمر الصومام و شروط وقف إطلاق النار.

مؤتمر الصومام هو أول مؤتمر للثورة الجزائرية. و الذي كان إنعقاده أمرا ضروريا لتقييم المرحلة الأولى من الثورة المسلحة بعد أن عرفت انتشارا واسعا في معظم أرجاء التراب الوطني الجزائري كما أنه جاء للبحث عن صيغة تنظيمية و لوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح و التخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية كما أنه إجراء حتميا لأن الثورة كانت تعاني من مشكلات عديدة كعدم التنسيق بين الوحدات المقاتلة و نقص الأسلحة و غيرها من الأسباب لذلك إقتضت الضرورة إلى عقد مؤتمر تطرح فيه هذه المشكلات[2] و قد صرح العقيد **محمدي السعيد** قائلا:

---

1 - معمر العايب،**العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية(1942-1962)**، إشراف:يوسف مناصرية،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ ،جامعة تلمسان،2009/2008،ص164-165

2 - امال شلي،**التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية(1954-1956)**،اشراف:عبد الكريم بوصفصاف،رسالة لنيل شهادة الماجستير،قسم التاريخ،جامعة باتنة، 2006/2005،ص439.

" مؤتمر الصومام كان مطلبا ملحا بعد نجاح ثورة الفاتح نوفمبر في مرحلة انطلاقتها الأولى لقد كانت المناطق الخمسة تعمل في شبه عزلة عن بعضها البعض، و كان ضعف التنسيق في الداخل يشكل تهديدا خطيرا و نقطة ضعف يمكن للعدو أن ينفذ منها إلى قلب الثورة".[1]

1 -مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

تم عقد هذا المؤتمر في 20 أوت 1956 بمنطقة وادي الصومام. بعد تقديم عدة اقتراحات لمكان عقده" المنطقة الأولى و المنطقة الثانية المنطقة الثالثة" و اختيرت المنطقة الثالثة نظرا لموقعها الوسطي مما سيسهل عملية التنقل بالإضافة إلى تميز هذه المنطقة بعدة مميزات كالحصانة و لكونها مفتوحة مباشرة على جبال جرجرة المغطاة بغابات كثيفة مما يسهل مراقبة حركات العدو لمسافات كبيرة هذا إلى جانب الحراسة المشددة إذ تم تجنيد 3000 جندي لحماية المؤتمرين من أي هجوم فرنسي مفاجئ[(2)].

ترأس المؤتمر العربي بن مهيدي و حضره ممثلين عن المناطق الجزائرية و كانوا على النحو التالي:

المنطقة الثانية: زيغود يوسف، على كافي، الأخضر طوبال.

المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم و عميروش بالإضافة إلى محمدي السعيد.

المنطقة الرابعة: سي محمد بوقرة، عمر أوعمران و سي صادق.

المنطقة الخامسة: العربي بن مهيدي.

و لقد تغيب عن حضور هذا المؤتمر قادة المنطقة الأولى بسبب استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد و نائبه شيهاني بشير. بالإضافة إلى ذلك الوفد الخارجي الذي كان من المقرر حضورهم في هذا المؤتمر أيضا، بدأ المشاركون في سرية تامة بمناقشة العديد من الأمور التي تضمنها جدول الأعمال من

---

1 – صالح لميش،**الدعم السوري للثورة الجزائرية**،دار بهاء الدين ،الجزائر،2010،ص113.

3–عبد الكريم شوقي، **دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية(1954– 1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ،جامعة الجزائر،2002/2001 ص 80.

إستراتيجية الثورة في المستقبل سواء السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية و التقارير الخاصة بالمناطق و المعروضة على المؤتمر و التي تضمنت تفاصيل دقيقة عن الحالة العسكرية و السياسية و النفسية للمناطق مع وجود إحصائيات بالأرقام عن السلاح و أنواعه و عدده و الأموال و كمياتها و عدد المجاهدين و غيرها من الأمور و بعد عدة أيام من المناقشات خرج المؤتمرون بقرارات تنظيمية في جميع الميادين السياسية و العسكرية و الإدارية[1]

2 قرارات مؤتمر الصومام:

لقد تنوعت قرارات هذا المؤتمر إلى عسكرية و سياسية شملت تجديد نظام جيش التحرير و تحديد أهداف الثورة من الحرب، و نظام الجبهة السياسي و خططها و منظماتها و العلاقات بين جبهة و جيش التحرير الوطني و من الداخل و الخارج و ما إلى ذلك و فيما يلي ملخص لتلك القرارات:

1 تقسيم البلاد الجزائرية إلى 6 ولايات و كل ولاية إلى مناطق و هذه الأخيرة إلى عدة قسمات.
2 إنشاء هيئات تابعة لجبهة التحرير الوطني.[2]

تألف المؤتمر عددا من الهيئات تابعة لجبهة التحرير الوطني أهمها:

أ) المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

يعد كأعلى جهاز للثورة و هو الهيئة الوحيدة التي لها سلطة الحق في اتخاذ ما تشاء من القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد و هو صاحب الحق في إصدار الأمر بتوقف إطلاق النار أو مواصلة الحرب. يتكون من 34 عضوا.

ب) لجنة التنسيق و التنفيذ:

يتكون من 5 أعضاء بمثابة هيئة أركان الثورة، مسؤولة عن توجيه و إدارة جميع فروع الثورة و أجهزتها العسكرية و السياسية و الدبلوماسية[1].

---

[1] **النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص 20.

[2] KhaLed Nezzar ,**JournaL deguerre Algèrie (1954-1962)** Editions ANEP,Alger,2004,p274.

3 -هيئات القيادة :

قرر المؤتمر أن تكون الإدارة و القيادة الجماعية مبدأ أساسيا و طلب من كل الهيئات و المنظمات التابعة لجبهة التحرير الوطني أن تحترم هذا المبدأ و تطبقه تطبيقا كاملا.

4 -جيش التحريرالوطني:

تألف جيش التحرير الوطني من قسمين رئيسيين هما:

المجاهدون و الفدائيون، كما تألف من عدة وحدات.

5 -العلاقة بين جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني:

بإعطاء الأولوية للسياسي على العسكري و في مركز القيادة يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة و ليتذكروا دائما أنهم ينتمون كلهم إلى منظمة واحدة تعمل لتحرير البلاد و تحقيق السعادة للشعب الجزائري، و على هذا الأساس على كل واحد أن يؤدي عمله كما يجب في حدود اختصاصه و بكل تجرد و إخلاص.

6 -العلاقة بين الداخل و الخارج:

تعطى الأولوية للهيئة الداخلية لتشرف على الهيئة الخارجية، و يكون رأيها هو الراجح لكن على الهيئة الداخلية أن يكون رائدها في الحكم و العمل و الإخلاص و التجرد التام.

7 -المفاوضون السياسيون:

يتكلف المفوضون السياسيون بالمهمات و الوظائف التالية:

تنظيم الشعب و تهذيبه، الدعاية و الأخبار، الحرب النفسية المالية و التموين، مجالس الشعب.

---

[1] عبد الكامل جويبة، **الثورة الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة(1954- 1958)**، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص 146- 151.

8 - وضوح موقف جبهة التحرير الحربي و السياسي.

9 - الأهداف الحربية.

10 - الشروط السياسية لإيقاف القتال.

11 - المفاوضات من أجل السلم.

12 - مفهوم الاستقلال عند جبهة التحرير الوطني[1].

3 - شروط وقف القتال:

أما فيما يخص ما يؤكد على استمرارية جبهة التحرير الوطني في الدعوة إلى التفاوض السلمي ما جاء في هذه الوثيقة:

"و موقفنا في هذا الباب يعتمد على ثلاثة اعتبارات جوهرية للاقتناع بتوازن القوى:

1 - إتخاذ مذهب سياسي واضح.

2 - توسيع نطاق الكفاح المسلح توسيعا مستمرا إلى أن تصير الثورة عامة.

3 - القيام بنشاط سياسي واسع النطاق.

أ) لماذا نحارب؟

الثورة الجزائرية مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الاستعماري البغيض المنحط الذي يحول دون الرقي و السلم[2].

أهداف الحرب هي نهاية الحرب التي يبد أنها تحقيق أهداف السلم.

أهداف الحرب هي الحالة التي توصل إليها العدو لنحمله على قبول أهدافنا السلمية و هذه الحالة إما أن تكون هي النصر العسكري المبين.

" الاستسلام من دون قيد و لا شرط أو الإنهزام أو الإنكسار التام".

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائرفي القرن العشرين**، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 156- 166.

[2] بسام العسيلي، مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 240.

و إما أن تكون هي الحرب عن وقف القتال أو هدنة بقصد المفاوضة الحاصل أن أهدافنا الحربية بالنصر إلى موقفنا سياسية و عسكرية هي:

1 -إضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما بحيث يستحيل عليه الانتصار بالسلاح.
2 -إتلاف الاقتصاد الاستعمار على نطاق واسع بعمليات الفساد و التخريب بحيث تصبح إدارة البلاد العادية متعذرة[1].
3 -الإخلال إلى أقصى حد ممكن بالحالة في فرنسا في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي بحيث يستحيل عليها مواصلة الحرب.
4 -عزل فرنسا سياسيا في الجزائر و العالم.
5 -توسيع الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية.
6 -مؤازرة الشعب ثابتة و دائمة أمام الجهود التي بذلها الفرنسيون لإبادتها[2].

ثانيا) وقف القتال:

الشروط السياسية:

1) الإعتراف بالأمة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
2) الإعتراف بالاستقلال الجزائري و سيادته في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني و الدبلوماسي[3].
3) الإفراج عن جميع الجزائريين و الجزائريات الأسرى و المعتقلين و المنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل نشوب الثورة الوطنية في الفاتح من نوفمبر 1954 و بعده.
4) الإعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري و إنها وحدها الأهل للقيام بأي مفاوضة و جبهة التحرير الوطني في مقابل ذلك هي الكفيلة بوقف القتال.

---

[1] أحمد توفيق المدني، **مذكرات: حياة كفاح**، الجزء الثالث، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 372.
[2] بسام العسيلي، مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 242.
[3] بسام العسيلي ،مصطفى طلاس،المرجع السابق،ص242.

ثالثا) المفاوضات للسلم:

1) إذا توفرت شروط القتال أمكن إجراء المفاوضات و المفاوض الصحيح الوحيد هو جبهة التحرير الوطني و جميع الوسائل المتعلقة بتمثيل الشعب الجزائري هي من خصائص جبهة التحرير وحدها و عليه لا يقبل أي تدخل في الأمر من طرف الحكومة الفرنسية.
2) تجري المفاوضات على أساس الاستقلال بما يشمله من الدبلوماسية و الدفاع الوطني.
3) تحديد نقاط المفاوضات.

- حدود القطر الجزائري الحدود الحاضرة بما تتضمنه من الصحراء الجزائرية.
- الأقلية الفرنسية على أساس الخيار بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الأجنبية لا تخص بنظام تفصيلي و لا جنسية مزدوجة جزائرية و فرنسية.
- الأملاك الفرنسية: أملاك الدولة الفرنسية أملاك المواطنين الفرنسيين.
- نقل اختصاصات الإدارة.
- أشكال المساعدة الفرنسية في الميادين الاقتصادية و النقدية و الاجتماعية و الثقافية...الخ[1][1].

نجد أن مواثيق الثورة قد أوضحت أن جبهة التحرير الوطني كانت مستعدة دائما و منذ البداية إلى الحل السلمي بإقامة تفاوض مع الحكومة الفرنسية على مسألة استقلال الجزائر.

1: فبيان أول نوفمبر أكد و بوضوح أن الممثل الوحيد للشعب الجزائري الذي يمكن التفاوض معه هو جبهة التحرير الوطني الجزائرية ،و أن هذه الأخيرة لم تلجأ إلى الكفاح المسلح حبا في الحرب و إنما كان ذلك كرد فعل لتعنت المستعمر الفرنسي و سياسته الجائرة في حق الجزائريين.

2: كما أن ميثاق مؤتمر الصومام قد بين أن تصعيد الحرب من طرف جبهة التحرير الوطني كان كرد فعل ضد توجه الاستعمار إلى الحل العسكري للثورة الجزائرية.

كما أن المفاوضات التي اقترحتها جبهة التحرير الوطني مرهونة بمبادئ ثابتة:

---

[1] بسام العسيلي ،مصطفى طلاس،المرجع السابق،ص242.

1: الجبهة هي الممثل الشرعي للشعب الجزائري و الذي لا يمكن التفاوض إلا معه.

2: الاستقلال التام للجزائر.

3: وحدة التراب الوطني و وحدة الشعب الجزائري.

الفصل الأول

مرحلة الاتصالات السرية والشبه الرسمية (1956-1961)

- **المبحث الأول: بزوغ الاتصالات السرية**
- **المبحث الثاني: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.**
- **المبحث الرابع: لقاء مولان (25-29 جوان 1960).**
- المبحث الثالث: سياسة ديغول ومبدأ تقرير المصير.
- **المبحث الخامس: لقاء لوسارن (20 فيفري 1961).**

المبحث الأول: بزوغ الاتصالات السرية

لقد بدأت الإتصالات بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية والسلطة الفرنسية ،قبل أن تعترف هذه الأخيرة بالجبهة كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري والذي يمكن التفاوض معه. غير أنه في حقيقة الأمر السلطة الفرنسية كانت غير مستعدة للتفاوض مع الطرف الجزائري وكانت في كل مرة تضع العراقيل والصعوبات التي تقضي إمكانية كل محاولة للاتصال بممثلي الثورة الجزائرية. كانت فرنسا الاستعمارية تهدف من وراء هذه الاتصالات السرية استعمالها كسلاح لضرب الثورة في الداخل والتوصل إلى معرفة أفكار واتجاهات قادة الثورة ومعرفة قوة الثورة، وقد تمت الاتصالات على النحو التالي:

أولا لقاء القاهرة: أفريل 1956:

يعود أول اتصال بين الطرفين الجزائري والفرنسي في شهر أفريل 1956 ،بعد سقوط حكومة إدقارفور ومجي حكومة الجمهورية الرابعة التي ترأسها غي مولي. قام رئيس الحكومة الفرنسية بإرسال وزير الخارجية بينو إلى مصر والذي قام بدوره بعدة اتصالات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر .وطلب منه القيام بلعب دور الوسيط بين الطرفين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية من أجل عقد لقاء بين الجانبين "الجزائري –الفرنسي" [1].

قام جمال عبد الناصر بتهيئة الجو السياسي المناسب ،في أول اتصال بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية والحكومة الفرنسية .وقد تمت عدة اجتماعات في القاهرة بين الوفدين وكانت على النحو التالي:

---

* **جوزيف بيغارا:** النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي الذي أوفده غي مولي كممثل شرعي له في لقاء 12 أفريل 1956.

(1) عمار بوحوش، **التاريخ لسياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1997 ص 512.

1. الاجتماع الأول:

تم عقد هذا اللقاء في 12 أفريل 1956 بالقاهرة ،حيث مثل الجانب الفرنسي جوزيف بيغارا* أما الجانب الجزائري فقد مثله محمد خيضر وتم [1] خلال هذا اللقاء التركيز على النقاط التالية:

1-1-الجانب الفرنسي:

1. ركز بيغارا على أهمية عدم وجود ممثلين شرعيين يمكن التفاوض والتفاهم معهم على قضية الجزائر، وعلى ضرورة القيام بانتخابات يشترك فيها عامة السكان سواء أكانوا جزائريين أو فرنسيين مسلمين وغير مسلمين في صندوق واحد على أن يكون امتياز خاص للسكان الأوروبيين.

   بعد إجراء الانتخابات يمكن لفرنسا أن تتفاوض مع المنتخبين الجدد الذين يمثلون الشعب الجزائري وضع دستور جديد للبلاد.
2. ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء أية انتخابات.
3. إن هذه الشروط أصبحت تعرف بمثلث غي مولي:
4. "وقف إطلاق النار أولا، الانتخابات ثانيا، تفاوض ثالثا" [2].

1-2-الجانب الجزائري:

كان رد جبهة التحرير الوطني من قبل ممثلها محمد خيضر كالآتي:

إن الشخص الجزائري المقصود هو الحاكم الفعلي والمسيطر على الوضع العسكري من الجانب الجزائري ،ولا يمكن القيام بأي اتفاق سياسي مهما كان نوعه إلا في ظل مشاركة جيش التحرير الوطني ،ولهذا لا بد من القيام بإتمام المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائري .كما أن محمد خيضر صرح بأنه لا يمكن القيام بأي نوع من الانتخابات ما لم يتم الاتفاق حول الخطوط العريضة للمبادئ

---

(1) جريدة المجاهد،**قصة التفاوض**، 1961/03/27، ج4، ص 11.

(2) أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر،2008، ص 168.

الأساسية والدستور الجديد مع جيش التحرير الوطني مباشرة ،ثم القيام بإيقاف القتال ثم إجراء انتخابات [1].

في البداية وافق بيجارا على الشروط التي اقترحها محمد خيضر حول المبادئ السياسية قبل الهدنة العسكرية وانتهى الاجتماع الأول وتم تحديد الموعد الثاني لعقد اجتماع آخر.

2-الاجتماع الثاني:

جرى هذا اللقاء في 13 أفريل 1956 بالقاهرة وكان قد تمحور حول ما يلي:

طلب محمد خيضر من بيغارا توضيح سياسة الحكومة الفرنسية بالجزائر وخاصة تصريح غي مولي الذي أشاد بالشخصية الجزائرية فماذا كان يقصد بها؟

حاول بيجارا التهرب من سؤال محمد خيضر وألقى مسؤولية إيضاحه وتفسيره إلى النواب الفرنسيين والجزائريين الذين ستتمخض عنها الانتخابات، وكان رده بأنه يمكن تصوير الشخصية الجزائرية في حدود استقلال إداري أي أن الشؤون الجزائرية الداخلية تدار بمعرفة الجزائريين ولا دخل لفرنسا إلا فيما يتفق عليه بين الطرفين مع إنشاء مجلس تشريعي جزائري ذي سيادة محدودة ويشرف على أعمال السلطة التنفيذية ويمكن أن يكون رئيسها مقيما فرنسيا يخضع لرقابة المجلس ويتم اختيار أعضائها بواسطة المقيم العام أو باقتراح أسمائهم وعرضها على المجلس التشريعي وتطبيق ذلك مع الحفاظ على بقاء الجزائر ممثلة في البرلمان الفرنسي.

إلا أن محمد خيضر لم يقنعه رد جوزيف بيغارا وطلب منه تقديم تفسير واضح وصريح عن مضمون الشخصية الجزائرية من طرف السلطة الفرنسية.

(1) فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط 2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، ص192.

3- الاجتماع الثالث:

تم عقد هذا اللقاء في 14 أفريل 1956 وجمع الممثلين الجزائري والفرنسي محمد خيضر وجوزيف بيغارا .بدأ هذا الأخير يستخدم المناورة لتظليل الرأي على الإجابات ،وهذا ما لاحظه محمد خيضر ما جعل الاتصال لشهر أفريل 1956 يقف عند هذا الحد دون أية نتائج [1].

ثانيا: لقاء بلغراد جويلية 1956:

عقدت هذه الجولة بين الوفدين بوساطة الرئيس اليوغسلافي تيتو لإجراء مفاوضات بين الطرفين ببلاده مثل جبهة التحرير الوطني في هذا اللقاء محمد يزيد وأحمد فرنسيس وبيار كومان* (Pierre Commin) وبيبر هيربوت من جهة الحكومة الفرنسية [2].

1. اللقاء الأول: 26 جويلية 1956

في هذا اللقاء تجدد أيضا عرض الفرنسيين لنظريتهم التي عرفت بمثلث غي مولي "إيقاف القتال، الانتخابات، المفاوضات مع النواب" ،رفضت جبهة التحرير الوطني هذا الطلب وطالبت بضرورة الوصول إلى تسوية عامة قبل وقف إطلاق النار في الجزائر ،واعتراف فرنسا بحق الجزائريين في الاستقلال وإقامة حكومة جزائرية مؤقتة حتى تتيح الفرصة لتحقيق وقف إطلاق النار بسرعة وللبدء في المفاوضات بين فرنسا والجزائر [3].

***بيار كومين:** الأمين السابق العام بالنيابة للحزب الاشتراكي.

(1) فتحي الدين، المرجع نفسه ، ص 192.

(2) جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص 11.

(3) نبيل أحمد بلاسي، **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1990، ص 203.

وبعد 48 ساعة من المحادثات حول مختلف القضايا تم الاتفاق على مايلي:

عقد محادثات أولية سرية أولية ومباشرة بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني على أن تتركز هذه المحادثات حول القضايا المتعلقة بالتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية من دون جدول أعمال محدد مسبقا .كما تم الاتفاق بينهما على عقد اجتماع آخر يومي 15 و20 أوت 1956 .فسأل محمد يزيد بيار كومين إن كانت هذه الصيغة ستلزم الحكومة الفرنسية فأجاب هذا الأخير بأنه سيعرض الأمر على مولي وطلب من محمد يزيد أن يبقى في مدينة روما أين ستصله مكالمة في هذا الموضوع.

2. الاتصال الثاني:

في 31 جويلية تلقى محمد يزيد اتصالا تضمن الأفكار التالية:

لا يمكن أن تكون المناقشات حول وقف إطلاق النار إلا:

1)شبه رسمية وسرية.

2)رسمية وغير سرية.

ونتيجة لهذا المبدأ فإن:

- على الأسس الحالية يستحيل إضفاء صبغة رسمية على المناقشات المتوقعة خلال محادثاتنا.
- على العكس من ذلك نحن متفقون على تأكيد الاجتماع الذي سيعقد بإيطاليا بين 12 و20 أوت على أن تكون المناقشات أولية وسرية وشبه رسمية.
- من أجل التعجيل ساعة المناقشات المباشرة والرسمية والعلنية حول وقف إطلاق النار نحن ملتزمون بمضاعفة عدد الاجتماعات السرية وشبه رسمية [1].

والواقع أن هذه المقترحات لم تكن مرضية لجبهة التحرير الوطني غير أنها قبلت بها.

(1) رضا مالك، **الجزائر في إفيان، تاريخ المفاوضات السرية**، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص 40-41.

ثالثا: لقاء 17 أوت 1956 بروما:

التقى محمد يزيد وأحمد فرنسيس مع بيار كومين في إحدى مقاهي روما على الساعة 18 حيث بين ممثلا جبهة التحرير الوطني، أنهما قبلا هذا اللقاء إثبات حسن النية وأنه يستحيل عليها متابعة الاتصالات الرسمية حتى لا يبدو الأمر وكأنه محادثات بين جبهة التحرير وحزب (SFIO) فرد بيار كومين (Pierre Commin) بأنه سواء تعلق الأمر بمحادثات بلغراد أو روما فإنه لم يكلف من طرف حزبه وإنما من قبل رئيس الحكومة الفرنسية واقترح التعريف الآتي لهذه اللقاءات:

" محادثات أولية وسرية بين الممثلين الرسميين لرئيس الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني" فرد أحمد فرنسيس ومحمد يزيد بأنهما إذن أمام وضعية جديدة تستلزم استشارة زملائهم ولهذا تم الاتفاق على عقد لقاء آخر جديد خلال فترة 31 أوت – 5 سبتمبر 1956 [1].

رابعا: لقاء 2-5 سبتمبر 1956 بروما:

كان الوفد الجزائري قد تشكل في هذا اللقاء من السادة محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمن كيوان وبيير كومن وبيير هيربون عن الجانب الفرنسي [2] وبعد يومين من المحادثات لخص الوفد الفرنسي موقفه كما يلي:

طبقا للمبادئ الواردة في ديباجة الدستور ستتمتع الجزائر باستقلال إداريا واسعا محصور بصلاحية محددة وتشمل سلطة تنفيذية وتشريعية والسلطتان التنفيذية والتشريعية ستعنيان بكل المواد التي لم يعلن أنها تدخل في إطار الصلاحية المشتركة. ستكون ميادين الصلاحية المشتركة موضع دراسات ونقاشات وقرارات مشتركة لهيئة أو لهيئات ،بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي السلطة التنفيذية الجزائرية وفقا لترتيبات سوف يجري إعدادها.

---

(1) رضا مالك، المصدر نفسه، ص 41.

(2) لحسن محمد أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 261.

تدخل ضمن الصلاحيات المشتركة:

-الحريات العامة والحقوق الفردية.

-المسائل العسكرية.

-الشؤون الخارجية.

-التخطيط الاقتصادي والمشاكل المالية [1].

إذا قبلت هذه الترسيمة يمكن أن تفتح مفاوضات رسمية وعلنية .غير أن وفد جبهة التحرير الوطني رفض هذا العرض بإجراء مفاوضات بين الفرنسيين والجزائريين ،واقترح الوفد الجزائري تقديم الضمانات السياسية الضرورية مقابل قبول وقف إطلاق النار وانصرف الوفدان بعد تبادل وجهات النضر لإطلاع كل طرف قيادته على فحوى المفاوضات علة أن يتم عقد لقاء آخر في 22 سبتمبر 1956 ببلغراد عاصمة يوغسلافيا [2].

خامسا: لقاء 22 سبتمبر 1956 ببلغراد:

في 22 سبتمبر 1956 ببلغراد عقد لقاء آخر جمع بين محمد خيضر ومحمد لمين دباغين كممثلين عن جبهة التحرير الوطني والسيد هاربو (Pierre Herbault) كممثل عن الحكومة الفرنسية حيث لخص الموقف الفرنسي في النقاط الآتية:

1-استقلال ذاتي واسع للشعب الجزائري مع سلطة تنفيذية وهيئة تشريعية مختصة في الشؤون الخارجية.

2-روابط مؤسساتية ودستورية بالنسبة للمسائل التي تدخل في إطار الاختصاص المشترك.

أما رد الطرف الجزائري:

بأنه قبل أية نقاشات في العمق على الطرف الفرنسي أن يقبل بمبدأ استقلال الشعب الجزائري.

وكان رد هربو:

---

(1) رضا مالك، المصدر السابق، ص 42.

(2) أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 169.

"لا يمكن لأي حكومة فرنسية أن تتلفظ بكلمة استقلال يتعلق بالجزائر دون ان يطاح بها فورا"

واقترح في المقابل صيغة على النحو التالي:

"حق الشعب الجزائري أن يحكم نفسه بنفسه" ولكنه أكد أن هذا الاقتراح يمثل وجهة نظره الشخصية فقط وأنه سيعرض الأمر على السلطات الفرنسية العليا في القريب العاجل [1].

سادسا:إتصالات إضافية:

1 - الجزائر:

وبينما كانت الإتصالات تجري على هذا الشكل في القاهرة وروما ببلغراد كانت هناك إتصالات أخرى أقل أهمية من الأولى، إذ اعتبرت محاولات للتعرف على نوايا القادة في الداخل وجس نبضهم وأن تحدث إنقساما في صفوف جبهة التحرير الوطني بين بعضهم البعض في الداخل وبين قادة الخارج كذلك.

ففي صيف 1956 أذن روبير لاكوست للباشاغا بوطالب أن يتصل بعبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي، واتصل بوطالب بهما وقدموا تقريرا بذلك إلى السيد باي مدير الشؤون السياسية في الجزائر آنذاك لكن الباشاغا بوطالب ألقي عليه القبض بعد بضعة أشهر من ذلك بحجة العثور على كمية من القنابل في منزله [2].

2 - تونس:

بعد سقوط حكومة غي مولي في شهر جوان 1957 وقيام حكومة بورجيس مونوري عين السيد غوبير يسينير عضو مجلس ديوان وزير الخارجية الفرنسي السيد كريستيان بينو بالاتصال بممثلي جبهة التحرير الوطني في تونس وحمل معه رسالة ممضاة باسم بولش مدير ديوان السيد بورجيس مونوري رئيس الحكومة الفرنسية، وحل بتونس يوم 05 جويلية 1957 كملاحظ لتتبع أعمال مؤتمر جامعة النقابات العالمية الحرة واغتنم هذه الفرصة فاتصل بمندوب الاتحاد العام للعمال الجزائريين في المؤتمر وطلب منه

---

(1) رضا مالك، المصدر سابق، ص 43.

(2) المجاهد، المصدر السابق، ص 11.

أن ينظم له مقابلة مع بعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني ولكن الجبهة رفضت ذلك وبينت له بأن استئناف الاتصال مع المسؤولين الفرنسيين ممكن بشرط أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانا رسميا تعترف فيه بالجنسية الجزائرية وشخصية الجزائر. فعاد غوبير يسينيير إلى باريس لإطلاع حكومته على هذا الموقف على أن يعود إلى تونس يوم 19 جويلية بالجوانب، وركب معه في الطائرة نفسها إلى باريس السيد عبد المجيد مدير ديوان الحزب الحر الدستوري التونسي لإطلاع زعماء الجبهة المسجونين بفرنسا بالوضع الجديد وبمحاولة فرنسا فتح باب الحوار والمحادثات من جديد، ولكن المحامي التونسي ألقي عليه القبض في مطار أورلي ومنع من الاتصال بموكليه، فعاد من المطار إلى تونس. وبعدئذ أنكر بورجيس مونوري في البرلمان الفرنسي أن يكون قد كلف غوبير يسينيير بإجراء اتصالات مع قادة الجبهة وبذلك نسفت هذه المحاولة كذلك ووضع حد لها مما يكشف ويؤكد أن نوايا الفرنسيين سيئة جدا لا تهدف لا للمكر والمماطلة والخداع [1].

لقد أرادت الحكومة الفرنسية من وراء هذه المفاوضات معرفة مدى استعداد الجزائريين للدخول في مفاوضات ولكن حنكة وبسالة مفاوضي الجبهة أحبطوا كل المناورات للدخول وأظهروا كفاءة عالية في ميدان التفاوض ومقاومة ألاعيب الدبلوماسية الفرنسية وصدمت فرنسا لما رأت أن الوفد الجزائري يطلب من الوفد الفرنسي التفاوض بشأن الاستقلال التام للجزائر أو الكف عن مثل هذا النوع من الاتصالات المظلة للرأي العام في داخل فرنسا وخارجها وبهذا تكون الثورة قد أحبطت المناورات الفرنسية الرامية إلى ربح الوقت وعرفت أيضا كيف تواجه فخاخ الدبلوماسية الفرنسية لقد فقت هذه المفاوضات جديتها ومصداقيتها بعد اختطاف الأمن الفرنسي الطائرة التي كان على متنها القادة الخمس يوم 22 أكتوبر 1958.

بعد أن بدأت فرنسا الاستعمارية تفقد توازنها تحت تأثير الضربات القوية التي وجهت إليها من قبل الثورة الجزائرية في الداخل وتحت تأثير الضغوطات الدولية في الخارج، قامت بأبشع جريمة تاريخية

(1) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائرفي القرن العشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر،2009، ص 304-305.

باختطافها الزعماء الخمسة الجزائريين وهذا تعبيرا عن مدى عجزها في اتزانها السياسي وضعفها كدليل اتجاه الثورة الجزائرية التي لم تستطع إخمادها [1].

وتعود مجريات الاختطاف إلى 22 أكتوبر الذي دبر من لاكوست والعسكريين دون علم غي موليه (Guy Mollet)[2] الاختطاف ارتكبته دولة تتدعي أنها بلد التحضر والقانون ومبادئ الديمقراطية وغيرها من المبادئ الإنسانية عندما كان الزعماء الخمسة الجزائريين (أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت حمودة ومصطفى الأشرف) [3] في طريقهم من مراكش إلى تونس للبحث عن حل للقضية الجزائرية وإلى تسوية عادلة يسترجع بها الجزائريون حريتهم واستقلالهم وسيادتهم على وطنهم ويخلصهم من ظلم وقيود الاستعمار الفرنسي الذي فرفت عليه من أن اغتصب المستعمر الفرنسي أرض هذا الوطن الجزائري.

لقد كانت أجهزة الإستخبارات الفرنسية تراقب تحركات وفد جبهة التحرير الوطني الذي كان متجها نحو تونس حيث إستقال الوفد الجزائري هذه الطائرة المراكشية المغربية وبغد مرورها قبالة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط أجبرت الطائرات الاستعمارية الفرنسية الحربية الطائرة على النزول في الجزائر العاصمة [4].

كانت الطائرة تقل حوالي 25 راكبا منهم الزعماء الخمسة الذين سبق ذكرهم أما العدد الباقي فإنهم صحفيون مراكشيون وأيضا صحفيون فرنسيون. وعند هبوط الطائرة بالمطار أحاط الجيش الفرنسي بها وطلبوا من الزعماء الخمسة النزول عند ذلك أدرك الركاب أنهم وقعوا تحت قبضة المستعمر الفرنسي.

رفض الزعماء الخمسة النزول من الطائرة بسهولة وهذا ما أدى بالقوات الفرنسية الصعود إلى الطائرة مدججين بالسلاح وقبضوا على الزعماء الخمسة وتركوا الباقي من الصحفيين المراكشيين

---

(1) بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 325.

(2) شارل أنري فافر ود، **الثورة الجزائرية**، ترجمة عبد الرحمن سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص 432.

(3) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 316.

(4) أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص 144.

والفرنسيين وأخذوا الزعماء إلى المراكز العسكرية الفرنسية ثم وضعوهم في الزنزانات [1] وبعد عشرة أيام تم تحويلهم إلى سجن لاسانتي (La santé) بباريس[2]. لقد استنكرت العديد من شعوب العالم لمثل هذه العملية حيث وصفتها بالغدر والخزي والعار والحماقة وأقدمت العديد من الحكومات العربية باحتجاجات شديدة موضحة أن عمل الحكومة الفرنسية دليل قاطع على أن عقلية هذه الحكومة "الفرنسية" انحطت إلى أسفل الدرجات يمكن أن يصل إليها الإنسان متحدية بذلك جميع القيم الأخلاقية والإنسانية وهذا يعتبر دليلا كافيا على نيتها العدوانية.

كانت فرنسا تهدف من وراء هذه العملية "الاختطاف" إلى القضاء على الثورة الجزائرية التي لم تتمكن منها بالرغم من استعمالها كل الوسائل الجارئة وأنها ستحقق حلمها الذي طالما سعت من أجله "حلم الجزائر فرنسية لكنها كانت تجهل في واقع الأمر أن الثورة الجزائرية ليست نتاج رغبة فردية أو بعض الأشخاص وإنما هي وليدة شعب جزائري بأكمله [3].

يمكن القول أن هذه الاتصالات يعود فشلها إلى ما يلي أن هذه اللقاءات بالنسبة للمسئولين الفرنسيين عبارة عن جس نبض قادة الثورة والمناورة في نفس الوقت للخروج من الأزمة التي تعيشها فرنسا.

إن الحكومة الفرنسية عملت على إيجاد مفاوضين آخرين بدلا من جبهة التحرير الوطني للتفاوض معهم "طاولة مستديرة[4]" وكانت تجهل أنه يستحيل إيجاد مفاوضين بدلا من الجبهة.

ضعف سلطة الحكومة الفرنسية أمام نفوذ الفرنسيين خاصة المستوطنين فعليه عدم قدرتها على اتخاذ قرارات تكون ضدهم.

---

(1) أحمد منصور، المرجع نفسه، ص 144.

(2) أحمد بن بلة، **مذكرات**، ترجمة: العفيف الأخضر، منشورات الآداب، بيروت، بدون سنة، ص125.

(3) صالح لميش، المرجع السابق، ص 304.

4 - **الطاولة المستديرة**:ويقصد بها اشراك اطراف اخرى في المفاوضات الى جانب جبهة التحرير الوطني كالحركة المصالية والحزب الشيوعي الجزائري،والتي اراد ديغول منخلالها اغراق الجبهة واظهارها بمظهر المنظمة المنافسة للمنظمات الأخرى.

إختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل الزعماء الخمسة الجزائريين وبهذا تنتهي الحلقات الأولى من مسلسل المفاوضات الجزائرية الفرنسية إلى غاية سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة في ماي 1958 ووصول شارل ديغول إلى سدة الحكم بداية من جوان 1958 مع الجمهورية الفرنسية الخامسة.

المبحث الثاني : تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

منذ إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني تعمل جاهدة على إسماع صوت الثورة الجزائرية خارج الحدود الجزائرية ،لهذا أولت أهمية بالغة للعمل الدبلوماسي إلى جانب العمل العسكري ومن أجل إختراق جدار الصمت الدولي الذي أوجده المستعمر طوال فترة الاحتلال .ولأهمية العمل السياسي والدبلوماسي في تدويل القضية الجزائرية كان لابد من إنشاء جهاز يقود الجزائر إلى مفاوضات من أجل إسترجاع السيادة. وبالفعل ففي 19 سبتمبر 1958 أعلن عن ميلاد الجمهورية الجزائرية وتشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية التي أصبحت الناطق الرسمي والشرعي للشعب الجزائري المكافح.

أولا- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

1-الظروف الداخلية:

1-1الظروف السياسية:

بعد إنعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية عرف بلجنة التنسيق والتنفيذ بالإضافة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يمثل السلطة التشريعية.عملت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تنظيم الثورة وقيادتها غير أنها واجهتها العديد من الصعوبات والعراقيل أدى بها مغادرة الجزائر ونقل مقر قيادتها إلى العاصمة التونسية في سنة 1957 .

وفي المؤتمر الثاني للمجلس الوطني بالقاهرة الذي عقد في 20 أوت 1957 تم توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ برفع عدد أعضائها من 5 إلى 14 عضوا[1].

مرت لجنة التنسيق والتنفيذ بفترات حرجة وصعبة للغاية خاصة بعد فقدانها لعنصرين فاعلين فيها العربي بن مهيدي وعبان رمضان.

وصول ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا إثر إنقلاب 13 ماي1958. والذي أعلن أنه جاء من أجل خنق الثورة والقضاء عليها وتحقيق طموحات المعمرين. وبالمقابل أعلن عن مشاريع اقتصادية إصلاحية وأشار إلى إمكانية التفاوض في حالة وجود ممثل شرعي ووحيد للثورة.[1]

في هذه الأثناء شرعت اللجنة في التفكير في إمكانية تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بهدف مواجهة سياسة ديغول ومن أجل إيجاد جهاز رسمي يساهم في تعجيل مسار المفاوضات.

1-2- الظروف العسكرية :

تؤكد معظم الدراسات على صعوبة هذه المرحلة، فقد سجلت سنة 1958 منعطفا حاسم للقضاء على الثورة الجزائرية، خاصة بعد الإرهاق الذي وصلت إليه الثورة في الداخل إثر الخناق العسكري على الحدود الشرقية الغربية حيث تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر كثيرة في العتاد والأرواح البشرية فخلال سنتي 1958-1959 فقد جيش التحرير الوطني الآلاف وسط الأسلاك الشائكة المكهربة.[2]

1-3- الظروف الاجتماعية:

تجمع جميع المصادر على أن وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت جد سيئة بالداخل وعلى الحدود وكذلك. ويشير تقرير السياسة العامة إلى أن تأسيسها جاء بمطلب من الشعب الجزائري، وتلبية لمطالب جيش التحرير الوطني ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المعتقلات والمحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن جيش التحرير الوطني. كما يشير التقرير عن الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية كان من أجل رفع معنويات الشعب الذي يأمل في دعم خارجي جاد.

2-الظروف الخارجية:

يمكن تلخيصها في بعض النقاط :

حصول كل من تونس والمغرب على استقلالهما عام 1956.

---

1 - محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر ،2007 ص88-90.

2 - محمد العربي الزبيري:المرجع نفسه .ص95- 99.

- عودة ديغول إلى السلطة ومحاولته خنق الثورة بجميع الوسائل المتاحة.

-زيادة الضغط الدبلوماسي للحد من انتصارات الثورة الجزائرية.

-النشاط المكثف لمبعوثي وموفدي جبهة التحرير الوطني في الخارج.

بروز كتلة من الدول الإفريقية والأسيوية المساندة للقضية الجزائرية.

ونظرا لهذه الظروف كلها قرر قادة الثورة إنشاء حكومة مؤقتة جزائرية، بقصد تجاوز الخلافات الشخصية بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. لقد قام فرحات عباس بإقناع كريم.[1]

بلقاسم بضرورة تشكيل حكومة مؤقتة موسعة لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ لان هذه الأخيرة فقدت الكثير من مصداقيتها نتيجة عدم قدرة أعضائها على الانسجام في العمل.

ثانيا- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

1-فكرة التأسيس:

إن فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ليست وليدة 1958. بل ظلت تراود أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956 بعد إختطاف الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956، وهذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي إستهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية، باعتقاله زعمائها وحسب المناضل رضا مالك فان فكرة الإعلان عنها كانت موجودة قبل مجيء ديغول بكثير غير أن الظروف المحلية والدولية وخاصة بعد الاستشارات التي أجريت في بعض العواصم العربية لم تكن تدعوا إلى التفاؤل.

غير أن هناك من يرى أن الفكرة لم تطرح بصفة جدية إلا في 1957 بعد انعقاد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد بالقاهرة من 20الى 28 أوت 1957تم من خلاله قرار تفويض للجنة التنسيق والتنفيذ أمر تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما [1]أن مؤتمر طنجة الذي عقد في افريل 1958 تم الاتفاق بعد مشاورات بين جبهة التحرير الوطني والحزب الدستور التونسي الجديد وحزب الاستقلال المغربي على تشكيل حكومة جزائرية بالمنفى.[2]

---

1 - عمار بوحوش:المرجع السابق ص475.

2 عمر بوضربة ،**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص42

وبعد هذه المؤتمرات قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل لجنة خاصة لدراسة إمكانية إقامة حكومة مؤقتة جزائرية والتي ستقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل السادة : أعمر اوعمران،كريم بلقاسم ،لخضر بن طوبال ،فرحات عباس وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية 1958 وقد أفضت هذه الاستشارات والتقارير الى شبه اجتماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لتوفير وملائمة الظروف الداخلية والخارجية.[1]

2-التأسيس:

بعد أن قامت اللجنة الخاصة بعدة مناقشات ولقاءات لدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة لتتوصل في الأخير إلى قرار نهائي .قدمت هذه اللجنة الى لجنة التنسيق والتنفيذ تقرير مفصل يوم 16 سبتمبر أعربت فيه عن تأييدها لتشكيل حكومة مؤقتة.قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19 سبتمبر 1958 بالفصل في المسالة بالاتفاق على مبادئ وهيكلة الحكومة المؤقتة الجزائرية ولقد كان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة بالإضافة إلى إعلانها في نفس الوقت في كل من تونس والمغرب.[2]

وصرح بتأسيسها فرحات عباس بالقاهرة باللغة الفرنسية وقام بترجمته إلى العربية أحمد توفيق المدني. ضمت هذه الحكومة 19 شخصية جزائرية وكانت الرئاسة قد منحت إلى فرحات عباس.[3]

3- التشكيلات الثلاثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

3-1-الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى:

ضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 شخصية برئاسة فرحات عباس 14 وزيرا ونائبين وثلاثة كتاب دولة ولقد جاء في مقدمة بيانها :

لبسم الله الرحمان الرحيم:

باسم الشعب الجزائري:

---

1 محمد العربي الزبيري المرجع السابق ص107.

2- سعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين 1932-1978**، قصر الكتاب ،الجزائر، 1997 ص27.

3- عمر بوضربة،المرجع السابق،ص45-46.

ان لجنة التنسيق والتنفيذ التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية لهذه السلطة (قرار28 اوت1957) قد قررت تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية .

كما قررت مايلي:

رئيس المجلس : فرحات عباس .

نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة:كريم بلقاسم.

وزراء الدولة :حسين ايت احمد رابح بيطاط محمد بوضياف محمد خيضر.

وزير الشؤون الخارجية:محمد الامين دباغين.

وزير التسليح والتموين:محمود الشريف.

وزير الداخلية:الأخضر بن طوبال .

وزير العلاقات العامة والاتصالات:عبد الحفيظ بوصوف.

وزير الشؤون لإفريقيا الشمالية:عبد الحميد مهري.

وزير المالية والشؤون الاقتصادية:أحمد فرنسيس.

وزير الاستعلام:محمد يزيد.

وزير الشؤون الاجتماعية :بن يوسف بن خدة.

أمناء الدولة:الامين خان ،عمر أوصديق مصطفى إسطنبولي.

إن الحكومة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس للثورة الجزائرية .وهي تباشر عملها منذ الجمعة19 سبتمبر 1958 في الساعة الثالثة عشر بتوقيت الجزائر.[1]

ومن خلال هذه التشكيلة الحكومية نلاحظ أنها جاءت شاملة تقريبا لجميع المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. ويمكن تسمية هذه الحكومة بحكومة الإجماع الوطني لأنها ضمت ممثلين عن الأسر السياسية الجزائرية التقليدية. على أن القوة السياسية الجزائرية الجديدة التي فجرت الثورة إستحوذت على النصيب الأكبر. وهذا الاجتماع لم يتحقق لوفاق سياسي مسبق وإنما تجسد في خضم

---

1 محمد بجاوي **الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)**ترجمة:علي الخشن ط دار الرائد الجزائر 2005ص106-107

2-نورالدين حاروش،**مواقف بن يوسف بن خدة**،دار الأمة ،الجزائر،2011،ص284-285.

المعركة ووفق المنظور الذي رسمها وإذا كان بيان أول نوفمبر هو بمثابة ميلاد جديد للشعب الجزائري فان تأسيس الحكومة المؤقتة هي بعث جديد للدولة الجزائرية.[1] وان قيامها جاء استجابة لرغبة شعب بدأت تتجلى فيه صفات الوعي والنضج والتعقل فقد أصبحت هذه الحكومة تستمد قوتها وطاقاتها من هذا الشعب الذي لطالما سعى إلى تحقيق الاستقلال.[2]

3-1-1-أسباب اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة:

يرجع بعض المؤرخين سبب اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الى اسباب استراتجية سياسية فهو محنك معتدلا مقارنة بالقادة الاخرين للثورة كما يعتبر محنكا في ميدان المفاوضات [3] .ولقد اختلفت الاراء بشان توليته لهذا المنصب،فهناك من رحب بالفكرة والشخصية،وهناك من رفضها .فقادة المغرب العربي رحبوا بفكرة انشاء الحكومة المؤقتة.

بينما قادة مصر لم يحبذوا قيام هذه الحكومة وخاصة انه قد ترأسها فرحات عباس فهم لايثقون به وهو كذلك فهو لايحسن اللغة العربية ولايتكلم بها معهم ولاهم يتكلمون الفرنسية معه. زيادة على تاريخه المعروف فقد اعتبره المصريين بأنه دخيلا على الثورة وسيجرها عاجلا آم أجلا إلى مفاوضات مع فرنسا تخرج الجزائر من ميدان العمل الثوري العربي إلى ميدان التعامل مع فرنسا والسير في ركاب الغرب.[3]

بينما يرى فرحات عباس أن هناك حوادث متوالية وظروف سياسية وضعته على رأس الحكومة وهم لم يطلب هذا الشرف ولم يطمح فيه، لأن طبعه كما يقول أنه ينفر من السياسة والرئاسة وزمام الحكم وممارسة السلطة. وفي حقيقة الأمر آن السلطة لاقيمة لها إلا إذا كانت تمارس وسط شعب حر، كما يضيف فرحات عباس في هذا الصدد إن الويلات التي أصابت وطني هي التي قذفت بي إلى الميدان السياسي. ولو كانت فرنسا وجدت حلولا عادلة للمشاكل التي جابهتها فلربما إكتفيت بمشاكلي وإنشغلاتي الشخصية ...ولكن أنى للإنسان أن ينكمش على نفسه ويعيش منعزلا وهو يرى كل يوم وكل ساعة من

---

1 – مصطفى الأشرف،**الجزائر والأمة** ترجمة:حنفي بن عيسى،دار القصبة،الجزائر،2007،ص380.

2 – فرحات عباس: **ليل الاستعمار**،منشورات الوكالة الوطنية الجزائر 2005 ،ص127.

3– صالح بلحاج :**تاريخ الثورة الجزائرية**،دار الكتاب الحديث الجزائر 2010 ،ص459.

الظلم ألوانا ومن المصائب ضروبا تحل بإخوانه ولكن الوقت ليس جدال وفي الوقت الذي تجتاح فيه الحرب بلادنا تخرب بيوتنا وتمزق قلوبنا فان المسائل الشخصية الحقيرة لاتهم إلا النفوس الحقيرة.[1]

3-1-2-الصعوبات التي واجهت الحكومة المؤقتة الأولى:

لقد عاشت الحكومة المؤقتة بأشهر قليلة من إنشائها مشاكل بين أعضائها، وبينها والولايات التي لامتها على قلة اهتمامها بالداخل. وعلى نقص فاعلية قيادة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية والغربية ثم ثار خلاف شخصي بين فرحات عباس والأمين دباغين بسبب حاثة عميرة علاوة والذي كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري وصديقا للأمين دباغين عين موظفا ضمن بعثة الجبهة في بيروت تحت سلطة إبراهيم كبوية المناضل السابق في حزب فرحات عباس [2] عثر عليه ميتا أمام مبنى الحكومة المؤقتة بالقاهرة يوم 10 فيفري1959 . قيل أنه إنتحر بإلقاء نفسه من الطابق الخامس لمبنى الحكومة بالقاهرة. لكن واقع الأمر يفيد بان عميرة وبعد استجوابه من طرف بوقادوم بناء على طلب الأمين دباغين بصفته وزيرا للخارجية تبين انه لم يقم بأية مخالفة ضد الثورة أو الحكومة لكن فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة وصله تقرير يفيد بان علاوة يشتم وزراء الحكومة وعلى رأسهم فرحات عباس بتهمة الانحراف عن مبادئ الثورة فقام بتحويل ملفه إلى عبد الحفيظ بوصوف الذي قابله بالقاهرة رفقة عباس فرحات وبعض الموظفين لينتهي الاجتماع بحادث مؤسف بمقتل علاوة والذي يكون حسب الرواية الرسمية رمي بنفسه من النافذة اثر مواجهة صاخبة مع فرحات عباس وفي هذه الأثناء تبادلت التهم بين أعضاء الحكومة المؤقتة حيث اتهم الأمين دباغين رئيس الحكومة فرحات عباس بالتسبب قتل عميرة علاوة. وأعلن عن إستقالته من الحكومة يضاف إلى كل هذه الخلافات والتهم تهمه هواري بومدين للحكومة المؤقتة عن عجزها وقصورها وعدم القيام بواجبها تجاه الناحية الغربية من البلاد حيث لم تمدها بالأسلحة والمؤونة .[3]

3-1-3 -إجراءات الحكومة المؤقتة الأولى للتقليل من الصعوبات:

أمام هذه الوضعية التي أثقلت جو العمل وبعد إستقالة الأمين دباغين يوم 15 مارس 1959

---

1 – صالح بلحاج :المرجع نفسه ،ص459.

2– نور الدين حاروش :المرجع السابق ص295.

2– بوعلام بن حمودة:المرجع السابق ،ص319.

إضطر فرحات عباس أن يمنح الحكومة المؤقتة عطلة ويكلف كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوضوف ولخضر بن طوبال بتحضير إجتماع المئة يوم. سمي هذا الإجتماع باجتماع العقداء العشرة أو اجتماع المئة يوم .ضم هذا للاجتماع : كريم بلقاسم محمد بوخروبة محمدي السعيد و 5عقداء رؤساء الولايات باستثناء الولاية السادسة بسبب إستشهاد سي الحواس في مارس والتي لم يعين خلفا له فيها وكان قادة الولايات كمايلي:

الحاج لخضر،علي كافي،السعيد بازوران ،و سليمان دهيلس وبن علي بودعان توصل هذا الاجتماع إلى إدخال تغيرات على تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية والى أعمال تحضيرية لاجتماع المجلس .

إجتمع المجلس بطرابلس من 10 ديسمبر 1959 إلى 20 يناير 1960 قرر إقصاء الآتية أسمائهم من تشكيلة : محمد بحاوي ، صالح لوانشي ، وعبد المالك تمام ، الأمين دباغين ، ومحمود الشريف ،وأحمد توفيق المدني ورقي إلى العضوية في المجلس علي منجلي ، وأحمد قايد ،و أحمد بو منجل ، والشيخ محمد خير الدين ، وفي هذا الإجتماع صادق المجلس على القانون الأساسي الجبهة التحرير الوطني على المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية. وعين حكومة جديدة في القانون الأساسي تعتبر جبهة التحرير الوطني منظمة وطنية للشعب الجزائري في الحرب التي شنتها ضد الاستعمار تستهدف جبهة التحرير الوطني في كفاحها المسلح للشعب الجزائري بتسيير ثرواته وبالتمتع بها ولقد أوضح أن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد الاستقلال مهمتها التاريخية في قيادة الأمة الجزائرية وتنظيمها كما أوضح أن تسيير الجبهة سيعتمد على مبدأ المركزية الديمقراطية ومبدأ الجماعية التي ينبذ الحكم الشخصي وعبادة الشخصية هيئاتها هي المؤتمر ومجلس الثورة الجزائرية.[1]

في نص ثاني صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية، رسمت معالم المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية اعتبر المجلس الهيئة التشريعية في حين تعتبر الحكومة المؤقتة الهيئة التنفيذية يجتمع المجلس مرة واحدة في السنة وله صلاحية إعلان توقيف القتال بالأغلبية (4 \5من أعضائه) أما الحكومة المؤقتة فهي التي تتكفل بقيادة الحرب وبالمفاوضات لإنهائها .

1 بوعلام بن حمودة:المرجع السابق ،ص319.

3-2-تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية :

تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثانية من السادة التالية أسمائهم

فرحات عباس: رئيسا.

كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية.

احمد بن بلة :نائب الرئيس.

حسين ايت احمد :نائب الرئيس.

رابح بيطاط :نائب الرئيس.

محمد خيضر :وزير الدولة.

محمد بوضياف:وزير الدولة.

السعيد محمدي :وزير الدولة.

عبد الحميد مهري :وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية.

عبد الحفيظ بوصوف:وزير التسليح والإتصالات العامة.

أحمد فرنسيس :وزير المالية و الشؤون الاقتصادية.

محمد يزيد :وزير الإعلام.

لخضر بن طوبال:وزير الداخلية.

3-3-أما التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة(27 أوت 1961 إلى غاية الاستقلال:

رئيس المجلس ووزير المالية والشؤون الاقتصادية: بن يوسف بن خدة.

نائب الرئيس ووزير الداخلية : كريم بلقاسم

نائب الرئيس : أحمد بن بلة

نائب الرئيس : محمد بوضياف

وزراء الدولة:حسين أيت احمد،رابح بيطاط، محمد خيضر ،الأخضر بن طوبال ،السعيد محمدي

وزير الشؤون الخارجية :سعد دحلب

وزير التسليح والإتصالات العامة :عبد الحفيظ بوصوف

وزير الأخبار:محمد يزيد.[1]

ثالثا –أهداف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

لقد حرص فرحات عباس أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تحقيق الإستقلال وإسترجاع السيادة المغتصبة وذلك من خلال:

1 –تشكيل هيئة دبلوماسية تمثيل الجزائر في المحافل الدولية.

2 –إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول.

3 –رفع معنويات الشعب الجزائري ولوضع حد أمام ادعاءات الحكومة الفرنسية بأنه لايوجد في الجزائر ممثلا شرعيا تستطيع مفاوضته رسميا من أجل حل لها. وتجسدت هذه الأهداف من خلال تصريح فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في ديسمبر1958:

"لقد كنا دائما نؤكد رغبتنا في حل القضية الجزائرية حلا سليما بطرق التفاوض ولكن الرفض المتعنت الذي قابلت به حكومة فرنسا طلب المفاوضة والسبب الرئيسي في إطالة أمد الحرب وهذا يعني أن الحرب في الجزائر يمكن أن تنتهي سريعا إذا ما كانت الحكومة المؤقتة الجزائرية فهي مستعدة للمفاوضة وبالتالي .فهي مستعدة لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية في أي وقت إن وجود فرنسيين و وأروبيين بالبلاد الجزائرية لايكون مشكلا عسير الحل وعلى كل حال فان الجزائر بعد تخلصها من الاستعمار لاتقر وجود مواطنين ممتازين ومواطنين حق منقوص وان الجمهورية الجزائرية لن تميز أبدا استنادا على العنصر والمعتقد بين الذين يرغبون أن يكونوا من أبنائها ستعطي الضمانات الأساسية لكي يتمتع الجميع في جميع الدرجات بحق المشاركة في حياة البلاد وان كل المصالح المشروعة ستكون محترمة.من جهة أخرى فان استقلال الجزائر لن يحول دون علاقات جديدة بين فرنسا والبلاد الجزائرية وستكون هذه العلاقات أكثر إثمارا بقدر ما تكون مبنية على احترام سيادة كل البلدين واستقلال الجزائر زيادة على هذا هو الذي يستطيع أن يفتح أفاقا جديدة للتعاون في جميع البلاد الأخرى".

ومن الإجراءات الأولى التي تؤكد على النوايا السلمية للحكومة المؤقتة الجزائرية ورغبتها النزيهة في التفاوض بقيامها بمايلي:

---

1 – **ملف خاص بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، الذاكرة :العدد الثالث(خريف1995)ص231.

-رفع مقاطعة الدراسة الجامعية بجامعة الجزائر العاصمة ابتداء من أكتوبر 1958 بعد أن تم التخلي عنها في موسم1957-1958.

-الإفراج عن عدد من أسرى الحرب الفرنسيين دون مقابل .

- وقف العمليات الحربية فوق الأراضي الفرنسية.[1]

1 - محمد عباس: **نصر بلا ثمن ،الثورة الجزائرية (1954 -1962)**دار القصبة الجزائر2007 ص447 -448.

المبحث الثالث: سياسة ديغول ومبدأ تقرير المصير.

واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954 القضية الجزائرية بمبدأ القوة والعنف ،محاولة منها لتصفيتها في المهد .معتبرة أن الذين قاموا بتفجير الكفاح المسلح هم الخارجون عن القانون وقطاع الطرق .غير أن قوة الثورة الجزائرية وانتصاراتها العسكرية والسياسية وخاصة بعد إتساع صداها داخليا وخارجيا ،أدت إلى سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى. وكانت خاتمة هذه الأزمة السياسية التي أحدثتها الثورة الجزائرية التعجيل بنهاية الجمهورية الرابعة وأصبح الوضع في فرنسا معقدا على المستويين السياسي والاقتصادي. ولم يكن أما الفرنسيين وخاصة العسكريين خيارات إلا أمر واحد لإنقاذ فرنسا لذلك قاموا بإنقلاب 13 ماي 1958م وأرغموا ديغول على العودة إلى الحكم.

وتعود أسباب إنهيار الجمهورية الرابعة وتقلد ديغول الحكم:

- ضعف وهشاشة مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة ،وقيامها بالاتصال بقادة الثورة سريا. - ضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها داخليا وخارجيا وكثرة ما شاهدته من أزمات اشتدت منذ اندلاع حرب التحرير في الجزائر وبلغت الأزمات ذروتها في ربيع 1958م وعصفت بها نهائيا. وأعادت إلى السلطة الجنرال ديغول مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة [1] . **أما ديغول فيرجع أسباب تقلده الحكم إلى ما يلي:**

تدهور الدولة، التهديد على الوحدة الوطنية والعاصفة التي أصابت الجزائر وعجز السلطات الذي أضعف فرنسا في الساحة الدولية قد يؤدي إلى حرب أهلية.[2]

(1) – صالح بلحاج المرجع السابق، ص79.

(2) – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص429.

أولا: سياسة شارل ديغول:

عند مجيء ديغول للسلطة وترأسه للجمهورية الفرنسية الخامسة ،عرفت الثورة الجزائرية فصلاجديدا أكثر عنفا وشراسة ومكرا ومراوغة، للحفاظ على فكرة "الجزائر فرنسية". فقام برسم خطتين جهنمتين للقضاء على الثورة الجزائرية.

1. الجانب العسكري:

قام ديغول بعدة إجراءات ضد الثورة الجزائرية ومن بينها:

تزويد جيشه بأنواع من الأسلحة الفتاكة بما فيها أسلحة الدمار الشامل، استعمال مختلف الأساليب والوسائل للإبادة الجماعية للعناصر البشرية، حرق الأشجار والنباتات بالقنابل المحرمة دوليا.

تكثيف الهجمات المتتالية على المناطق الجبلية وفي أي مكان يمكن أن يتمركز جيش التحرير الوطني قصد القضاء على الثورة بأية طريقة كانت.[1]

وكانت أخطر هذه التدابير أو الإجراءات التي اتخذها ديغول مشروع "خط شال".

1-1خط شال:

تعود فكرة إنشاء خط شال إلى الجنرال "شال موريس" قائد القوات الفرنسية والذي نسب إليه الخط وهو ثاني خط مكهرب من الجهة الشرقية. أقيم خلفا خط موريس. لقد إستقى شال مخططه الجهنمي من خلال الزيارات التي قام بها إلى الجزائر، لقد أقيم هذا الخط بعد نزايد العمليات العسكرية لوحدات جيش التحرير وتزويد المجاهدين بالسلاح عن طريق الحدود الشرقية والغربية ،وبهذا فعزل الثورة عن تونس والمغرب لقد سعت فرنسا إلى غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة وإقامة المناطق المحرمة والمراكز وزرع الألغام بشكل منظم والعمل على إبادة جيش التحرير الوطني.

(1) محمد تمشباش، **بحوث من أعماق أحداث الثورة التحريرية 1954**، دار علي بن زيد، الجزائر، 2013، ص210.

1-1-1-مناطق تواجده:

يمتد خط "شال" خلف خط موريس من الناحية الشرقية (أم الطبول) مارا "بالعيون" فشرق "القالة" فرمل السوق ثم "عين العسل" فالطارف ليصل إلى "بوحجار" و"سوق أهراس" وقبلها بحوالي 2 كلم عند "وادي الجدرة" ينطلق باتجاه "حمام تاسة" ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين "تاورة" و"سوق أهراس" وعند الكيلومتر 28يتحول نحو "سيدي أحمد" مارا "بالمريج" و"تقرين" حتى نهاية "وادي سوف" عابرا بسوق "تبسة".[1]

1-1-2-تقنيات بناء خط شال:

لقد طبقت تقنيات عالية في إنجاز هذا الخط ومن هذه التقنيات نذكر:

1. شبكة الإنذار: تنبه باقتراب جيش التحرير.
2. حقل الألغام: نجده في مقدمة الحاجز ويتراوح عرضه ما بين 3 إلى 5 أمتار به 50000 لغم على مستوى كل 20 كلم من الحاجز. والألغام به متباعدة عن بعضها بحوالي 40 إلى 50 سم ومازالت آثارها لحد اليوم.
3. شبكة من الأسلاك: وهي منحرفة الشكل تحتوي على 03 أوتاد علوها 1.60 م وعرضها 6 م.
4. السياج المكهرب: يبلغ علوه 1.8 م متكون من 08 أسلاك متباعدة عن بعضها البعض بحوالي 2.5 م ويمر بها تيار شدته متفاوتة: الأولى للتنبيه، والثانية تستعمل في حالة الطوارئ، هذه الشبكة معززة في أعلاها بأسلاك ثانوية غير مكهربة أوتادها خشبية وطولها متران.
5. شباك دائري على ثلاث طبقات: 1.40 م إلى 2 م.
6. سياج ضد البازوكا (قاذفة صواريخ): يحمي سيارات الحراسة كما يحمي الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير الوطني المضادة للدبابات.

---

(1)منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **الأسلاك الشائكة المكهربة**، دار هومة، الجزائر، 1998، ص281.

7. السياج المكهرب الثاني: يشبه السياج المكهرب الأول غير أنه يكون معززا من الأعلى والأسفل. وذلك بشد الأسلاك السفلية بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض للمرور وكذلك فرش الأرض تحت السياج بأسلاك شائكة تمنع المجاهدين من حفر ممر تحتها للعبور.
8. ممر للحراسة: تسلكه سيارات الحراسة المسماة (بالمشط).

أسلاك شائكة مستطيلة الشكل طولها من 1,20 م إلى 1,40 م، أما عرضها فيمتد من 04 إلى –أمتار.

9.الممر التقني: تسلكه الفرق التقنية لتصليح أي عطب يحصل بالسياج[1].

10.السياج المكهرب الثالث: يشبه السياج الأول من حيث العلو وعدد الأسلاك.

11.الأسلاك الشائكة: وتشبه الأسلاك المذكورة في الرقم 10.

1-2-إستراتيجية الثورة في مواجهة خطي شال وموريس:

1-2-1-الجانب الإعلامي:

وقفت جبهة التحرير الوطني الند للند أمام الدعاية الفرنسية الهادفة إلى تضخيم الآثار العسكرية لخطي شال وموريس على وحدات جيش التحرير الوطني وذلك بانتهاج سياسة دعائية مضادة في شكل مناشير وبيانات إذاعية ومقالات صحفية من خلال جريدة المجاهد إضافة إلى رفع معنويات الجنود عن طريق الحملات التوعية في أوساط السكان.

1-2-2-الجانب العسكري:

إعتمد جيش التحرير الوطني المرحلية في التصدي للمشروع العسكري الفرنسي في خطي شال وموريس من خلال المراحل التالية:

(1) **الأسلاك الشائكةالمكهربة**، المرجع نفسه، ص284،285.

المرحلة الأولى: تجنب المرور عبر المناطق التي تنتشر فيها الألغام بالمرور عبر الشعاب والوديان ثم جاءت فكرة حفر الأنفاق تحت الخطين ورفع الأسلاك المكهربة بواسطة الأخشاب.

المرحلة الثانية: إستخدام المقصات الخاصة بالأسلاك الشائكة المغلفة بالمطاط العازل وفتح ثغرات واستخدام الصناديق الخشبية تحت الأسلاك.

المرحلة الثالثة: إختراع جيش التحرير الوطني سلاحا خاصا يسمى البنغالورا.[1]

2: الجانب السياسي الدبلوماسي:

لقد تفنن ديغول في تصريحاته ل مخادعة الرأي العام العالمي للحفاظ على الجزائر بإصداره سلسلة من الإصلاحات لم تزد عن كونها جاءت لتكريس مبدأ الجزائر فرنسية وكان هذه المشاريع:

1. مشروع قسنطينة:

يعتبر هذا المشروع في نظر الفرنسيين مشروعا اقتصاديا واجتماعيا مفيدا، بينما ينظر إليه الجزائريون كمشروع استعماري هدفه إفشال الثورة وإبعاد الشعب الجزائري عنها وفصله بالأساس عن جيش التحرير الوطني وإقناعه بضرورة الاندماج في فرنسا.

- مشروع سوستال:

تناول مشروع سوستال الإصلاحي عدة جوانب إصلاحية إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية والهدف منها الوصول إلى دمج الجزائريين بفرنسا واعتمد سوستال الحاكم العام في الجزائر على عدة شخصيات في تطبيق مشروعه فكان رد الجزائريين عليه القيام بهجومات 20 أوت 1955[2] كما أن الكولون أنفسهم رفضوا دمج الجزائريين فانهزم سوستال وخاب أمله في هذا المشروع.

---

(1)المرجع نفسه، ص285-293.

(2) بشير بلاح وآخرون، **المرجع السابق**، ص206،207.

1-1-محتوى مشروع قسنطينة:

إستخدم ديغول في هذا المشروع وسائل التهدئة على الثورة الجزائرية وخلق فئة من المغتربين الجزائريين يحكم من خلالها الجزائر بعد أن تمكن من تدجين الشعب الجزائري. لقد كان تصور ديغول في هذا المشروع هو تحويل الجزائريين بعمق خلال خمس سنوات (1959-1963) من خلال سلسلة من العمليات نذكر منها:

1. توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين.
2. إيجاد 400 ألف منصب شغل جديد.
3. بناء مليون سكن لإيواء مليون شخص.
4. ضمان تمدرس 2/3 للأطفال من الجنسين.
5. إنشاء قطب صناعي شرقا بعنابة "الحديد والصلب" وأيضا قطب صناعي غربا بـــ"أرزيو".
6. فتح باب الوظيف العمومي أمام المسلمين بالجزائر ورفع نسبتهم إلى 10% [1]، ولقد صرح ديغول بأن هذا المشروع سيمول بألفي مليار خلال السنوات المقبلة.

1-2-أهداف المشروع:

لقد أراد ديغول بهذا المخطط تحقيق هدفين رئيسيين:

- **الهدف الأول:** يتمثل في تكوين وخلق قوة برجوازية مرتبطة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بفرنسا وتكون بديلا لجبهة التحرير الوطني.
- **الهدف الثاني:** هو تحسين مستوى المعيشة والحياة من أجل إبعادهم عن الجبهة وخاصة إبعادهم عن جيش التحرير الوطني، وإقناع الشعب الجزائري بضرورة الاندماج في فرنسا وهذا ما سيؤدي إلى استبعاد فكرة الاستقلال نهائيا.[2]

---

(1) محمد عباس، **دوغول... والجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص230.

(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص124.

غير أن هذا المشروع لم يحقق أهدافه وذلك نظرا لعدم الالتزام بالتمويل ويحكم أن المشروع في حد ذاته يهدف إلى فصل الشعب عن الثوار وأنه لم يكن برنامجا اقتصاديا بقدر ما هو برنامج استعماري دعائي يخدم بالدرجة الأولى مصالح الفرنسيين أكثر من الجزائريين.

2. لقاء ديغول بعبد الرحمان فارس:

في الوقت الذي كان ديغول يمني الجزائريين بالعيش الأفضل راح يبحث عن قطب ثالث يضاهي بها قوة الثورة ولهذا الغرض اتصل بعبد الرحمان فارس وكانت لهما ثلاثة لقاءات:

2-1-اللقاء الأول:

جرى هذا اللقاء في شهر ماي 1958 بقصر Matignon طلب ديغول من عبد الرحمان فارس الحديث عن الجزائر.

وكانت إجابة عبد الرحمان فارس بالحديث بدءا عن المجلس التأسيسي وقانون الجزائر والجمعية الجزائرية والانتخابات المزورة واللقاءات والمحادثات التي أجراها عبد الرحمان فارس مع الرؤساء

Edgar Faure, Guy Mollet, Coty Auriol

ختم عبد الرحمان فارس حديثه بتقديم عرضه بإجراء مفاوضات فهي الحل الوحيد في الوقت الراهن والكفيل لوضع حد للمأساة الجزائرية والسبب في ذلك يرجع إلى وقوف الشعب الجزائري ودون استثناء يقفون وراء جبهة التحرير الوطني سواء داخليا أو خارجيا بالرغم من وسائل القمع والتنكيل المسلط ضده فإنه سوف لن يتخلى عن الجبهة.

وحسب تصور عبد الرحمان فارس فإن هذه المفاوضات ستكون بدايتها سرية بين الشخصيات مفوضة من قبل كلا الطرفين ثم الشروع في المفاوضات حقيقية والتي ستؤول إلى تسوية واقعية[1].

(1) عبد الرحمان فارس، **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص103،104.

2-2-اللقاء الثاني:

عقد هذا اللقاء في 12 جوان1958 بقصر Matignon عرض ديغول على عبد الرحمان فارس مشاركته في حكومته كوزير دولة غير أن عبد الرحمان فارس فضل الإجابة بعد استشارة قادة جبهة التحرير وبالأخص فرحات عباس.

2-3-اللقاء الثالث:

بعد إطلاع فرحات عباس على التقرير المفصل الذي وجهه إليه فارس عبد الرحمان حول مضمون اللقاءات وجه فرحات عباس الرد، ثم عقد لقاء ثالث مع ديغول للإجابة على عرض ديغول فكانت إجابته بالرفض للعرض الذي قدم له بناء على توصية فرحات عباس [1] "لا تقبل المنصب المعروض عليك ولكن كن على اتصال بالجنرال".

وبهذا فشل مشروع ديغول في خلق قوة ثالثة للثورة تكون موازية له.

3. مشروع سلم الشجعان:

تعتبر مناورة سلم الشجعان أراد من خلالها الجنرال ديغول الوصول إلى حل أمني لمسألة سياسية بعد رفضه للمعالجة السياسية وعدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني وحاول إيجاد سياسية أخرى أطلق عليها "سلم الشجعان" ففي 23 أكتوبر 1958 بقصر ماتينيون Matignon وجه ديغول أمام 300 صحفي نداءه إلى جيش التحرير الوطني وأيضا إلى قادة الثورة بالخارج وما قاله في هذا النداء:

"أقول دون موارية أن معظم رجال الانتفاضة قد قاتلوا بشجاعة... فليأت سلام الشجعان وأنا واثق من أن الأحقاد ستزول"[2]

---

(1) عبد الرحمان فارس، المصدرنفسه، ص67-108.

(2) نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 320.

من خلال هذا التصريح يتضح أن ديغول يخترع سلم جديد يقوم على توقف جيش التحرير الوطني بإطلاق النار وأن يلقوا أسلحتهم مع تقديم ضمانات بالعفو ويعودوا بكل كرامة إلى عائلتهم وعودة إدماجهم في الحياة الاجتماعية.

وقد بين شارل ديغول الطريقة التي يتبعها أفراد جيش التحرير الوطني لإلقاء السلاح تطبيقا لمشروع سلم الشجعان.

فتحدث قائلا:

"يقال لي: ولكن كيف يمكنهم أن يفعلوا من أجل ترتيب نهاية المعارك؟ أجيب هناك حيث هم منظمون من أجل الكفاح يمكن لرؤسائهم فقط أن يتصلوا بالقيادة قيادة القوات الفرنسية في الجزائر فالحكمة العسكرية القديمة المتبعة منذ زمن بعيد لما يراد توقيف صوت السلاح هو رفع الراية البيضاء للنواب وأجيب أنه في هذه الحالة سيستقبل المقاتلون ويعاملون معاملة مشرفة".

ثم عرج في الحديث عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دون أن يسميها باسمها لأنه لم يكن يعترف بها فأطلق عليها اسم المنظمة الخارجية وقال عنها:

"بالنسبة لمنظمة الخارجية، والتي تجتهد من أجل إدارة الكفاح أكرر بصوت مرتفع ما كنت قد بينته من قبل إذ عينت موفدين للمجيء إلى فرنسا من أجل التخطيط مع السلطة لنهاية النزاع فيا عليهم إلا التوجه إلى سفارة فرنسا في تونس، وفي الرباط وهذه السفارة ستضمن لهم التنقل إلى الوطن الأم وهناك سيضمن لهم الأمن الكامل وسأضمن لهم حرية المغادرة"[1].

3-1موقف الحكومة المؤقتة من "سلم الشجعان":

كان رد الحكومة المؤقتة على هذه المبادرة الديغولية من أن الهدف منها هو خلق انشقاقات وزعزعة في صفوف الجزائريين ومشروع مخادعا.

---

(1) رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص225.

لقد أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بيانا بعدة مناقشات أعلنت فيه رفضها القاطع والصريح لمقترح ديغول، وجدت عرضها للتفاوض باعتبار أنها الممثل العقيدي للشعب الجزائري وأكدت أيضا في بيانها أن مسعى ديغول من هذه المبادرة هو خلق تجزئة لقادة الثورة الجزائرية إلى "عسكريين" و "سياسيين" من خلال تنويهه ببطولة العسكريين وشجاعتهم بينما يتهكم بالقسم الثاني، ينقسم السياسيين إلى "معتدلين" و "متطرفين" فديغول يريد التفاوض مع عملاء يموه بهم على الرأي العام العالمي[1].

إذن كان رد الحكومة المؤقتة أن نهاية الحرب بهذه الطريقة مرفوض تماما وعليه قدمت مطالبها التي تمثلت فيما يلي:

- الحكومة المؤقتة الممثل الوحيد للشعب الجزائري.
- الاعتراف بنهاية الاستعمار.
- تقرير المصير للشعب الجزائري.
- إعلان إيقاف القتال.

3-2-تأثير مناورة سلم الشجعان على الثورة:

3-2-1-قضية الرائد عز الدين:

عز الدين الزراري قائد عسكري للولاية الرابعة التحق بصفوف جيش التحرير الوطني مبكرا، شارك في عدة معارك لجيش التحرير الوطني وتم اعتقاله في إحدى معاركه التي كان يخوضها في جنوب بالسترو بالأخضرية حاليا بعد إصابته بجروح بليغة يوم 17 نوفمبر 1958، ونظرا للقيمة التي يتمتع بها هذا الرائد في صفوف جيش التحرير الوطني فقد أرادت السلطات الفرنسية استغلاله في إطار ما سمي " **بسلم الشجعان**" وخاصة من قبل الجنرال **ماسي** الذي وفر له كل الأجواء الإغرائية لإنجاح مشروعه ومن هذه الوسائل:

- تلقى عز الدين الزراري أحسن طرق العلاج لإصابته.

---

(1) محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة**، دار الحكمة،الجزائر،2010، ص89،90.

- معاملته معاملة حسنة.
- السماح له بالخروج وزيارة أهله والتجوال في شوارع الجزائر.

بعدها طلب منه كتابة رسائل يوجهها إلى مجلس الولاية الرابعة يدعوهم فيها لاحتضان " **مبادرة سلم الشجعان**" ويذكرهم بمحاسن ومزاياها وفي يوم 27 نوفمبر 1958 تم توجيه رسالة إلى قائد الولاية الرابعة العقيد سي محمد ومما جاء فيها[1]:

لقد عبر له بأن هذه الرسالة قد كتبها دون إكراه من قبل الفرنسيين وأنه لم يسلم نفسه إلى السلطات الفرنسية وإنما قد أصيب بجروح بليغة كما دعاه إلى إيقاف القتال على حد تعبيره.

"أين نسير مع هذه الحرب التي كلفتنا الكثير، وإلى متى نستمر في التقاتل هكذا؟ ألا تعتقد أن كثيرا من الدم قد سال بعد؟ فكر يا أخ أمحمد".

ثم وجه إنتقادات حادة إلى قادة الثورة بالخارج –الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية–

"أين يريد أن يسوقنا هؤلاء السادة الموجودين في الخارج؟ ماذا يرون؟ آه أخ أمحمد إنهم لا يرون شيئا لأنهم بعيدون عن الخطر إنهم يعطون الأوامر ويطلقون تصريحات إلى العالم مفادها أن الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني مستعدون لمحاربة الفرنسيين عشر سنوات إن لزم الأمر ولكن يوجد شيء لا يعلمونه هو أن المعاناة والصعوبات التي تواجهنا أعظم من تلك التي واجهها القادة الأوائل سنتي 1955-1956...

... إن هؤلاء القذرين – الحكومة المؤقتة– يتجولون من جهة إلى أخرى في الوقت الذي نعاني فيه فمرة نجد ما نأكله ومرة لا، ومرة ننام ومرة لا من دون حساب كم من مرة في اليوم نضطر لوضع أنفسنا في حالة طوارئ ومع ذلك أهملونا".

كما صرح الرائد عبر إذاعة الجزائر في نوفمبر 1958 عن مساندته لمبادرة سلم الشجعان وأن إستمرار الكفاح لا معنى له، وأنه يسبب عدة معاناة ودون فائدة للشعب الجزائري، كما دعى المسؤولين في الداخل

(1) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص260.

القيام باتصالات مع الفرنسيين وأنه سيكرس جهده من أجل بناء الجزائر الجديدة تلك التي يريدها الجنرال ديغول،وعقب هذا التصريح سمح له بالتنقل عدة مرات إلى معاقل الولاية الرابعة ، غير أنه قرر العودة إلى زملاءه رغم التهديدات التي وجهت إليه من النقيب الفرنسي.

إلا أن الرائد عز الدين أكد فيما بعد أن تظاهره بقبول سلم الشجعان مجرد مناورة اضطر للقيام بها من أجل التخلص من العدو، والتحق من جديد بزملائه بالرغم من تهديد النقيب ماريون بقتل كل أفراد عائلته.

فقال له: "عز الدين أنت تحب عائلتك تذهب إلى الجبل فلتدرك جيدا أنك إذا لم تعد فإن عائلة الزراري ستتم تصفيتها وستمحى من الوجود إلا أن:

لكن سمعته تضررت كثيرا وقرر رفاقه تجريده من مسؤولياته وإرساله إلى تونس 1959.

3-2-2-قضية سي الصالح:

كانت الولاية الرابعة خلال 1960 مسرحا للأحداث أدت بقادتها "**صالح زعموم وبعض رفاقه**" لقبول سلم الشجعان الذي عرضه ديغول في 23 أكتوبر 1958 على الثوار الجزائريين ومقابلتهم للجنرال ديغول في قصر الإليزي من دون علم أو موافقة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، اعتبرت هذه المبادرة من أخطر المبادرات التي أمكن أن تفجر وحدة جبهة التحرير الوطني.

بعد إستشهاد قائد الولاية الرابعة أحمد بوقرة المعروف باسم "**العقيد سي أمحمد**" ظلت الولاية خلال الفترة الممتدة ما بين ماي إلى ديسمبر 1958 بدون قائد إلى أن تم عقد اجتماع لمجلس الولاية وتم اختيار صالح زعموم قائدا رسميا للولاية الرابعة، عرفت الولاية الرابعة في هذه الفترة عدة مشاكل عويصة كاشتداد الحصار على الثورة وتكثيف عمليات العدو عمليا. وشغر مجلس قيادة الولاية في إطاراته لا سيما بعد خروج عمر أوصديق والرائد عز الدين إلى الخارج. حاول صالح زعموم تجاوز هذه العراقيل بعقد إجتماع يوم 14 جانفي 1960 وكان من نتائجه كالآتي:

تقرر أن يكون سي الصالح زعموم قائدا للولاية. محمد بونعامة نائبا له، عبد الحليم مسؤولا سياسيا، أما سي لخضر مسؤول الاتصال والأخبار كما تم ضم المنطقة الخامسة إلى الولاية الرابعة بعد أن كانت تابعة للولاية الخامسة[1].

3-2-2-1-أسباب تفاوض سي الصالح مع ديغول:

تعود فكرة الاتصال المنفرد والاتفاق على وقف القتال بين صالح زعموم وديغول إلى مايلي:

1. الوضع في الداخل الذي أصبح ضعيفا وسيئا جدا.
2. تمادي القيادة الخارجية في موقفها وعدم إسهامها في توفير الإمكانيات اللازمة لمواصلة الحرب.
3. معاناة المجاهدين والصعوبات التي تواجههم خاصة بعد إغلاق الحدود بالحواجز المكهربة وبالألغام.
4. التمسك بهدف "انتزاع الاستقلال" يقتضي تقديم تضحيات جسام فإن المحاربين لم يعودوا قادرين عليها.

ولقد قدم لخضر بورقعة عدة حجج لهذا اللقاء فلخصها فيما يلي:

"إن تجربة القائد سي صالح مع القيادة في الخارج كانت مريرة ومحبطة بالإضافة إلى ما عانته ولايتنا من عزلة عن ولايات الأطراف ذات المنافذ إلى الأقطار المجاورة التي كان من الممكن أن تخفف علينا مرارة العزلة ويمدنا بالسلاح والذخيرة

...فضلا عن الحصار المضروب حولنا والذي تجاوز كل التقديرات لا سيما عند مجيء ديغول إلى السلطة وفصل الجماهير في محتشدات عن الثورة واعتبار كل الأراضي مناطق محرمة... واستمرار القتال اليومي في عمليات مسح كبرى كان هدفها القضاء على جيوب الثورة... وعدم تمكين قواتنا من فرص إعادة بناء نفسها وتجديد رجالها، لكن هذا الوضع على أهميته لم يكن الوحيد الذي كان يقف وراء

(1) لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص 46،47.

لقاء الاليزي وأن اللقاء لم يكن بدافع اليأس والخضوع للأمر الواقع وها هو ما يبرره حديثا القائد سي صالح ومواقفه تجاه مقترحات "De Gaulle" "ديغول" [1].

أمام هذه الوضعية الصعبة، لم يبقى أمام سي صالح زعموم أي حل سوى القيام بإجراء اتصال بالحكومة الفرنسية للبحث في حل للنزاع المسلح على قاعدة سلم الشجعان فبادر بإجراء إتصالات سرية دون علم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

فكان أول لقاء في 28 مارس 1960 بعمالة المدية بين لخضر وحليم عبد اللطيف من جهة ومن جهة أخرى بين تريكوا وماطون، كان محور هذا اللقاء الحديث عن الهدف من الاتصال التباحث من أجل التوصل إلى اتفاق وقف القتال في إطار سلم الشجعان.

كما تم إدراج لقاء آخر يوم 31 مارس 1960 بين نفس الأشخاص حددت فيه شروط وقف القتال في إطار سلم الشجعان[2].

- وضع جنود جيش التحرير الوطني أسلحتهم في أماكن متفق عليها مسبقا.
- إمكانية عودة أولئك الذين يرغبون في العودة إلى أهلهم.
- أما بالنسبة للأشخاص الخارجين عن القانون الذين قاموا بجرائم سوف تتم تسوية مصيرهم فيما بعد، أي أن يستتب الأمن في ربوع الجزائر.
- أما المتمردون الذين يودون أن يبقوا مجتمعين سيتم تجميعهم في شكل وحدات من العمال وسيعملون في مجال الأشغال الكبرى[3].

3-2-2-2-لقاء سي صالح مع ديغول:

جرى هذا اللقاء يوم 10 جوان 1960 بين سي صالح وسي محمد بونعامة وسي لخضر من جهة وبين الجنرال ديغول وتريكو وماطون بقصر الإليزي والذي بدأه الجنرال ديغول بقوله:

---

(1) لخضر بورقعة، المصدر نفسه، ص50.

(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص153.

(3) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص266.

"**أريد أن أقول لكم قبل الحديث أن موقفي الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا...**"[1]، ثم قدم ملخصا حول ما تم عرضه في المفاوضات الأولية التي جرت في المدية بالجزائر، وبعد أن تم الاستماع لهذا العرض الذي تم تقديمه استأنف ديغول الحديث من جديد وقال:

"**سينظم استفتاء بشرط أن يضع المقاتلون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا ويتفق عليها الطرفان**"[2].

تدخل صالح زعموم ثم تلاه محمد بونعامة ثم لخضر وإنتهى الطرفان على الإتفاق على مبدأ تقرير المصير طبقا لشروط موضوعية وسلمية، وأضاف صالح زعموم قائلا لديغول حسب لخضر بورقعة، أرجوا ألا تعتبروا مجيئنا إلى الإليزي هو موقف إنعزالي أو معارض لأي من رفاقنا في جيش التحرير الوطني كما أكد لخضر بأنه سيعمل على الإتفاق مع باقي المسؤولين والقادة في الداخل وعليه لا بد من توفير التسهيلات لتنقلنا عبر مختلف الولايات[3].

لقد وافق ديغول على ذهابهم إلى الولايات وإجراء اتصالات معهم أي مع الولايتين الأولى والثانية بغرض إقناعهم بالانضمام إلى مبادرة وقف القتال ولكنه رفض ذهابهم إلى تونس للقاء الحكومة المؤقتة بتونس، كما أبلغ قادة الولاية الرابعة أنه سيوجه نداء إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يقترح فيه وقف إطلاق النار[4].

وكان رد سي صالح قائلا:

"**إذا إستمعت الحكومة المؤقتة لندائكم وإستجابت لطلبكم وهو ما نرجوه عندها لم يعد بد لمفاوضاتنا معكم ولا حتى للقائكم لأننا لا نملك صلاحيات حوار باسم مصير الثورة أما إذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحوار بهدف وقف سيلان الدم من الجانبين**"

---

(1) لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص55.
(2) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص226.
(3) لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص55.
(4) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص155.

إنتهت المحادثات وفق ديغول وهو يقول: أيها السادة أتمنى أن نلتقي مرة أخرى وعندها أتمنى أن يكون باستطاعتي أن أشد على أيديكم أما في هذه المرة فتحيتي لكم تحيتي لكم تحيتي لكم[1].

وقد أولى الجنرال ديغول هذه المبادرة عناية خاصة وتحدث عنها في مذكراته فقال: "ممنذ شهر حزيران (يونيو) 1960، طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها الولاية الرابعة، أي منطقة الجزائر، المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوراتهم، وقد استقدمت إلى باريس في سرية تامة واستقبلت بنفسي بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان سي صلاح و سي الأخضر، ورجل سياسي يدعى سي محمد، وبعد أن شاهدوني واستمعوا لي، أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول إلى تسوية، وتأكدهم من أنهم سيجذبون معهم إلى الطريق السوي معظم رفاقهم، وأعربوا، رغم تحذيراتي، عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء "الجبهة"، وأنه لصحيح أنه بعد عدة أشهر من الذهاب والإياب والاجتماع مع الثوار. وحتما بعد تدخل الجهاز الأعلى، فإن المسؤول السياسي قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقيه العسكريين ولكن هذه المحاولة كانت ذات تأثير بالغ على زعزعة المعنويات التي سببتها أحاديثي، لدى المحاربين"[2].

حاول سي صالح إقناع العقيد محمد أو الحاج قائد الولاية الثالثة بالانضمام إلى مسعاه ولكن من دون جدوى[3] وسرعان ما انقلب عليه نائبه الرائد محمد بونعامة فأمر باعتقاله وإقالته من مهامه وأعدم بسرعة النقباء عبد اللطيف ولخضر وحليم بتهمة الترتيب للقاء الإليزي، أما سي صالح فلم يصدر ضده حكم وتم الإكتفاء بتنحيته من قيادة الولاية مع إحتفاضه برتبة رائد وبسلاحه ولكن تحت الرقابة في الولاية الرابعة إلى غاية جوان 1961 حيث طلبت منه الحكومة المؤقتة الحضور إلى تونس إلا أنه استشهد في نواحي البويرة يوم 20 جويلية 1961 بعد وقوع اشتباك عنيف مع جيش التحرير الوطني وقوات الاستعمار الفرنسي.[4].

---

(1) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص267.

(2) شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، ترجمة:سموحي فوق العادة،منشورات عويدات،بيروت-باريس،1968،ص111،112.

(3) شارل ديغول، المصدر السابق، ص نفسها.

(4) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص155.

كانت قضية سي صالح وليدة مجموعة من الأسباب المتنوعة والمتداخلة أثرت في بعضها البعض وتضافرت فأنتجت وضعا سمح بميلاد المشروع في أذهان بعض المسؤولين بالولاية الرابعة، إلا أن جبهة التحرير الوطني أفلحت في تجاوز بوادر الانشقاق الخطير وأفشلت سياسة سلم الشجعان في تحقيق هدفه الجوهري وهو تجاوز الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وإقناع المقاتلين في الداخل بأخذ زمام المبادرة وتبني مبادئ هذا العرض الديغولي وفي مقدمتها إلقاء السلاح مقابل عفو مشروط والاندماج في الحياة الاجتماعية وفي المسار السياسي الذي رسمه الجنرال ديغول للوصول إلى تحقيق الجزائر الجزائرية على أرض الواقع. حاول ديغول بناءها من دون الجبهة وضدها لكن الإخفاقات المتتالية في الجزائر سبب الفشل في تكوين قوة ثالثة وعدم التوصل إلى وقف القتال سواء بالقضاء التام على جيش التحرير الوطني أو بالاتفاق مع الحكومة المؤقتة وولايات الداخل وسقوط وهم التوصل إلى تحقيق الوئام في الجزائر بين المسلمين والأوربيين بتزايد المعارضة الأوربية لسياسة ديغول من ناحية وتعاظم المطالبة بالاستقلال عند الجزائريين من ناحية ثانية واتساع المعارضة للحرب في الرأي العام الفرنسي وتنامي الدعم الدولي للقضية الجزائرية.

كل هذا دفع ديغول إلى التفكير في ضرورة التخلي عن تردده والسير في الطريق الآخر وهو التعامل مع الجبهة بوصفها أكثر من تيار وقبول فكرة الاستقلال.

ثانيا: إعلان مبدأ تقرير المصير:

لم تكن فكرة تقرير المصير ولكن على أساس الجزائر الجزائرية فكرة طارئة ولا خيار اللحظة بالنسبة للجنرال ديغول بل كانت تصورا بدأت ملامحه تتشكل في ذهنه مبكرا ففي يوم 8 جانفي 1959 عندما تسلم ديغول منصبه كرئيس للجمهورية الفرنسية ألقى خطابا بالمناسبة أشاد فيه إلى مستقبل الجزائر بقوله[1] " **المسألة، والمتحولة، والتي تنمي شخصيتها بنفسها، والمرتبطة بفرنسا برابطة وثيقة**" ، وفي نفس اليوم إتخذ ديغول مجموعة من الإجراءات بغرض التهدئة:

1. إطلاق سراح 7000 مسلم جزائري كانوا معتقلين بالجزائر.

(1) شارل ديغول، المصدر السابق، ص80-81.

2. تخفيض عقوبة الإعدام على الثوار الذين صدرت ضدهم هذه العقوبة وتحسين ظروف اعتقالهم، تحويل الزعماء الخمسة من سجن الصحة في ميزون بلانش إلى جزيرة أكس.
3. الإفراج عن مصالي الحاج الذي كان خاضعا للإقامة الجبرية في فرنسا.

قام الجنرال ديغول بعدة زيارات إلى الجزائر ففي شهر أوت 1959 قام بجولة تفقدية إلى غرب الجزائر ووسطها وشرقها، وكانت من خلال زيارته هذه أنه استخلص أمورا لمتكن التقارير المرسلة إليه تفصح عنها حيث قال[1]: "لقد **أصبح ثابتا لدي الآن أنه إذا لم نفقد الشجاعة هذه فإن الثورة ستظل عاجزة عن السيطرة على الجزائر، غير أن هذا لا يمنع أنها ستتمكن دائما من الإستمرار في مقاومتها وتحديد كيانها في بعض المناطق الخاصة بفضل مؤازرة السكان**".

يتبين من قراءة تصريح الجنرال ديغول أنه خلص من خلال جولته هذه بجملة من الدروس في مقدمتها:

1 -**أن الثوار عاجزون عن فرض تحكمهم في الجزائر ولكن بوسعهم تغذية المقاومة في مناطق معينة إلى ما لا نهاية بفضل تواطؤ السكان التام.**
2 -**أن الإدعاء بإمكانية الحفاظ على الجزائر فرنسية بالقوة مجرد خرافة، مضيعة للوقت والمال بالرغم من التفوق الساحق الذي تمتلكه فرنسا من حيث الوسائل العسكرية، فالسلم لا يتحقق إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر وبإمكان فرنسا أن تسلك هذا الاتجاه.**
3 -**التأكد من أن تمديد عمر حرب خرافية سيمس بروح الجيش الفرنسي.**

وبعد فشل كل الإجراءات التي إتخذها ديغول من مشاريع إغرائية " **كمشروع قسنطينة**" والمخططات العسكرية "**مخطط خط شال**" أعلن يوم 16 سبتمبر 1959 عن مبدأ تقرير المصير للجزائريين بقوله[1]:

"**أمام فرنسا مشكلة صعبة ودموية ما تزال مطروحة وهي مشكلة الجزائر يجب علينا حلها لا للشعارات العقيمة لهؤلاء وأولئك**"

1 رمضان بورغدة،المرجع السابق،ص303

لقد كان القصد بالشعارات شعار الجزائر المستقلة الذي تتبناه جبهة التحرير الوطني وشعار الجزائر فرنسية الذي يتبناه المستوطنون وأنصارهم.

وأضاف قائلا[1]:

"بإمكاننا الآن أن ننظر نحو اليوم الذي سيكون فيه رجال الجزائر ونساؤها قادرين على تقرير مصيرهم... نظرا لكافة المعطيات الجزائرية الوطنية والدولية، أرى من الضروري أن هذا اللجوء إلى تقرير المصير لا بد أن يعلن منذ اليوم... باسم فرنسا... أتعهد بأنني سأطلب من الجزائريين في عمالاتهم الاثني عشرة أن يقولوا ما يريدون أن يكونوا عليه في نهاية الأمر من ناحية، ومن جميع الفرنسيين أن يؤكدوا هذا الاختيار من ناحية ثانية... أما في ما يخص تاريخ التصويت فإنني سأحدده عندما يحين وقته، على أقصى تقدير بعد أربع سنوات من العودة الفعلية إلى السلم"

هناك ثلاثة حلول ستعرض للاستشارة:

- إما الانفصال **(الاستقلال)**.
- أو الفرنسية الكاملة **(الفرنسة)**.
- حكم الجزائريين بواسطة الجزائريين **(الاشتراك)**[2].

* **الانفصال عن فرنسا:**

"وهذا معناه الاستقلال الكامل وإمتناع فرنسا عن تقديم يد المساعدة والعون إلى الجزائر"، كانت هذه فكرة ديغول إذا ما تم تفضيل هذا الإقتراح. لذلك نجد ديغول لم يحبذ مطلقا هذا الحل، وكان يعتقد أنه أمر مستبعد وإن حدث سيؤدي إلى كارثة حسب إعتقاده، لذلك حذر من اختيار هذا الإقتراح لأنه تعبير خاطئ

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص132،133.

(2) عبد المجيد عمراني، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الشهاب، الجزائر، دون سنة، ص127.

وتفكير غير معقول للجزائريين وإنه ظلم لأنفسهم فهو يؤدي إلى الفوضى ويفتح الفرصة للتنكيل والتعذيب وغيرها من الأعمال الوحشية وإن الشيوعية هي التي تسيطر على الجزائر[1].

ومن أجل إستبعاد هذا الحل أكد أنه: "في حالة إقرار هذا الخيار فإن الجزائريين من كل الأصول –الذين يرغبون في البقاء فرنسيين فسيكون لهم ذلك وستحقق فرنسا رغبتهم حتى ولو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق معينة" **ولكي يفرغ هذا القرار من محتواه فيصبح شيئا غير مرغوب فيه بالنسبة للناخبين المسلمين قرر الجنرال ديغول ضمنيا أنه في هذه الحالة ستفصل الصحراء خاصة أن هذا الفضاء الواسع ازدادت أهميته كفضاء للتجارب النووية، ولاستغلال الغاز والبترول حيث قال: "كل لإجراءات ستتخذ من أجل استغلال البترول الصحراوي الذي يعد ضرورة لفرنسا ولكل العالم الغربي"**[2]

* **الخيار الثاني: فرنسة الجزائر:**

الذي يعني فرنسة الجزائريين وجعلهم يتساوون في الحقوق والواجبات ويتيح للجزائريين ممارسة كل الوظائف السياسية والإدارية والقضائية، وبالتالي منح الجزائريين جميع الحقوق والمزايا التي يتمتع بها الفرنسيون بأنفسهم في فرنسا[3].

وهو حل كان يدافع عنه بقوة المستوطنون ومعظم قادة الجيش الفرنسي في الجزائر وعلى رأسهم الجنرالين شال وماسي غير أن الجنرال ديغول عبر في العديد من تصريحاته الأخرى عن عدم إيمانه بهذا الحل باعتباره إجراء غير عملي.[4]

* **الخيار الثالث: حكم الجزائريين بالجزائريين**

رفض ديغول الاستقلال و الفرنسة و إختار المشاركة لقد كان يؤمن بهذا الخيار و يعتقد بأن الأغلبية الساحقة من الجزائريين ستتبناه وتؤيده واعتبره حلا مناسبا للمشكلة الجزائرية. بحيث **تكون حكومة**

---

(1) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص93.
(2) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص304.
(3) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص94.
(4) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص304.

الجزائريين من الجزائريين وإتحاد وثيق مع فرنسا فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادة المحدودة وبما أن السيادة لا يكتفي بها ديغول فعمد إلى تجزئة الأمة لإضعافها بتصوير ديغول مناطق ذات حكم ذاتي على أساس مجموعات عرقية مبنية على نظام فيدرالي كما يقول ديغول " **نجد هذه المجموعات المختلفة الفرنسية والعربية والقبائلية والمزابية...الخ** التي تتعايش في هذه البلد ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة وإطار التعاون فيما بينها"[1]

ومن أجل أن يغري قادة جبهة التحرير الوطني بالقبول بهذا الخيار ذكرهم بأنه قد مضى عام كامل منذ اعتماد نظام المجموعة الانتخابية الواحدة فأصبحت المجموعة المسلمة تمثل أغلبية الوعاء الانتخابي وأن الجزائريين هم من يقرر مستقبلهم السياسي حال عودة السلم وأن الجميع مهما كانوا يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء ولهذا اعتبر أن الثورة لم يعد لها ما يبررها.

وبعد ذلك جدد الجنرال ديغول عرض مضمون سلم الشجعان على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولكن مع تدابير سياسية أكثر وضوحا.

فقال: "**إذا كان أولئك الذين يقودون الثورة يطالبون بأن يكون للجزائريين الحق في تقرير الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم إذن فإن كل الطرق مفتوحة...**

وإذا كان الرجال الذين يشكلون المنظمة السياسية للثورة لا يودون أن يتعرضوا للإقصاء من المناقشات، ثم الانتخابات، وما ينتج عنها من مؤسسات تتكفل بترتيب مصير الجزائريين وتضمن حياتها السياسية فإنني أضمن أن تكون لهم مثل كل القوى الأخرى –لا أكثر ولا أقل– المكانة والحصة التي تتيحها لهم أصوات المواطنين فلماذا ستستمر من الآن فصاعدا المعارك المقيتة، والاعتداءات التي ما تزال تدمي الجزائر؟" وجدد رفضه الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، واعتبر أعضاءها: " يمثلون مجموعة من القاصرين العازمين على بناء دكتاتورية شمولية بواسطة القوة والرعب ويعتقدون أنهم يستطيعون أن يجبروا الجمهورية الفرنسية على منحهم امتياز التفاوض معها لتحديد مستقبل الجزائر، والتعامل معهم كحكومة" **وأكد أن:** مصير الجزائر يملكه

(1) بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، ترجمة: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص17.

الجزائريون أنفسهم، ليس كما يفرضه عليهم السكين والرشاش، ولكن تبعا لإرادة التي يعبرون عنها شرعيا عن طريق التصويت العام..."[1]

يتبين من خلال تصريحات الجنرال ديغول لعرض مشروعه " **حق تقرير المصير**" أنه كان يهدف من وراءه إلى ما يلي:

زرع الإنقسام بين قادة الثورة التحريرية ومحاولة للقضاء على جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني,

تطبيق مشروعه على بعض أجزاء البلاد الجزائرية ومحاولة تمزيقها وبذلك فهي لا تعتدي على وحدة الشعب وحسب وإنما على وحدة أرضه فديغول أكد على تصميمه على أن يجمع على جسم من الأرض الجزائرية أولئك الذين سيحاول دون ريب أن ينتزع أصواتهم وفوق هذا يرفض أن يعتبر الصحراء الجزائرية جزءا لا يتجزأ من الجزائر يحمل هذه الصفة عند تقرير المصير.

غير أن إعتراف ديغول رسميا في **16/ 09/ 1959** بحق الجزائر في تقرير مصيرها، يعتبر نقطة تحول بارزة في تطور القضية الجزائرية فهو يضع نهاية حاسمة للنظام الاستعماري في أسسه, لقد أحدث هذا الإعلان ثغرة كبرى في جدار الاستعمار الفرنسي بالجزائر، وفي الحقيقة أنه لأول مرة يقبل مبدأ المودة إلى سيادة الشعب الجزائري أو مبدأ سيادة هذا الشعب نفسها. فلم يسبق لمسؤول فرنسي أن أعلن مثله. وحين يقع الاعتراف لشعب من الشعوب بسلطة الإعراب عن إرادته بملء حريته فإن هذا الشعب يختلف عن الشعب الفرنسي وهو حر في اختيار استقلاله[2].

لقد كتب أحد الفقهاء الفرنسيين أثر تصريح 1959/06/16 قائلا:

"**إن الرجوع إلى القانون الدولي للديمقراطية أعني إلى حق تقرير المصير في قضيتنا الحاضرة... يحمل إلى الاقتراع العام في الجزائر عنصرا جديدا حقا. فللمرة الأولى يدعى الجزائريون للتعبير عن آرائهم خارج نطاق ا جمهورية الفرنسية. والمفروض أن الاستفتاء الذي سيقرر مصير الجزائر سيتخلى عن**

---

(1) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص305-306.

(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 134.

كل سياسة سابقة يمكن أن تعرف نتيجتها مقدما. ذلك أن تخلي جبهة التحرير الوطني عن وجود الاستقلال السابق يستلزم بالمقابل تخلي الجانب الفرنسي عن وجود الجزائر الفرنسية من قبل"[1]

ومن هذا يفيد أن واقع الإعتراف للشعب الجزائري بحرية تقرير المصير يفيد بأن الشعب الجزائري حر من قبل.

موقف الحكومة المؤقتة من "حق تقرير المصير":

لقد فاجأت المبادرة الديغولية "بحق تقرير المصير" الحكومة المؤقتة والتي أدت إلى عقد عدة اجتماعات للرد عليه. فدامت المناقشات من 20 إلى 28 سبتمبر 1959. وبعد إستشارات داخلية وأخرى خارجية ونقاشات صاغت الحكومة المؤقتة بيانها ردا على مبادرة ديغول المسماة تقرير المصير في ثلاث صفحات. أذيع في ندوة صحفية بالعاصمة تونس في 28 سبتمبر 1959 وقد تضمن هذا البيان نقاطا عديدة نوجزها في الآتي:

- الإشارة إلى دخول الثورة عامها السادس، وإستعداد الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية مجددا.
- كفاح الشعب الجزائري وإصراره على إسترجاع حريته الوطنية وإستعداد الحكومة المؤقتة لإستغلال كل فرصة نعطي الأمل في السلم
- إعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية علنيا بإسم فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره

بفضل كفاح الشعب الجزائري منذ خمس سنوات من خلال حرب الأكثر دموية في تاريخ الغزو الاستعماري، وبفضل مواصلة جبهة وجيش التحرير الوطني وبفضل دعم الشعوب الشقيقة والصديقة وبدعم الرأي العام العالمي استطاع أن يحقق تقرير مصيره أما بخصوص الصحراء فغن اكتشاف و استغلال ثرواتها هي مصدر لترقية الإنسان في الجزائر و الشمال الإفريقي، هذه الثروات و من باب المصلحة العامة، ستسمح بتوسيع مجال التعاون المتمثل:

---

(1) محمد بجاوي، **المصدر السابق**، ص 334-335.

إن ربط حرية إختيار الشعب الجزائري بإستشارة الشعب الفرنسي يتعارض مع مبدأ تقرير المصير و يتعارض أيضا مع ديمقراطية الاستقلال الذي سينتج عن حرية إستشارة الشعب الجزائري لن يكون مصدر فوضى و معاناة بل إن الإستقلال شرط لتحقيق الرقي الحقيقي الذي سيضمن حرية الأفراد و أمنهم و يسهل توحيد المغرب العربي، و حرية التعاون مع كل الدول.

اللجوء إلى الإستفتاء لن يكون إلا بعد عودة السلم و بأن سياسة التهدئة لن تجلب السلم للجزائر، فالإختيار الحر لا يمكن أن يمارس تحت ضغط قوات الإحتلال تقدر بأكثر من نصف مليون جنديا و عدد مماثل تقريبا من رجال الدرك و الشرطة و المليشيات.

إن الحكومة المؤقتة المعترف بها من قبل العديد من الدول هي الوصي الضامن لمصالح الشعب الجزائري إلى أن يحقق حريته و لن يتسبب الأمن بدون موافقتها.

إستعداد الحكومة المؤقتة الجزائرية للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط السياسية و العسكرية لوقف إطلاق النار و عن شروط و ضمانات تطبيق مبدأ تقرير المصير[1].

لقد واجهت الحكومة المؤقتة مبادرة ديغول التجزيئية بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد منذ عصور عديدة ذي تاريخ واحد و ثقافة عربية إسلامية، و التي أعطت للجزائر وجهها الحقيق و شخصيتها القوية في كفاحها ضد الاستعمار[2].

بعد إعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره **تصريح 16 سبتمبر 1959** جرت عدة محاولات لشخصيات فرنسية الإتصال بالحكومة المؤقتة بهدف توضيح و شرح هذا التصريح، غير أن الحكومة المؤقتة الجزائرية لم تفتح باب النقاشات أمام هذه الشخصيات باعتبارها أنها شخصيات غير معتمدة بشكل رسمي من قبل الحكومة الفرنسية.

---

(1)عمر بوضربة، المرجع السابق، ص102- 103.

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 18.

و في يوم 28 سبتمبر أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية في بيان لها عن إستعدادها للدخول في مفاوضات شبه رسمية مع الحكومة الفرنسية حول الأمور السياسية لإيقاف القتال و شروط ضمانات تطبيق تقرير المصير و في 10 نوفمبر 1959 عرض ديغول على قادة الثورة الجزائرية الدخول معهم في مفاوضات لبحث لإيقاف القتال و إنهاء المعارك و جاء رد الحكومة المؤقتة عليه في 20 نوفمبر من نفس السنة بقبولها إنهاء المعارك و عينت الزعماء الخمسة المعتقلين بفرنسا كمفوضين لها. غير أن ديغول رفض التفاوض معهم"**الزعماء الخمسة**" و حسب تعبيره أنهم خارج المعركة و أنه يريد التباحث و التفاوض مع القادة الموجودين بالداخل.

و في 1960 من شهر فيفري قام أندري جوليان المؤرخ الفرنسي بالإتصال بوزير التسليح عبد الحفيظ بوصوف من الحكومة المؤقتة الجزائرية وحدته عن الشروط التي ترغب فيها هذه الأخيرة (ح، م، ج، ج) توفرها حتى يتمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه في الحرية، و قام أندريه جوليان بنقلها إلى سفير فرنسا في تونس للإطلاع على فحوى الاتصال وقام هذا الأخير بدوره بنقلها إلى حكومة باريس لكن ديغول لم يعرها اهتماما و في أوائل شهر مارس أثناء جولة بالجزائر و التي عرفت **بجولة المطابخ العسكرية** قدم ديغول عدة تصريحات تضمنت التأكيد على ضرورة القضاء على الثورة الجزائرية و بذلك أصبحت عروض التفاوض لا مجال لها فأهملتها إلى غاية أن جاءت مرحلة مولان[1].

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 306، 307.

المبحث الرابع: لقاء مولان (25- 29 جوان 1960)

أولا : ظروف لقاء مولان .

إجابة للدعوة التي وجهها ديغول لقادة الثورة الجزائرية يوم 14 جوان 1960 للقدوم إلى باريس و مما جاء فيها:

"إنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة أعلن لهم إننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي ما تزال جارية"[1].

نجد ديغول في هذا الخطاب بالرغم من أنه يرفض الاعتراف بالجبهة ممثلا شرعي و وحيد للشعب الجزائري، و أنه أطلق عليها عدة تسميات منها: قادة التمرد، الخارجين عن القانون، إقتنع بأنها الطريقة الوحيدة للخروج من هذا النزاع و إستجابة لهذا الطلب ردت الحكومة المؤقتة في 20 جوان 1960 أصدرت بيانا بقبولها لهذه الدعوة و مما جاء في هذا التصريح الذي أعلنه فرحات عباس قائلا:" **نحن راغبون في إيقاف النزاع و حل المشكل نهائيا لذا قررنا إرسال وفد برئاسة فرحات عباس لمقابلة الجنرال ديغول و إرسال مسؤول إلى باريس لترتيب شروط السفر**"[2].

إلى جانب هذا التصريح و في اليوم نفسه تلا محمد يزيد وزير الإعلام للحكومة المؤقتة الجزائرية بيانا و مما جاء في قوله:

"إن رئيس الجمهورية الفرنسية و بطريقة واضحة قد أعاد التأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و أن الحكومة المؤقتة مقتنعة أنه إذا نظم الاستفتاء وفقا لضمانات النزاهة و الشفافية الضرورية فإن الشعب الجزائري سيختار ما من شك الاستقلال".

---

(1) خالد بلعربي، **تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، دار الألمعية، الجزائر، 2010، ص 101.

(2) عبد المجيد بلخرومي، **ميلاد الجمهورية الجزائرية و الاعتراف بها**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011، ص 144.

و أضاف قائلا:

"**إن الحكومة المؤقتة ترغب في وضع حد للنزاع و تسوية المشكلة بطريقة نهائية قد قررنا إرسال وفد برئاسة فرحات عباس للقاء الجنرال ديغول و إنها ستوفد مسؤولا إلى باريس لتنظيم طريقة للسفر**"[1].

أرسلت الحكومة المؤقتة وفدا يتكون من أحمد بومنجل و محمد الصديق بن يحي كلاهما عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية و قد رافقهما كاتب الشقرة السيد حقيقي (**حكيكي**) اقترحت السفارة الفرنسية بتونس نقل الوفد الجزائري على متن طائرة فرنسية فرفض الوفد الجزائري هذه الطائرة الحاملة لألوان العلم الفرنسي و اعتبروا أن القبول بهذه المبادرة بمثابة اعتراف و تسليم ب" **دعوة سلم الشجعان**" وتم نقلهم على متن طائرة من الخطوط الجوية التونسية[2].

ثانيا: وقائع لقاء مولان:

بعد وصول الوفد الجزائري إلى مقر عمالة مولان لم تعاملهما الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس متمردين و عزلتهما في هذا المقر من 25 إلى 29 جوان 1960 و حرمتهم من كل الحريات الفردية و الزيارات و الاتصالات مع الصحافة، لقد بقي ممثلو الجزائر في هذا اللقاء و لمدة 4 أيام منعزلين تماما[3].

التقى الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي المكون من "**روجي موريس**" "**Rojer MOURICE**" الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر و الجنرال "**هومردي كاسين**" "**Homer de Kacin**" [4].

---

(1) رضا مالك، المصدر السابق، ص 45.

(2) يحي بوعزيز، **من وثائق جبهة التحرير الوطني**، ج 2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 68.

(3) بن يوسف بن خدة، **مواقف و شهادات**، دار النعمان، الجزائر، 2007، ص 137.

(4) احسن بومالي، ، المرجع السابق، ص 120.

بعد وصول الوفد إلى مطار أورلى يوم 25 جوان قابلهم مدير مكتب الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر تسلم المبعوثان الجزائريان من أيدي هذا الموظف جواز ممضي من مدير مكتب رئيس الحكومة الفرنسية و تحرر على هذا الشكل:

الوزير الأول:

السيد بومنجل، مسموح له بدخول التراب الوطني لمقابلة ممثلي حكومة المجموعة الفرنسية و سلامته مضمونة و كذلك حريته و رجوعه.

حرر بباريس في 25 جوان 1960 عن الوزير الأول و بتفويض منه.[1]

إمضاء غير واضح

لقد دامت هذه المحادثات خمسة أيام كان الوفد الفرنسي يأتي صباحا من باريس تعقد جلستي عمل كل يوم واحدة في الصباح و أخرى بعد الزوال. إصطدم الوفد الجزائري خلال هذه اللقاءات بالموقف الفرنسي و الذي تمثل في أن فرنسا هي وحدها التي تقرر الحل و على الجزائريين إلا أن يقبلوا بها، كما حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء و التفاوض بكيفية انفرادية و هذا ما رفضه ممثلا الحكومة الجزائرية[2].

كان موقف **الطرف الجزائري** في هذه المحادثات بأن يتم عقد لقاء يجمع بين ديغول و فرحات عباس و أن يستقبل هذا الأخير في باريس مع التمتع بمطلق الحرية في فرنسا "**يقابل من يشاء و يدلي بتصريحاته و يكون له الحق في زيارة الزعماء الخمسة المختطفين و المعتقلين و أن تتم هذه اللقاءات مع وجوه سياسية حكومية غير عسكرية و تتم قبل وقف إطلاق النار**"[3].

أما **الجانب الفرنسي:** فكان رده كما هو معتاد عليه بالرفض. و حججهم في ذلك، أن الجنرال ديغول طلب أن يكون محور المحادثات في هذه اللقاءات عن وقف القتال و التفاهم على مصير الأسلحة و المقاتلين. و

---

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 68.
(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 148.
(3) شارل ديغول، المصدر السابق، ص 101.

أنه يرفض مقابلة رئيس الحكومة " **فرحات عباس**" و أنه يعتبرهم عناصر إرهابية مسلحة خارجة عن القانون و على حد تعبيره فهو لن يتفاوض مع زعيم الثوار في الوقت الذي تطلق فيه النار على حد تعبيره على جنوده و يقتل مدنيون من مواطنيه حتى في شوارع باريس [1]، ديغول بإستخدام هذه الحجج ليبرهن رفضه لمقابلة شخصيات مفوضة من قبل الشعب الجزائري في الوقت الذي تناسى فيه عدد القتلى من نساء، رجال، شيوخ، أطفال أبرياء يوميا و الذين استشهدوا من المجاهدين من جراء الأساليب الانتهاكية التي استعملها "**خطي شال و موريس**" و ظلمه للشعب الجزائري الذي دافع من أجل استرجاع حريته و كرامته التي سلبتها منه فرنسا الاستعمارية منذ سنة 1830.

لقد مني هذا اللقاء بالفشل كما فشل غيره من اللقاءات الأخرى بسبب إصرار ديغول في إنهاء الحرب بالطريقة الخاصة و حسب الشروط التي يحددها هو. وأيضا نظرا لتمسك كل طرف في هذا اللقاء بموقفه، إنتهى هذا اللقاء دون تحقيق أدنى نتائج له.و عاد الوفد الجزائري إلى تونس مقر الحكومة المؤقتة.

و بعد خمسة أيام من الحوار بين الطرفين ألقى ديغول تصريحا أدعي فيه أن الوفد الجزائري"**إنهم يريدون جذب اهتمام الصحافة الدولية**" أما تصريح الجنرال "**دوغاستين**" فقد جاء كالآتي: "**لقد سئمنا عودوا إلى منازلكم.... و سننشر بيانا يعلن نهاية المقابلات**"[2].

و عقب هذه المحادثات أصدرت الحكومة الفرنسية بلاغا أشارت فيه إلى ما يلي: " **أحاط ممثلو الحكومة مبعوثي المنظمة للثورة علما بالشروط التي يمكن أن تنظم فيها المحادثات بغية الوصول إلى نهاية مشرفة للقتال... طبقا للمقترحات التي تقدم بها الجنرال ديغول**" [3].

و من جهتها أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 4 جويلية 1960 بيانا عبرت فيه عن رفضها للشروط الفرنسية و التي إقتصرت على إيقاف القتال مشيرة في الوقت نفسه عن استعدادها لإيفاد

---

(1) شارل ديغول،المصدر السابق،103.

(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 149.

(3) محمد لحسن أزغيدي،المرجع السابق،ص264

مبعوثين من جديد إلى باريس إذا ما تخلت الحكومة الفرنسية عن شروطها السابقة و تحديد إقامة الوفد الجزائري[1].

لقد حملت السلطات الفرنسية مسؤولية الطرف الجزائري في فشل هذا اللقاء و لإنجاح إدعائها قامت الوسائل الإعلامية بنشر في تحميل الحكومة المؤقتة مسؤولية هذا اللقاء و لم يقف إدعائها عند هذا الحد بل تعداه إلى قيام ضباط الفروع الإدارية الخاصة بنشر الدعاية في القرى زاعمين أن "**فرنسا تدعوا للسلام و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه**"[2].

نجد أن ديغول من خلال هذه اللقاءات أنه لم يكن مستعدا للتفاوض حول مستقبل الجزائر بل و رافضا لفكرة استقلال الجزائر. ديغول كان متمسكا ب "**فكرة الجزائر جزائرية**" يقررها استفتاء يتحكم فيه تماما و بحرية بعد توقف جيش التحرير الوطني عن الكفاح المسلح. أيضا لقد كان ديغول رافضا الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي و وحيد للشعب الجزائري لقد كانت فرنسا تريد من وراء هذه المحادثات"**مولان**" معرفة موقف الثورة و مدى صلابتها.

موقف الجزائريين:

لقد كانت مفاوضات مولان شاقة للغاية و النتيجة تتوقف على مدى وحدة و دعم الجماهير للجبهة و الحكومة هذا الدعم الذي تجلى في الانتفاضات الشعبية العارمة التي جرت يوم **11ديسمبر 1960** في الجزائر العاصمة و في بعض المدن الكبرى و التي كانت منعرجا حاسما و كبيرا و نفسا ثانيا للثورة الجزائرية و في سير المفاوضات[3].

---

(1) أحسن بومالي ، ،المرجع السابق،ص 120.

(2)محمد الواعي، **مراحل الاتصالات و المحادثات و المفاوضات السرية و العلنية و الرسمية بين قادة الثورة و الحكومة الفرنسية في الداخل و الخارج**، إنتاج جمعية أول نوفمبر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 261.

(3)بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، تعريب: محمد لحسن زغدار، ديوان المنشورات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 14- 20.

نعم إنها مرحلة أخرى في مسيرة ثورة التحرير و كفاح شعب أراد الحرية و الاستقلال و هنا تجسدت مقولة الشهيد العربي بن مهيدي: "**ألقوا بالثورة إلى الشارع سيحتضنها الشعب**"

و كانت لهذه المظاهرات عدة نتائج نذكر منها:

- تحطم حلم المعمرين و الخونة و القوة الثالثة التي أرادها ديغول.
- فشل كل المشاريع الديغولية التي جاء بها منذ عام 1958.
- تأكيد الشخصية الجزائرية دينيا و لغويا و ثقافيا.
- التأكد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد و الشرعي لهذه الثورة و أنها هي وحدها المفاوض.
- نهاية أسطورة الجزائر فرنسية.
- إقناع الرأي العام العالمي بعدالة القضية الجزائرية و قد تجلى ذلك في التصويت على اللائحة الخاصة بالجزائر في جمعية الأمم المتحدة[1].

ف11 ديسمبر 1960 يعتبر حدثا تاريخيا خرج فيه الشعب معبرا عن سخطه و رفضه للاستعمار كما يعد منعرجا حاسما في ثورة نوفمبر أثبت فيه الشعب الجزائري مساندته المطلقة و اللامشروطة لجبهة و جيش التحرير الوطني. و أبطل فيه كل أكاذيب و إدعاءات ضباط الجيش الفرنسي التي تزعم بأن الثورة الجزائرية قد ماتت و دفنت و أن الشعب الجزائري قد تخلى عن جبهة جيش التحرير الوطني و إنظم إلى فرنسا و جيشها.

نعم لقد أقنعت هذه الانتفاضة الشعبية ديغول بأن كل محاولة ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى و هذا ما جعله يعيد التفكير في قضية المفاوضات و التعجيل في سيرها.

(1)اعمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 252،251.

المبحث الخامس:لقاء لوسارن LUCERNE (20 فيفري 1961)

بعد مرور شهرين على أحداث مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وجد الفرنسيون أنفسهم مضطرين للعودة من جديد للجلوس على مائدة المفاوضات التي شرع فيها بسويسرا بواسطة أوليفي لونغ Olivier Long الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته لرئاسة الجمعية الأوروبية للتبادل الحر .

أولا: أسباب اختيار سويسرا كبلد للتفاوض.

حسب رأي الطيب بولحروف:

تعتبر سويسرا بلدا يتميز بعدة مميزات منها السمعة و النزاهة و التكتم التي تنفرد بها سويسرا ففرضت على القادة الجزائريين أن يروا فيها أنها البلد الوحيد القادر على التدخل مع توفر فرص النجاح.

عدم رغبة الحكومة المؤقتة الجزائرية في طلب خدمات من دولة متورطة من قريب أو من في الحرب الباردة[1].

- المناخ السلمي الذي تتميز به سويسرا فهي لم تكن من الدول الاستعمارية.
- كانت من الدول الداعمة و المطالبة و المحفزة لقيام الطرفين الجزائري و الفرنسي لإجراء مفاوضات و حل القضية الجزائرية.
- رغبة الطرف السويسري في لعب دور الوسيط بين الطرفين في بلاده.

في يوم 19 فيفري 1961 وصل إلى مدينة لوسارن السويسرية **السيد جورج بومبيدو** رئيس البنك روتشيلد و السيد برينودو لويس المكلف بالشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية كما وصل إلى نفس المدينة الوفد الجزائري المكون من: **أحمد بومنجل** المحامي المشهور بباريس و مدير الإعلام بالحكومة المؤقتة و كذلك **السيد بولحروف الطيب** ممثل الجزائر في روما و سويسرا أما الجانب

---

(1) أوليفي لونغ، **الملف السري اتفاقيات إيفيان**، ترجمة: أوذاينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2012،، ص 23- 24.

السويسري الذي عمل على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح المفاوضات فقد كان يقوده السيد: **جيا نريكو بوشي** و السيد **أوليفي لونغ**.

خريطة بعض المواقع التي أجريت بها المفاوضات الجزائرية الفرنسية بالمدن السويسرية.

المرجع: Jen pierre mèvel dictionnaire hachette paris 2004 p 1550

ثانيا: وقائع لقاء لوسارن.

و في اليوم الموالي 20 فيفري 1961 التقى الوفدان سريا في فندق بلوسارن بوساطة الدولة السويسرية و قد استعرض الوفدان مجموعة من القضايا و كانت على الشكل التالي:

في بداية اللقاء تدخل بومبيدو أكد: "أن فرنسا في موقف قوة في الجزائر و أن وضعها ليس كما كان عليه في فيتنام، لن تكون هناك ديان بيان فو جديدة، إن لفرنسا حلفاء مضمونين يقفون دائما إلى جانبها، إن روسيا ليست مستعدة للقيام بحرب. و الجنرال ديغول لا يخشى تهديدات خروتشوف و غيره و لن يقدم أي تنازلات في الأمم المتحدة و أن ديغول سيستخلص كل النتائج حتى و لو اختار الجزائريون الانفصال: **"إننا لا نخشى الاستقلال، و لكن لأن الأمور كما هي عليه لا تجعل الاستقلال الحل الأحسن.... مناقشة ضمانات استفتاء تقرير المصير بعد مسألة هامشية زيادة على ذلك لا توجد جبهة التحرير فقط، يجب**

استشارة الاتجاهات السياسية الأخرى في إشارة إلى الحركة الوطنية.... لقد كرس استفتاء تقرير المصير الذي نظم يوم 8 جانفي سلطة رئيس الجمهورية في مواجهة المتطرفين"[1].

و كان رد الطرف الجزائري:

رد عليه أحمد بومنجل بقوله " **إذا كنتم تسيطرون على الوضع، فلماذا لم تحسموا الأمر على الواقع في الحقيقة إن أساليبكم لم تنجح، و الدليل على ذلك أننا نحن الاثنين في عجالة من أمرنا من أجل التفاوض**".

و خلال تدخله قدم بومنجل عرضا لتصورات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول الدولة الجزائرية المستقبلية فأكد أنها متعاونة مع كل الشعوب و على وجه الخصوص الشعب الفرنسي. و قدم ضمانات لحفظ مصالح الأقلية الأوروبية، و دعم موقفه بنصوص عالجت هذه المسألة و خاصة ميثاق الصومام، و بيان الحكومة المؤقتة الذي أصدرته يوم 28 سبتمبر 1959 و وافقت بموجبه على الاحتكام إلى استفتاء تقرير المصير بعد ذلك طرق الطرفان إلى نقاش آخر أكثر عمقا المؤسسات المؤقتة التي نص عليها استفتاء 8 جانفي 1961 فهدد بومبيدو بأنه: " **إذا لم يتم التوصل غلى اتفاق بواسطة المفاوضات فإننا سنضع موضع التنفيذ مشاريعنا الخاصة بهيئة تنفيذية جزائرية**" و أكد الجنرال ديغول قد تخلى عن شرط الاستسلام، و لكنه غير مستعد للتفاوض تحت تهديد الاعتداءات و طالب بإعلان هدنة و بعدها يقوم الطرفان بإدانة كل الأعمال الحربية و الإرهابية و يمكن أن يعقد ذلك مباشرة بدء المفاوضات و يتم إطلاق سراح الزعماء الخمسة المسجونين بفرنسا، و يكون بمقدورهم المشاركة في المفاوضات أما بالنسبة للمرحلة الانتقالية التي تبدأ في نهاية المفاوضات السياسية و تنتهي بتنظيم استفتاء تقرير المصير. فقد أشار السيد جورج بومبيدو و إلى ضرورة إنشاء هيئة تنفيذية يرأسها فرنسي تتشكل من مسلمين و أوروبيين و ذكر من بينهم ألان دوسيرني مدير يومية صدى الجزائر، و إذا تم الاتفاق حسب تصور السيد جورج بومبيدو فستبدأ المفاوضات في اقرب تاريخ ممكن برئاسة الوفد الفرنسي لويس جوكس على الأراضي الفرنسية أو في منطقة حدودية. أما جدول الأعمال فسيكون هناك خيارين أن تقتصر المفاوضات على

(1) رضا مالك، المصدر السابق، ص 123.

تحديد الضمانات التقنية لتنظيم استفتاء تقرير المصير، و في هذه الحالة سيتم التفاوض حول العلاقات بين البلدين بعد إجراء هذه الاستشارات الشعبية،و إما أن تتركز المفاوضات على القضايا الجوهرية و في هذه الحالة لن يكون الاستفتاء إلا تكريسا للاتفاقيات التي تم التوقيع عليها[1].

و خلال هذه المحادثات تحدث بومبيدو عن قاعدة المرسى الكبير بمدينة وهران و اعتبرها ملكا من الأملاك الفرنسية باعتبارها كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الاسباني[2].

الطرف الجزائري:

بعد الانتهاء من دراسة هذه المفاوضات طرح السيد بولحروف السؤال التالي على الوفد الفرنسي: إنكم لم تتطرقوا في عرضكم هذا إلى الصحراء و كأنها ليست جزائرية أو كأنها منعدمة.

فكان رد جورج بومبيدو:

"**إن الصحراء هي مجرد بحر داخلي له شواطئ تسكونها شعوب ساحلية و الجزائر واحد من تلك الشعوب**".

بولحروف:

لقد أخطأوا إذن في المدرسة عندما لونوا الجزائر بلون رمادي و وردي على الخرائط و كانت الصحراء جزء منها.

بومبيدو:

إن فرنسا هي التي أوجدت الصحراء و اكتسبت السيادة عليها و أنها من خلق فرنسا لقد كانت خالية غير آهلة بالسكان و حسب رأيه أن المجال الصحراوي ينبغي أن يكون موضوعا لاتفاق بين فرنسا و الدول المحاذية لها، فالصحراء ليست جزائرية[1].

---

(1) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 428.

(2) بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق، ص 21.

رفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال هذه المناقشات الفصل بين وقف إطلاق النار و ضمانات تقرير المصير. و قالت أنها لا تريد تكرار ما حدث في مولان و رفضت الهدنة التي ما هي إلا وقف للعمليات العسكرية بين الطرفين. في حين أن وقف إطلاق النار كنتيجة للمناقشات بحل المسائل السياسية و العسكرية. كما ترفض فكرة التيارات التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف و ترفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني و يلخص بن يوسف بن خدة اختلاف وجهات النظر حول الدولة الجزائرية في لوسارن كالتالي[2]:

موقف ديغول	**موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**
الحكم الذاتي	السيادة الكاملة
فصل الصحراء عن الجزائر	وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء
تجزئة الجزائر عرقيا	وحدة الأمة الجزائرية: هناك شعب واحد لا شعبان،
طاولة مستديرة	شعب عربي مسلم
الهدنة	مع وجود أقلية أوروبية أجنبية
	جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد وقف إطلاق النار

إذن لقد كان التصور الديغولي لحل القضية الجزائرية في لوسارن جزائر منقوصة من الصحراء و من المناطق التي سوف يجمع فيها الأوروبيون و يبقى فيها الجيش الفرنسي إذا ما تم الاستقلال التام. لقد أرادت فرنسا فصل الصحراء لتفتح جبهات صراع جديدة للثورة الجزائرية تتمثل في البلدان المجاورة و بذلك تخلق مشكلة حدود مع البلدان و تتخلص من قوة الثورة الجزائرية، من جهة و تصبح حكما في هذه

---

(1) عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830- 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 236.

(2) بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، ص 21- 22.

المسألة فتحقق مطامحها الاستعمارية من جهة أخرى و هكذا إفترق الوفدان دون الإتفاق على قضية الصحراء غير أن هذا لم تكن محادثات لوسارن سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل.

و كان لها الفصل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح. و حسب شهادة أوليفي لونغ أن الوفدين عبرا عن ارتياحهما للجو الذي جرى فيه اللقاء، حيث قال الأستاذ بومنجل أنه وجد في جورج بومبيدو محاورا ذا نظرة واسعة، مضيفا: "**الأمر هنا مختلف عن مولان**".

و من جانبهما قدر السيدان بومبيدو و دولوس أن السيد بولحروف رجل جدي و رزين و مزود بالوثائق جيدا[1].

ولهذا كلف الطرفان الوسيط السويسري بترتيب لقاء جديد بينهما خلال خمسة عشر يوما، و هو ما حدث فعلا يوم 5 مارس 1961 لما التقى الوفدان في **نوشاتل.**

ثالثا: لقاء نوشاتل.

استؤنفت المحادثات السرية الثانية في نوشاتيل بسويسرا شهر مارس 1961 بين نفس الوفدان السابقان في لقاء لوسارن حيث عرض أحمد بومنجل في البداية أطروحة جبهة التحرير الوطني و هي أن **يتم أولا إجراء استفتاء تقرير المصير، و يتعلق الأمر هنا بضمان نزاهته بشكل تام و تكون إجابة الناخبين عن سؤال بسيط هو: هل أنت مع الاستقلال أو ضده؟ و بعد إجراء الاستفتاء فقط يجري معالجة العلاقات بين البلدين و تبعا لذلك اقترح أن يتضمن جدول الأعمال هذه المباحثات النقاط الآتية:**

1 -الضمانات الخاصة بتطبيق استفتاء تقرير المصير.

2 - إعلان وقف إطلاق النار و ليس إعلان هدنة.

3 -التصريح علنا بالاتفاق الأولي حول هذه المشكلة المزدوجة[2].

---

(1) أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص 33- 34.

(2) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 430.

أقر بومبيدو بأن ديغول سيشرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني و محادثات مع الأطراف الأخرى و آثار من جديد فكرة الهدنة التي قال أنه سيتبعها إطلاق سراح الخمسة و رفض أي مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهرية مع قبول التطرق إلى نقاط تقنية تخص الإطارات و التقنيين و رؤوس الأموال و الاستشارات و اقتراح الصيغة التالية:

"إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء و تأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير"[1].

حدد أحمد بومنجل التأكيد على رفض جبهة التحرير الوطني لفكرة المائدة المستديرة و التي كانت تعني إشراك الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج و ممثلي المستوطنين الأوروبية في المحادثات مع الحكومة الفرنسية لحل القضية الجزائرية و اشترط أن تكون المحادثات مع الحكومة الفرنسية بين جبهة التحرير الوطني و بين الحكومة الفرنسية.

و بالنسبة للمؤسسات التي تمت مناقشتها خلال اللقاء السابق و التي ستضطلع بعد إطلاق النار بإدارة المرحلة الانتقالية. إعتبر أحمد بومنجل أنه إذا كان لا بد من مناقشتها فلا ينبغي أن يتم ذلك خلال هذا اللقاء و إنما يجب أن تدرس بعناية من قبل وفود وزارية.

أما بالنسبة لتنظيم استفتاء تقرير المصير، فيجب أن يتم حسب الأصوات على مستوى كل التراب الجزائري و يجب أن تعلن النتائج حسب قانون الأغلبية لأن الجزائريون لا يشكلون مجموعة من السكان المتجاورون بل شعب متجانس هو الشعب الجزائري.

و بعد ذلك تم التطرق إلى مناقشة مفهومي الهدنة و وقف إطلاق النار فإذا أصر الوفد الفرنسي على إعلان هدنة كشرط لبدء المفاوضات الرسمية فإن الوفد الجزائري تمسك بموقفه و أصر عليه[2].

---

(1) بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق، ص 22.

(2) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 431- 432.

و بعد أن ،إنتهى أحمد بومنجل من عرضه لتصورات جبهة التحرير الوطني خاطب جورج بومبيدو أحمد بومنجل و بولحروف و الذي أكد في البداية أنه يمثل الجنرال ديغول: " **سنتفاوض على وجه الخصوص معكم و لكن زيادة على ذلك سنتفاوض مع آخرين**".

و بالنسبة للتقسيم و التجميع أكد أن هذا الأمر سيتم فقط إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق أو إذا أصبحت الأقلية من أصول فرنسية في خطر و لهذا أصر على أن تقدم جبهة التحرير الوطني ضمانات كافية لها.

و بالنسبة للإجراءات الخاصة بالمفاوضات التي يمكن أن تبدأ عقب هذه المرحلة و اقترح السيد جورج بومبيدو أن تجري في فرنسا ابتدءا من 20 مارس 1961 مع إمكانية إقامة الوفد الجزائري في سويسرا و سيتم تحويل أحمد بن بلة و رفاقه إلى الضاحية الباريسية و يحررون مباشرة بعد إعلان الهدنة و خاطب الوفد الجزائري قائلا: " **يمكنكم من الآن إدراجهم في الوفدان و ستتمكنون من استشارتهم حتى قبل تحريرهم و سيستقبل الجنرال ديغول فرحات عباس عند بدأ تنفيذ الهدنة، و تعد المفاوضات بشكل مقبول**"[1].

غير أن مشكلتي الصحراء و المرسى الكبير سرعان ما عصفتا بالمحادثات إذ أظهرت خلافات جوهرية بين الطرفين كان من الصعب إيجاد حل لها في هذا اللقاء، فبالنسبة لأحمد بومنجل لا مجال للتفاوض حول السيادة الجزائرية للصحراء، أما تفعيل استغلال ثرواتها الباطنية، فيمكن أن يكون في إطار تعاون وثيق بين الطرفين و في المقابل جدد جورج بومبيدو أن الصحراء ليست جزء من الجزائر الشمالية بل هي مشكلة في حد ذاتها و لا يمكن التحدث عنها إلا بعد استفتاء تقرير المصير[2].

و هكذا بعد أربع ساعات من المناقشات انتهى الاجتماع دون أن توصل الطرفان إلى تحقيق أي تقدم بل على العكس من ذلك ازدادت مواقفهما تشددا و ظلت النقطتان الخلافيتان الأساسيتان حوا السيادة على الصحراء و مسألة إعلان الهدنة. لقد أثبتت هذه اللقاءات السرية المواقف المتباعدة لكن لمس كل من الطرفين الرغبة عند الآخر في حل المشكل.

---

(1) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 432.

(2) عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 237.

و لقد لعب الوسيط السويسري دورا هاما و مميزا فقد أفلح في ربط اتصالات غير مباشرة بين الطرفين برزت يوم 7 مارس 1962 عندما طلب ديغول فتح محادثات رسمية بين الطرفين من دون شروط مسبقة و هو ما شكل تطورا مثيرا في الموقف الفرنسي خاصة عند لويس جوكس الذي أبدى استعداده للالتقاء سرا مع مبعوث جزائري في فرنسا للتباحث حول إمكانية عقد لقاء رسمي بين الطرفين، و لهذا أصبح الطريق ممهدا للدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات الرسمية.ومن العوامل التي دفعت بديغول للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني بصفة جدية نذكر منها مايلي:

العوامل التي دفعت بديغول للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية:

العوامل السياسية:

كانت الثورة الجزائرية سببا في إنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ،كما كانت سببا أساسيا في توالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلوى الأخرى .ووضعت حدا أمام الأطروحات الفرنسية بان الجزائر جزء لايتجزأ من فرنسا وان القضية كانت داخلية وأن مايحدث كان عاملا إجراميا قامت به مجموعة من الفلاقة والخارجين عن القانون وإرهابيون.

كما أضاف انتصار الثورة الجزائرية سجلا أخر لهزائم فرنسا المتتالية بدءا على الأقل من فشل نابليون في التوسع الأوروبي في مصر وسوريا وفشلها في غزو روسيا 1812 وانهزامها أمام روسيا 1870 ،فقدانها لسيادتها باحتلالها من طرف ألمانيا وعدم قدرتها على التخلص من الاحتلال الألماني واسترجاع سيادتها إلا بعد تدخل حلفائها وتقديم يد المساعدة إليها وإخراجها من المأزق الذي وقعت فيه.وتلى هذه الإنهزامات انهزامها في معركة ديان بيان فو 1954 أمام الفيتنام .[1]

ويمكن حصر هذه الحكومات الفرنسية التي سقطت أمام انتصارات الثورة الجزائرية كالأتي:

- حكومة بيير مانداس فرانس (نوفمبر 1954 – 5فبراير 1955).

1 – إسماعيل دبش ،**السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**،دار هومة الجزائر 2005 ص198.

- حكومة إدغارفور (فيفري1955- جانفي 1956).

- حكومة غي موللي (جانفي 1956 – 21 افريل 1957).

- حكومة بورجيس مونوري (مارس 1957 – 30سبتمبر 1957).

- حكومة فيلكس غايار(نوفمبر 1957- افريل 1958).

- حكومة بيير فليملان (افريل – ماي 1958).[1]

العوامل العسكرية:

لقد أحرزت الثورة الجزائرية عدة انتصارات ،بتوحيدها للشعب الجزائري والتفافه حول جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائرية، وولائه للحكومة المؤقتة الجزائرية وبهذا تمكنت من التصدي لكل المخططات الاستعمارية ،بفضل تخطيطها لتنظيم الشعب وتطوير جيش التحرير بالنشاط والانتصار على الحصار الذي فرضه الاحتلال الفرنسي ،كما رد على محاولة تقسيم الجزائر بمعارك برهنت للمستعمر ان الجزائر جسم واحد شمالها وجنوبها.ومن هذه المعارك " **معركة جبل بوكحيل** " 17-18 سبتمبر 1961 بالولاية السادسة بقيادة العقيد محمد شعبان .وكانت ردا على ادعاءات فرنسا بان الصحراء جزء لايتجزا من فرنسا واستطاع جيش التحرير الوطني ان يحرز نصرا كبيرا أمام قوات الاحتلال التي استعملت أنواع الأسلحة الفتاكة فكانت النتيجة أن تكبد المستعمر الفرنسي خسائر بشرية بلغت 900 قتيلو 800جريح وإسقاط 6 طائرات .أما الجانب الجزائري فكانت ضئيلة جدا .

إن الانتصارات التي حققها جيش التحرير الوطني أذهلت الضباط الفرنسيين فقد جاء في قول احدهم:"لايمكن هؤلاء ...الذين عرفناهم منذ قرن وثلث قرن فربيناهم على الاستكانة ودربناهم على الطاعة وقتلنا في نفوسهم الإسلام وامتنا على ألسنتهم العربية وبشرناهم بالمسيحية .وفصلنا بينهم وبين العرب في الأقطار الأخرى وأردنا أن نجعلهم قلة مستضعفة في البلاد ...حتى أصبح الجزائريون في

[1] عمر سعد الله،**الحكومة الجزائرية المؤقتة** ، العدد14،السداسي 2-2006. ، ص75-76.

رأينا منسوخا من غير جنس ولا لغة ولا دين ولا تاريخ ولا تقاليد لابد أن يكون هؤلاء المردة من جنس غير الجنس ومن بلد غير البلد".

وعن عمليات جيش التحرير الوطني .يقول الضابط الفرنسي سابواز:

"أما العمليات الحربية فقد حاولت القيادة أن تجند لها وحدات خصيصة من المجندين لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال وان فرق جيش التحرير الوطني تتجمع آنذاك لتبيد الوحدة الفرنسية فإذا وجهت قيادتنا إمدادات ضخمة للقضاء على فرق الثوار تتجزأ تلك الفرق وتذوب"[1]

إن هذه الانتصارات التي حققتها الثورة في المجالين التنظيمي والعسكري ،وتصاعدها في ساحة المعركة بالجزائر وفي فرنسا ذاتها إضافة إلى التصميم الفرنسي على تصفية الثورة والإنفاقات المتزايدة أدت إلى حدوث أزمة في الاقتصاد الفرنسي.

العوامل الاقتصادية:

لقد خسرت الميزانية الفرنسية في خلال عامي 1957-1958 نحو 2000مليون دولار من العملات الذهبية الأجنبية ،نتيجة زيادة وارداتها على صادراتها ،فلقد كان المستعمر ينفق ما يزيد عن ثلاثة مليارات يوميا على جيشه بالجزائر والذي يبلغ مليون عسكري ،كما اضطرت فرنسا إلى اتخاذ قرارات اقتصادية متشددة مثل تجميد الأجور ورفع الضرائب إن هذه الإجراءات كان لديها تأثيرا على فرنسا .أدى العجز المالي الفرنسي .رغم المساعدات المالية المكثفة التي تتلقها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بفرنسا إلى اقتراض نصف مليار دولار من الصندوق النقد الدولي .وبعدما ثبتت الحقيقة للمستعمر بإنهاك بلاده بالديون وتنبؤه على ما أصاب جيشه من خسائر بشرية .أثناء المعارك مع جيش التحرير ونشاط الفدائيين والمسبلين في عقر داره .صرح الجنرال ديغول معترفا بانهزام بلاده سياسيا وعسكريا واقتصاديا قائلا:**"لقد أنقذت فرنسا في المرة الأولى وسوف أنقذها في المرة الثانية"**

1 - محمد لحسن ازغيدي،المرجع السابق ص238-239.

ويؤكد ديغول بان بلاده كانت على شفا الانهيار من جراء الحرب الجزائرية فيقول:"كنا في جميع المجالات على حافة النكبة .إن ميزانية عام 1958 كانت تنطوي على عجز يبلغ في الأقل 1200 مليار فرنك ويتجاوز ديننا الخارجي مبلغ ثلاثة مليارات دولار وفي ميزاننا التجاري.إن الواردات تكاد تبلغ 75بالمائة ...ومن حيث الاحتياطي .لم يبق لدينا في الأول من حزيران سوى ما يعادل 630 مليون دولار من الذهب والقطع النادرة أي قيمة مانستورده خلال خمسة أسابيع ...وقد كنا في الواقع أمام احتمالين :أما ظهور المعجزة أو الإفلاس.

لقد عاشت فرنسا تلك الوضعية المترتبة على حرب الجزائر التي وظفت لها فرنسا الإمكانيات الاقتصادية والبشرية لتحصل على نصر عسكري تخفف من حدة الأزمة الاقتصادية فقد ساهمت الميزانية العامة في [1] ميزانية حرب الجزائر بنسبة 25 بالمائة عامي 1954 و 1955 وارتفعت إلى 40 بالمائة بين سنتي 1958-1959 لتنفيذ المشاريع التي خططها ديغول لتصفية الثورة الجزائرية.[2]

موقف الري العام الفرنسي:

أصبح يسود الرأي العام الفرنسي جو من الامتعاض واليأس .من جراء حرب الجزائر،فشهد خريف 1960 غليانا كبيرا ومناقشات عامة خاصة في أوساط اليسار الفرنسي تخللتها نداءات ضد القمع والحرب في الجزائر ودعوة الشباب الفرنسي إلى العصيان ورفض التجنيد في الجيش العامل بالجزائر،وخروج الامهات الفرنسيات الى الشارع الفرنسي في مظاهرات ضد تجنيد ابنائهم في الجيش العامل بالجزائر. فقد أصبحت المسالة الجزائرية مثار انقسام شديد في الرأي العام الفرنسي .

فكانت هناك العديد من الشخصيات الفرنسية المعادية للاستعمار قد عبرت بأشكال مختلفة عن تعاطفها مع جبهة التحرير الوطني،معترفة بعدالة قضيتها،كالمفكر الفرنسي اليساري،السيد فرنسيس جونس،فقد شكل شبكة سرية فرنسية ظلت تقدم مساعدات ثمينة للغاية لجبهة التحرير الوطني ،مثل نشر إعداد مجلة

---

1 - إسماعيل دبش،المرجع السابق ص197.

2 - إسماعيل دبش،المرجع السابق ص197.

3- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص463.

المقاومة الجزائرية لكسب تأييد للجالية الجزائرية في فرنسا ،وتوفير وثائق الهوية المزيفة والملاذ الأمن لعناصر جبهة التحرير الوطني في فرنسا،وتهريب ماقيمته 400.000.000فرنك فرنسي من اشتراكات المهاجرين الجزائريين خارج فرنسا ووضعها تحت تصرف جبهة التحرير الوطني .[1]

وإتسعت دائرة الانقسام فلم تصبح قاصرة على الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار بل انضمت فئات كثيرة معارضة للحرب في الجزائر وكان من بينها رجال الفكر والأدب الفرنسي أمثال:جون بول سارتر .وسيمون دي بوفوار،وسان جان...الخ والذين دعوا في بيانهم الشباب الفرنسي إلى تبرئة ضمائرهم إذا عمدوا إلى إهمال الأوامر التي لاتتفق مع المبادئ الإنسانية ومما جاء في البيان: "**الفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئون في هذه الأعمال الاضطهادية العنصرية التي أصبحت باريس مسرحا لها .والتي تعود إلى تلك الأيام السوداء ايام الاحتلال النازي ..ان الموقعين يتوجهون بالنداء إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية،ليس فقط للمطالبة بإيقاف هذه التدابير المهينة ،ولكن للإعراب عن تضامنهم مع العمال الجزائريين**".

وقد قام المكتب الوطني لحركة السلام الفرنسي بيانا حول القمع الذي تمارسه الشرطة الفرنسية ضد الجزائريين ،مايلي :" **إن مثل هذه الأعمال العنصرية،...والحقود التي يقوم بها المدنيون الأوروبيون في الجزائر وخصوصا وهران،ولن يكون لها من نتيجة اللهم إلا توتير العلاقات المقبلة بين فرنسا وجزائر الغد**"

كما جاء في بيان " **الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا** "،تأكيده على استمرار المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية ،للحد من الحرب ،ما يأتي "**إن الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا يؤكد من جديد إن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية**".

لقد إستغلت جبهة التحرير الوطني هذه الصحوة وأخذت تنشط في إثارة الرأي العام الفرنسي ضد السلطة الفرنسية التي تتولى أمره وتقوم بالجرائم باسمه وشمل نشاط الجبهة حتى رجال الجيش الفرنسي ذاته،من

اجل توعيتهم بأن الحرب التي يموتون من اجلها ،بأنها ليست حرب العرب ضد الأوروبيين وليست حرب الشعب الجزائري ضد الشعب الفرنسي ولا هي أيضا حرب المسلمين ضد المسيحيين ،وإنما هي حرب فرضت على الشعب الجزائري الذي بقي دهرا طويلا في الإهمال الذي هو مصدر ألامه ومتاعبه ،إنها حرب شعب بقي زمنا طويلا مداس الكرامة مهان الشخصية .ولقد لقي هذا الإجراء نجاحا .[1]

الموقف العام العالمي :

تنامي الدعم الدولي للقضية الجزائرية والتي كان من مظاهرها لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 ديسمبر 1960التي اعترفت للشعب الجزائري والفرنسي بحقه في تقرير مصيره والاستقلال.[2]

1- محمد لحسن ازغيدي،المرجع السابق ،ص245.

2- صالح بلحاج ،المرجع السابق،ص450.

الفصل الثاني

المفاوضات الرسمية (1961-1962) والاستقلال

- المبحث الأول: مفاوضات إيفيان الاولى (20 ماي -13 جوان 1961).
- المبحث الثاني: مفاوضات لوغران (20 جويلية 1961).
- المبحث الثالث: لقاء بال السويسري (أكتوبر-نوفمبر 1961).
- المبحث الرابع: مفاوضات لي روس (11-19 فيفري 1962).
- المبحث الخامس: مفاوضات ايفيان الثانية (07 -18 مارس 1962).
- المبحث السادس: استقلال الجزائر.

المبحث الأول: مفاوضات إيفيان الاولى (20 ماي – 13 جوان 1961)

أولا: ظروف مفاوضات ايفيان الاولى.

في يوم 23 مارس 1961 نشرت الحكومة السويسرية أول بيان رسمي حول مهمة الوساطة التي تقوم بها بين الحكومة المؤقتة الجزائرية و الحكومة الفرنسية و مما جاء فيه[1]:

"**أبلغت سفارة فرنسا ببرن، و كذا ممثلين عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القسم السياسي الفدرالي بأن المفاوضات المرتقبة بخصوص الجزائر ستجرى قريبا بإفيان** " و عاقب هذا الإعلان اغتيل رئيس بلدية إفيان **كاميل بلون** من طرف منظمة الجيش الفرنسي OAS بسبب إستعداده لإجراء المفاوضات بين الطرفين الجزائري و الفرنسي في مدينة إفيان[2].

و في 23 مارس 1961 وجه فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية نداء إلى الشعب الجزائري و مما جاء فيه[3]:

"**ستفتح المفاوضات قريبا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية ويندرج هذا اللقاء في إطار سياسة الثورة الجزائرية التي حددها المجلس الوطني للثورة التي تطلب عدم إهمال أي فرصة للوصول إلى السلم بالتزامن مع قيامنا بالكفاح المسلح** " كما أن فرحات عباس أكد أن جبهة التحرير الوطني، و منذ انطلاق الثورة الجزائرية أي حوالي 6 سنوات ظلت تفضل طريق المفاوضات من أجل تسوية المسألة الجزائرية.

و في 30 مارس 1961 أصدرت كلا من الحكومة الجزائرية و الحكومة الفرنسية و في نفس الوقت بلاغا في باريس و تونس [4] أشادتا فيه إستعدادهما لإستئناف المحادثات و تم تحديد تاريخ 7 أفريل

---

[1] أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص 48.

[2] رضا مالك، المصدر السابق، ص 157.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 433.

[4] مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة الجزائر، 2010، ص 149.

1961 للإلتقاء في مدينة إفيان الفرنسية [1] التي تقع بالقرب من الحدود السويسرية و خلال الزيارة التي قام بها لويس جوكس بالجزائر وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية عقد ندوة صحفية بوهران و مما جاء فيها قوله[2]:

"**أنه سيتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية مثلما سيتفاوض مع جبهة التحرير الوطني**". و هذا ما جعل الحكومة المؤقتة تبعا لهذه التصريحات تصدر قرارها بالإمتناع عن الذهاب إلى إفيان إذا لم تقم الحكومة الفرنسية أن تعلن و بشكل واضح تخليها عن القيام بالمفاوضات مع الاتجاهات الجزائرية الأخرى، و إزاء إصرار الحكومة المؤقتة على موقفها اضطر ديغول إلى التصريح في 11 أفريل 1961 "التراجع و التخلي عن فكرة الطاولة المستديرة و التي تعني إشراك أطراف أخرى في المفاوضات و خاصة الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج. و أكد فيه استعداده للاعتراف باستقلال الجزائر بشروط و التفاوض مع جبهة التحرير الوطني على هذا الأساس و الاعتراف بها كمفاوض وحيد.

بعد تصريح الجنرال ديغول **11 أفريل 1961** و تراجعه عن فكر إشراك أطراف أخرى في المفاوضات غير جبهة التحرير الوطني على إثر ذلك شكلت الحكومة المؤقتة لجنة فرعية مختصة لتحضير ملفات المفاوضات بقيادة **أحمد فرنسيس** و قامت هذه اللجنة بتاريخ يوم 26 أفريل 1961 بالتحضير للمفاوضات و بغرض تقريرها الذي شمل على ما يلي:

- ضرورة التأكد خلال المحادثات على حق تقرير المصير كشرط مسبق.
- على البعثة أن ترجئ التحادث على وقف إطلاق النار إلا بعد الفصل في القضايا الأساسية.
- بخصوص قضية وحدة و سلامة التراب الجزائري على البعثة ألا تنساق وراء الحصول على ضمانات تقرير المصير دون الفصل النهائي في هذه القضية مع إمكانية الظهور بمظهر التعاون في ميادين النقيب و الاستثمار كأسلوب تكتيكي.
- و بخصوص الأقلية الأوروبية أكد التقرير على مبدأ وحدة الشعب الجزائري لا تعني دمج هذه الأقلية ضمن الأمة الجزائرية.

---

[1] عبد المجيد بلخروبي، المرجع السابق، ص145.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، 434.

- رفض التقرير قضية الدفاع المشترك و القواعد العسكرية و أكد على ضرورة الحصول على جدول زمني لإجلاء الجيش الفرنسي عن التراب الوطني.
- التأكيد على أن اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية الوحيدة[1].

و بالنسبة للمرحلة الانتقالية اقترح التقرير ما يلي:

لجنة تنفيذية، الحفاظ على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- تحديد مهام الفترة الانتقالية و هي: إدارة البلاد، تهيئة الظروف لإجراء استفتاء الخاص بحق تقرير المصير، عمل الإدارة و الإبقاء على المدراء المركزيين و تعيين بعض الجزائريين ضمن الوظائف الكبرى قصد تهيئتهم لإدارة شؤون الجزائر المستقلة بالإضافة إلى ضرورة الحصول على التوقيع المزدوج في جميع الوثائق الرسمية.
- ضرورة حل المجالس المحلية و استبدالها بلجان محلية يتم تعين أعضائها من طرف اللجنة التنفيذية.
- ضرورة حل اللجان الإدارية المختصة S.A.S.
- أما بالنسبة للاستفتاء الخاص بتقرير المصير أكد التقرير على وجوب إشراف دولة محايدة يتم الاتفاق حول اختيارها و سيطبق الاستفتاء بالشكل التالي:
  - ✓ أن تشمل جميع التراب الجزائري و بدون استثناء بما في ذلك الصحراء.
  - ✓ تتم عملية فرز الأصوات على المستوى الوطني.
  - ✓ يعطى حق التصويت للمعمرين بطريقة تكتيكية.
  - ✓ تحدد صيغة الاستفتاء حول أن تكون الجزائر فرنسية أو الاستقلال.

و توازيا مع العمل التحضيري للمفاوضات عملت الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى استشارة الدول الصديقة و الشقيقة و هذا ما قام به كريم بلقاسم و محمد يزيد و عبد الحفيظ بوصوف بالقاهرة من خلال

---

[1] أحمد مسعود سيد علي، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا و تنظيميا (1960-1961)**، إشراف: محمد العربي الزبيري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2002/2001، ص 116.

لقائهم برئيس مصر جمال عبد الناصر، و لقد لقت جبهة التحرير الوطني دعما و مساندة دول لطروحاتها بخصوص المفاوضات.

و في نفس الأثناء أصدرت الحكومة المؤقتة تعليمات لبعثاتها بالخارج أكدت فيها ضرورة شرح رؤى جبهة التحرير الوطني و التعريف بها لدى الرأي العام العالمي[1].

بعدما تخلت الحكومة الفرنسية عن فكرة إشراك الحركة المصالية في المفاوضات أرسلت الحكومة المؤقتة الجزائرية وفدا مكونا من 30 شخصا بعد قيامها باستشارات مع الزعماء الخمسة المعتقلين بفرنسا و استقر الرأي على رئاسة الوفد الجزائري كريم بلقاسم أما المفاوضين الآخرين هم: **محمد الصديق بن يحي، أحمد فرنسيس، سعد دحلب، رضا مالك، أحمد بومنجل، الطيب بولحروف، و الرائدان: قايد أحمد "سليمان " و علي منجلي**[2].

ثانيا: إنطلاق المفاوضات:

بدأت المباحثات الجزائرية الفرنسية يوم 20 ماي 1961 و إستمرت إلى غاية 13 جوان من نفس السنة بمدينة إفيان. كان أعضاء الوفد الجزائري مقيما بسويسرا بعدما قدمت كل التسهيلات إليه لإجراء المفاوضات و كانوا ينتقلون إلى مدينة إفيان بطائرة عمودية أو سفينة في ظروف أمنية مشددة.

إلتقى الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي في يوم 20 ماي 1961 بمدينة إفيان تكون هذا الأخير من الشخصيات التالية:

- **لوي جوكس: رئيس البعثة الفرنسية و وزير الدولة مكلف بالقضايا الجزائرية.**
- **رولاند كادي: مستشار دولة.**
- **الجنرال جان فكتور سيمون: قائد المنطقة العسكرية لتيزي وزو.**
- **برنار تريكو: مستشار لدى رئاسة الجمهورية.**

---

[1] أحمد مسعود سيد علي، المرجع نفسه، ص 117.

[2] عمار جرمان، الحقيقة، **مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 173.

- **كلود شاييه.**
- **فنسان لامبور: رئيس ديوان لوي جوكس.**
- **برناردو لوس، العقيد دوسيغان رولان بيلغار: مفتش مالي**[1].

خريطة موقع مدينة ايفيان

المرجع: **http://www.youtube.com/watch?v=rr1QjBlReNI**

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشر (11) بين الوفدين، أعلن خلالها لويس جوكس سلسلة القرارات الإنفرادية:

- إطلاق سراح المعتقلين الذين قدر عددهم بـــ 6000 سجينا.
- إصدار قرار توقيف العمليات العسكرية الكبرى لمدة شهر كامل في جميع أنحاء الجزائر و ابتداء من 20 ماي إلى غاية 20 أوت 1961.

---

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 166.

- تحسين وضعية الزعماء الخمسة المعتقلين و نقلهم من جزيرة إيكس إلى قصر توزكان [1]، و قد إتخذت الحكومة الفرنسية هذه الإجراءات بهدف إيهام الرأي العام العالمي و مدى إخلاص، و مصداقية و عزم الحكومة الفرنسية في التفاوض بجد، و كذا حمل الحكومة المؤقتة للحصول على هدنة بإيقاف المعارك و العمليات الفدائية إذا كانت تريد حقا الوصول إلى حل سلمي.

غير أن الحكومة المؤقتة الجزائرية لم تستجب لتلك المناورات الفرنسية و كان ردها بالرفض القاطع للهدنة و بتفضيله محادثات في صلب المسائل المطروحة و لقد علق كريم بلقاسم عليها قائلا[2]:

"في الوقت الذي كان فيه الوفد الفرنسي يقوم بتقديم أول عرض له بعد 40 دقيقة من افتتاح الجلسة قررت الحكومة الفرنسية إعلان هدنة من جانب واحد و الحال هذه فمنذ شهر أوت 1960 كانت لنا الفرصة لإبداء موقفنا عن مشكلة الهدنة فالحكومة الفرنسية لا تجهل أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الجيش الفرنسي المرابط بالجزائر، و المقدر بنحو 800000 رجل فإن الهدنة تؤدي إلى وقف إطلاق نار فعلي و الحال هذه فقد قلنا و كررنا أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يحدث إلا نتيجة مفاوضات تعقب إتفاقا سياسيا، مع أن ما يحدث تحت حجة الدفاع المشروع عن النفس قد بين، و يبين أن وقف العلميات المجرمية لم يحدث و أنه مجرد حملة دعائية".

و حسب شهادة سعد دحلب فإن الجنرال ديغول لم يعد لا على الهيمنة الفرنسية و لا على إمتيازات الأوروبيين في الجزائر.

و لقد كان إلحاح الوفد الفرنسي شديدا على ضمانات الأقلية الفرنسية و قد أخذت هذه المسألة الوقت الأكبر من زمن المفاوضات، و على المطالبة بالجنسية المزدوجة للأوروبيين الفرنسية اللغة الرسمية في الجزائر. مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة و ضمان الملكيات لقد كان المنديون الفرنسيون يرتبون لأنفسهم كل التسهيلات في جزائر المستقبل، و قد إشترطوا بإقامة قواعد عسكرية في الجزائر. و لا تملك الحكومة الجزائرية أي حق عليها. كما أصر على أن لن يشمل حق تقرير المصير غير ولايات

---

[1] الواعي محمد، المرجع السابق، ص 66.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 436،437.

الشمال الثلاثة عشر (13 مقاطعة) و إبقاء الصحراء فرنسية و بذلك تصبح الجزائر مثلها مثل البلدان الأخرى المجاورة للصحراء كموريطانيا، مالي...الخ و لقد علق سعد دحلب على هذا الموقف قائلا[1]:

"طلب منا في مجمل القول اعتماد و ضمان كل ما تمكن الاحتلال من انجازه لصالحه.لم يكن الجنرال ديغول يشك في أي شيء، فقد كان يطلب منا و بكل بساطة أن نقر نحن أنفسنا و عن طيب خاطر الهيمنة الفرنسية المفروضة بالقوة. و في مقابل ذلك سيكون لجزائري الشمال علم يرفرف على خمس التراب الوطني و زيادة على ذلك خاضع للأقلية الفرنسية"

و كان رد جبهة التحرير الوطني: جاء الرد يومي 2 و 3 جوان حيث قدمه أمحمد فرنسيس و بومنجل. لقد أعلن الوفد الجزائري أن الحل الأنسب و الوحيد لهذه الحالة هو أن تختار بين الجنسية الجزائرية أو المحافظة على الجنسية الفرنسية فإن اختارت الجنسية الجزائرية فسيكون لها نفس الحقوق و الواجبات مثل المواطنين الجزائريين دون تمييز ديني أو عنصري مع احترام تقاليد أفرادها و تراثهم الثقافي و مميزاتهم الحضارية و إن إختارت الجنسية الفرنسية فإن جبهة التحرير الوطني مستعدة لتحديد مستقبلهم كأجانب على أساس واقعي عادل لا يتعارض مع حياة الشعب الجزائري و مصالحه العليا.

أما مشكلة التراب و وحدة التراب الوطني فهي مرتبطة كذلك بوحدة عناصر الشعب الجزائري. و موقف وفد الجزائر واضح جدا و هو أن الصحراء جزء لا تجزأ من الجزائر و لا يمكن بحال من الأحوال أن تفصل عنها. و حاول الوفد الفرنسي في البداية على أن لا تكون الصحراء موضوع مفاوضات أو نقاش باعتبارها شيئا منفصلا عن الجزائر و لكن الوفد الجزائري نجح في إثارة المشكلة و أرغم الوفد الفرنسي على الخوض و النقاش فيها، و لخص موقف جبهة التحرير في الحجج التالية:

1 -أن فرنسا عندما إحتلت سكان الجزائر قاومها "سكان الجنوب"، مثلما قاومها سكان الشمال قبل ذلك، مما يبين وحدة الشعب و تماسك أجزائه، مثلما أن المقاومة الحالية هي استمرار و تأكيد لوحدة الشعب الإقليمية و السياسية.

---

[1] سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر 1986، ص 131،132.

2 -إن قانون 1947 الذي أيضا نص على أن الصحراء جزء من أرض الجزائر لم ينازع الفرنسيون آنذاك أي بلد.

3 -أنه في عام 1953 صادق المجلس الجزائري على قرار يعتبر مقاطعات الجزائر الجنوبية جزء لا يتجزأ من الجزائر.

4 -أن الصحراء لا تمثل وحدة قائمة بذاتها بل هناك صحاري متعددة كل منها تابع لإحدى الدول، و لم يسبق لفرنسا أن نازعتها إحدى الدول المجاورة لما في هذه الصحراء الداخلية ضمن التراب الجزائري، عندما حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي[1].

ثالثا: إيقاف المفاوضات و البحث عن طرف ثالث للمفاوضات:

أمام الحجج الدامغة التي قدمها الوفد الجزائري و تصميمه على ضرورة اعتراف فرنسا بوحدة الجزائر الشعبية و الترابية و سيادة الدولة الجزائرية على صحرائها وجد الوفد الفرنسي نفسه في موقف حرج لذلك لجأ إلى توقيف المفاوضات إلى حين بدعوى أخذ مهلة للتروي و التشاور و الحقيقة أن وقف المفاوضات جاءت نتيجة لإشتداد الهوة بين موقف الوفدين في مختلف القضايا وبخاصة إصرار الفرنسيين على فصل الصحراء عن الجزائر[2].

و لقد علق كريم بلقاسم على هذا اللقاء في ندوة صحفية في اليوم الموالي من اللقاء الأخير لإفيان يوم 14 جوان 1961 و شرح أسباب التعلق الذي قررته الحكومة الفرنسية بصفة أحادية، و كانت الأسباب عديدة ففرنسا كانت تريد الاحتفاظ بالصحراء كما كانت تريد وقف إطلاق النار دون ضمانات سياسية إلى جانب عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة كحكومة مستقبلية للجزائر مع الإلحاح للحصول على امتيازات هامة لا تتماشى أصلا مع فكرة تقرير المصير.[3]

و يمكن إيجاز أهداف إيقاف المفاوضات إلى ما يلي:

---

[1] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 239، 240.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرن العشرين**، المرجع السابق، ص 316.

[3] Mahamed tigiua ,**L'Algèrie en guerre** Officedes publication universitaires,Alger,2007,P36

1 محاولة السلطات الفرنسية البحث عن شريك ثالث للتفاوض معها و حل المشكل بعيدا عن جبهة التحرير الوطني المتشددة.

2 إقامة مجلس تنفيذي في الجزائر فقد تم عرض عدة شخصيات جزائرية أو بالأحرى عملاء للسلطات الفرنسية مثل: **بن جليس حمزة بو بكر و بلابيش في وهران، و القاضي بن حورة، علي بلخوجة.** و كان الهدف من ذلك هو إشعار الرأي العالمي أن هناك قوات أخرى من الجزائر من خارج جبهة التحرير الوطني يجب التفاوض معهم كممثلين للشعب الجزائري، غير أن هذا المشروع لم يجد تأييدا و إنما وجد معارضة جماعية حتى من طرف أولئك العملاء و الصنائع الذين وضعت فيهم فرنسا أملها و أحلامها، لأنهم كانوا خائفين جدا من عيون الشعب التي تراقبهم زيادة على ذلك النكبات و الضحايا الكبيرة التي لم يعد في استطاعتهم أن يتجاهلوها إذا ما قبلوا بمهمة خدمة الاستعمار و لهذا خاب أمل الفرنسيين في المساعي المتواصلة دون جدوى.

3 سعت فرنسا إلى تأليب الدول الإفريقية المجاورة للصحراء ضد الجزائر و أن تجعل مشكلة الصحراء قضية مشتركة و تصبح بذلك قادرة على أن تملي الحل الذي تريده بعد أن عجزت عن فصلها تماما.

لقد سارعت الحكومة المؤقتة إلى توجيه مذكرة للدول الإفريقية بتاريخ 30 جوان 1961 بإمضاء رئيسها فرحات عباس توضع فيها أن أي تعديل حدودي ممكن لا يجب طرحه مع القوة الاستعمارية الفرنسية التي ليس لها أي حق في عقد أي اتفاق باسم الجزائر. و أن قضية تعديل الحدود لا يمكن طرحها إلا على جزائر مستقلة. و وعدت الحكومة المؤقتة البلدان الإفريقية بتخطيط تعاون بينها لاستثمار ثروات الصحراء مستقبلا[1]. و لم يقتصر موقف الحكومة المؤقتة على هذه المذكرة بل قامت بمساعي دبلوماسية لدى دول الجوار بغرض كسب دعمها فقاد وزير الإعلام السيد أمحمد يزيد وفدا حكوميا زار مالي و تم نشر البيان الصحفي الخاص بمضمون المحادثات و مما جاء فيه أن [2]: "**الحكومة المالية تدين كل فكرة لتجزئة الجزائر، و هي تطمئن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها متضامنة معها بشكل كامل**

---

[1] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 241.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 442.

في مفاوضات مع فرنسا على قاعدة احترام وحدة التراب الجزائري ضمن نطاق حدوده الحالية التي تشمل الصحراء... إن الحكومة المالية التي لها حدود مع الجزائر تبلغ 1500 كلم ترفض السيادة الفرنسية على الصحراء"

كما قام وفد جزائري آخر بزيارة كل من تونس و المغرب و اجتمع مع قادة البلدين الشقيقين و صدر على إثر ذلك بيان مشترك يعلن فيه الطرفان أن قضايا الحدود هي مسالة يجب أن تتم بين الدول المغربية و هي لا تهم غيرهم و في هذا الإطار أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 5 جويلية 1961 "**يوما وطنيا ضد التقسيم**[1]*"[2].

مما سبق يتبين لنا أن مفاوضات إفيان و بالرغم من المناورات الفرنسية لأجل فصل الصحراء الجزائرية فإنها فتحت الطريق الصحيح في مسار تسوية القضية الجزائرية و ذلك بالنظر إلى:

- أنها مفاوضات رسمية و جدية.
- وضعت حدا للمحادثات السرية.
- وضحت أكثر نقاط الاختلاف بين الوفدين.
- أبرزت مدى حنكت الوفد الجزائري.
- أكدت لشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني.

---

[1] عبد الله مقلاني، **دور المغرب العربي و إفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ج 1، دار السبيل للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 182.

المبحث الثاني:مفاوضات لوغران(20جويلية 1961)

أولا : ظروف انعقاد مفاوضات لوغران.

تميزت أيام شهر جويلية 1961 الواقعة بين تعليق مفاوضات افيان ومفاوضات لوغران بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية. بتطورات هامة كانت لها تداعيات واضحة على الثورة الجزائرية .

– لقي نداء الحكومة المؤقتة الجزائرية الذي وجهته إلى الشعب الجزائري تجاوبا منه واختير يوم 5 جويلية يوم وطنيا ضد التقسيم*

–حصول جبهة التحرير الوطني على دعما سياسيا مغربيا ثمينا فيما يتعلق خاصة بالوحدة الترابية بالحزائر بما فيها الصحراء وهو ما تضمنه البيان المشترك الذي صدر في المغرب يوم 7 جويلية 1961[1]

أما على الساحة الدولية فقد نشبت معركة بنزرت المريرة بين تونس وفرنسا قبل يوم واحد من إفتتاح المفاوضات بلوغران بعد توجيه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مذكرة تنطوي على تهديد بتاريخ 06 جويلية 1961 يقول فيها حسب رواية ديغول[2]:"**يطلب فيها أن تسحب فرنسا فورا قواتها من بنزرت وان تقبل تعديل الحدود بين الصحراء وجنوب تونس وفي 18 جويلية أمر قواته بالهجوم فوصلت بعض الفرق من الداخل يرافقها عدد كبير من متطوعي حزب الدستور وانضم جميعهم إلى حامية المدينة فأطلقوا النار على جنودنا وقطعوا عليهم الطرق المؤدية إلى المرفأ وحاصروا منشات القاعدة ولاسيما المطار ووضعوا الحواجز في منفذ المرفأ الذي يصله بالبحر ،ليحول دون دخول سفننا الحربية .وفي الوقت نفسه اجتازت فرقة تونسية كبيرة حدود الصحراء ، في أقصى الجنوب ،وحاصرت مركزنا في غارة الحمل ، ثم احتلت الموقع المعروف باسم 232** "كما أكد الجنرال ديغول في مذكراته أن السبب في قيام الحبيب بورقيبة في ذلك يقول:"**ويبدوا ان الحبيب بورقيبة قدر أن باريس ستمتنع عن إصدار باريس**

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق. ص443.

[2] شارل ديغول، المصدر السابق .ص131

قرار يتعلق باتخاذ تدابير واسعة ،في الوقت الذي ستبتدئ فيه محادثات لوغران،ويتوقع الرأي العام الفرنسي والدولي إنهاء المنازعات في شمال إفريقيا .وكان يراوده الأمل بافتتاح المباحثات على أساس الأمر الواقع الذي أقدم عليه ،وتتحقق مطالبه .وبذلك فان المناضل الأكبر ،سيستعيد في نظر العالم العربي،وقبل فوات الأوان ،صفة العدو اللدود للاستعمار

*حول هذه الاستجابة الثمينة ينظر إلى:محمد لحسن ازغيدي المرجع السابق ص247-248

الفرنسي ويحصل من جهة ثانية ،على الأراضي النفطية المنشودة "

وعلى الرغم من أن أصل هذا الصدام الدموي ،هو محاولة الحبيب بورقيبة الضغط على الفرنسيين لإجبارهم وإرغامهم على منحه المنطقة النفطية من الصحراء. وهي مطالب تشكل طعنة خنجر في ظهر جبهة التحرير الوطني ،إلا أن الحكومة المؤقتة الجزائرية ولاعتبارات موضوعية أعربت على تضامنها مع تونس واستعدادها على تقديم كل المساعدات والمشاركة في المعركة بكل إمكانياتها بأي شكل من الأشكال التي تريدها وترتضيها تونس .وان كانت أسباب المعركة هو الخلاف المستحكم بين تونس وفرنسا عن وعد الجلاء عن القاعدة وتكلفؤ فرنسا حتى الإعلان عن استعدادها للجلاء ،غير أن الهدف الأساسي للفرنسيين هو رغبتهم في استعمال القاعدة لطعن القاعدة الجزائرية في الداخل وضرب قواعدها الموجودة بالخارج وبخاصة في تونس [1] وكانت الحصيلة ثقيلة في الجانب التونسي حوالي 1000 قتيل وأزيد من2000 جريح و2000 أسيرا مقابل 27 قتيلا فرنسيا.[2]

ثانيا: إنطلاق المفاوضات:

إنطلقت المفاوضات بقصر لوغران بالقرب من الحدود السويسرية من20 إلى 28 جويلية 1961 .

---

[1] يحي بوعزيز ،**ثورات الجزائر في القرن العشرين** .المرجع السابق. ص318.

[2] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات افيان** .المصدر السابق. ص25

تكون الوفد الجزائري من :كريم بلقاسم ومحمد الصديق بن يحي واحمد فرنسيس وسعد دحلب ورضا مالك واحمد بومنجل أما الوفد الفرنسي فقد تشكل من نفس الأعضاء في اللقاء السابق في افيان الأولى.

إفتتح لويس جوكس مناقشات لوغران بمداخلة لخص فيها مواقف فرنسا :

" وضع حد للعنف وإعادة السلام إلى السكان الجزائريين ...لانستطيع الاستمرار في النقاش إلى ما لانهاية طالما إن العنف مستمر هل ترغبون حقا ببقاء الأوروبيين في الجزائر؟إذا كنتم ترغبون فلا تكتفوا بالكلام عن الخصوصيات هذا وحده لايكفي ينبغي على المجموعتين العريقتين أن تكونا مرتبطتين بعقد حقيقي نحن هنا في صميم المشكلة إنكم تربطون إعادة إحلال السلام وبناء جزائر جديدة بالمطلب الإقليمي المتعلق بالصحراء إنني أود أن أذكركم بموقفنا:بالنسبة لنا سوف ياذار تقرير المصير على ثلاث عشرة مقاطعة هناك مجال لتجنيب الدول المحيطة الدخول في نزاعات على السيادة يجب ألا نقوم بأي عمل جوهري دون استشارة سكان الصحراء فتسوية هذه المسالة تتم بالتشاور مع كل الدول المعنية خاصة مع دولة الجزائر إذا ما ولدت كررتم أن الصحراء هي جزائرية وان اصريتم على هذا التصلب وطلبتم من الدول المجاورة للصحراء الضمانة التي كنتم تفقدون إليها يوجد تناقض بتعهدات تجاه الدول المجاورة ووافقتم على الاتفاق مع محاوريكم مستبعدين فرنسا التي هي سيدة على الصحراء" [1]

1-مقترحات الوفد الفرنسي:

ثم إنتقل إلى الجزء العملي من مداخلته :فاقترح تشكيل أربع لجان تعمل بالتالي على:

- وسائل التهدئة .
- ضمانات حق تقرير المصير.
- الضمانات الخاصة بالتعاون العضوي بين المجتمعين.

[1] رضا مالك ،المصدر السابق .ص207.

- مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر.[1]

2-مقترحات الوفد الجزائري:

غير أن كريم بلقاسم تفادى الرد على مقترح لوي جوكس واقترح بدوره جدول عمل تضمن خمس نقاط:

- **ضمانات تقرير المصير:** حقل تطبيقه أي بمعنى تحديد المناطق التي سيشملها مبدأ حق تقرير المصير- إشارة واضحة إلى الصحراء- التي إعتبرها كريم بلقاسم عملية إستبعادها يتنافى مع مفهوم الإستقلال لدى الثورة التحريرية.

- **الفترة الانتقالية:** تساءل كريم بلقاسم عن طبيعة السلطة التي ستحكم الشعب الجزائري في هذه الفترة،هل هي الإدارة الاستعمارية التي سوف تضغط عليه، أم إدارة حرة- تعمل على توفير الضمانات – للاختيار النزيه والحر.

- **الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية** :أكد كريم بلقاسم إستعداد الحكومة المؤقتة لتقديم كل الضمانات عدا تلك التي تفوض أسس قيام دولة في دور التكوين.

- **مضمون الشراكة مع فرنسا:** أكد بشأنها كريم بلقاسم أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لدراسة كل المقترحات الفرنسية بخصوص مسالة الشراكة الاقتصادية .

- **الطرق التقنية لوقف إطلاق النار** :ضرورة إشراك الجزائريين في قوات حفظ الأمن[2]

وبعد ثلاثة أيام من الجلسات التي كانت حول منهجية العمل التي يقترحها احد الوفدين لا يجيب عنها إلا في اليوم التالي وبقيت الخلافات بكاملها حول المواضيع الأساسية السابقة الذكر.

---

[1] احمد مسعود سيد علي، **المرجع السابق.** ص 125.

[2] رضا مالك، **المصدر السابق** .ص208.

ثالثا: نقاط الاختلاف:

أما قضية الصحراء التي إستغرق بحثها ثلاث جلسات كاملة والتي أخذت فيه حصة الأسد وافق الوفد الجزائري أن يربط هذه المشكلة بموضوع التعاون الاقتصادي رغبة منه في الوصول إلى حل بعدما كان يصر في السابق على تركه إلى فترة مابعد الاستقلال وخلال الجلسات الثلاث بين للوفد الجزائري أن فرنسا ماتزال تعتقد وتعتبر أن الصحراء الجزائرية منطقة خارجة عن الجزائر وأنها عبارة عن بحر داخلي تمتلكه كل البلدان المتاخمة له وان الجزائر تؤلف قطرا متاخما من الأقطار الإفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى[1] .وهذا دليل على أن الفرنسيين مازالوا متمسكين بملف الصحراء رغم أنهم لم يصحبوه هذه المرة كاملا إلى مائدة المفاوضات . وفي الجلسة التي تم عقدها في 27جويلية والتي إجتمع فيها رئيسي الوفدين كلا من كريم بلقاسم ولوي جوكس والتي كرر فيها هذا الأخير وجهة نظر فرنسا السابقة وأضاف عليها بان مسألة السيادة على الصحراء لا أهمية لها وأن القيم الحقيقية هي وقف القتال وألح على أنه إذا إستمر إصرار حكومة الثورة فان فرنسا ستضطر إلى تنفيذ فكرة تقسيم البلاد الجزائرية فإحتج كريم بلقاسم على ذلك وبهذا لم يسفر هذا الاجتماع عن أي شيء.[2]

وفي يوم 28جويلية1961 عقد الإجتماع الأخير حضره كلا من كريم بلقاسم وسعد دحلب وجوكس ودلوس وانكشفت فيه نوايا الفرنسيين الماكرة من الصحراء واتهم وفد الجبهة الوفد الفرنسي بمحاولة الاحتفاظ بها كمركز نموذجي للإستعمار الجديد في إفريقيا كلها وأنها ستدوس بذلك حق الجزائر وتضحيات أبنائها في سبيل الاستقلال الكامل خاصة وان الصحراء تمثل 90بالمائة من البلاد الجزائرية وهكذا تأزم الموقف بين الطرفين لذا طالب الوفد الجزائري بوقف المفاوضات رسميا فتوقفت المفاوضات في 28 جويلية 1961 وبذلك إنتهت مفاوضات كسابقيها في إفيان بالفشل [3] ولقد حمل الوفد المفاوض الفرنسي مسؤولية الفشل في هذه المرة للطرف الجزائري.

---

[1] عمار جرمان ،**المصدر السابق** ،ص174.

[2] يحي بوعزيز ،**ثورات الجزائر خلال القرن العشرين**، المرجع السابق ص319.

[3] عبد القادر خليفي ،المرجع السابق، ص242.

وحسب شهادة أوليفي لونغ فأكد بقوله: [1]"أن الوفد الجزائري كريم بلقاسم وسعد دحلب أرجعوا سبب التوقف هو أن الفرنسيين لم يقوموا بتغيير موقفهم حول الصحراء فقط،بل أكثر من ذلك لم يتركوا أي مجال مفتوحا لإمكانية تغيير مستقبلي في هذا الموقف ضمن هذه الظروف لم يكن أمام بلقاسم كريم أية فرصة لمواصلة المباحثات بسبب الرأي العام في الجزائر والدول العربية لايمكننا مواصلة التفاوض مع الفرنسيين الذين يرفضون الاعتراف بإنتماء الصحراء إلى الجزائر إعطاء الإنطباع حتى نظريا بأن الوفد الجزائري يقبل بهته المطامح"

وفي الواقع إن مبادرة وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية لمقاطعة المفاوضات لم تكن كرد فعل أرادت به الظهور بمظهر القادر على توقيف المحادثات كما زعم برنار تريكو بقدر ماشكل هذا الموقف مدى ثبات بعثة جبهة التحرير الوطني وإلتزامها بالقضايا المصيرية كيف لا وهي التي دعت الشعب الجزائري للقيام بمظاهرات من3الى 5جويلية1961،بالإضافة إلى مظاهرات الجالية الجزائرية 17 أكتوبر من نفس السنة تنديدا بمحاولات فصل الصحراء وأكدت تمسك الشعب الجزائري بوحدته الترابية وكانت نتيجتها مائة شهيد.

وفي الظاهر يتبين لنا عندما ننظر إلى وقائع الجولة نلاحظ أن الوفد الجزائري تصرف خلالها وكأنه جاء لمعاينة الفشل وهو رأي بن يوسف بن خدة حسب قوله: [2]"**ولم تكن الحكومة المؤقتة تنتظر الشيء الكثير من هذا اللقاء العام الثاني،لكن خطتها كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لان مسالة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدى الرأي العالمي**"

ومع فشل المحادثات غادر الوفد الجزائري الأراضي السويسرية نحو تونس دون أن يحدد الطرفان تاريخ لقاء ثان يجمعهما .[3]

---

[1] أوليفي لونغ ،المصدر السابق، ص99.

[2] بن يوسف بن خدة ،المصدر السابق، ص25.

[3] احمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص127.

غير أن هذا لايمنع من وجود جوانب إيجابية لهذه المفاوضات في كونها أنها مكنت الطرفين من التعرف على بعضهما البعض. ومن تحديد مواضع الخلاف بينهما والقيام بعملية جيدة لجس النبض المتبادل بعد هاتين الجولتين أصبح كل طرف عارفا بنوايا الأخر مايريده وما يمكن أن يتخلى عنه أو على العكس من ذلك ماهو مصيري بالنسبة إليه ولا مجال للأمل في التوصل إلى حل بدون تحقيقه كما هو الأمر في ما يخص السيادة على الصحراء بالنسبة إلى الجانب الجزائري .

المبحث الثالث:لقاء بال السويسري(اكتوبر-نوفمبر-1961).

أولا :ظروف لقاء بال السويسري.

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائري في دورته الرابعة بطرابلس من 9الى 27 أوت 1961 ومن نتائجه تشكيل حكومة جديدة تميزت بتعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعلقت بعض الصحف الفرنسية على هذا التعيين على أن بن خدة صفات "ثوري ويساري ومتشدد وماركسي" وخاصة في ظل زيارته إلى الصين.[1]

بعد تولي بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة كان متوقعا أن يتساءل المراقبون والسلطات الفرنسية نفسها عن موقف الحكومة الجديدة من المفاوضات .وهو تطور أيضا أثار اهتمام ديغول حيث علق عليه في مذكراته[2]"هل أستبدل الزعيم الوطني القديم ،برئيس أصغر منه سنا ،وأشد تطرفا في ثوريته ،سيحمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التصلب في مفاوضاتها؟" وأضاف قائلا:"غير أن الرئيس الجديد اصدر بعد مدة وجيزة بيانا بدد فيه هذه المخاوف ، وفسح المجال للإعتقاد بعكسها إذ قال :إننا مقتنعون فيما يخصنا أن المفاوضة الصريحة والصادقة ستسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير مصيره،والتمتع بالاستقلال ، وتضع حدا للحرب وتفتح الطريق التعاون المثمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي ".

أما رأي بن يوسف بن خدة حول فكرة التفاوض فانه يقول [3] :"**في الواقع كنت لا أثق بالميول نحو التفاوضية التي بدأت بدورها تظهر لأنني كنت اعتقد أن دعم المقاومة في الداخل هو وحده الذي يدفع إلى التفاوض الحقيقي**".

---

[1] بن يوسف بن خدة ،**اتفاقيات إفيان** ،المصدر السابق ص26.

[2] شارل ديغول ،المصدر السابق، ص133.

3- بن يوسف بن خدة ،المصدر السابق، ص34.

وهذا دليل على بن يوسف بن خدة يدعم الكفاح المسلح والنضال الجماهيري ،ولكن دون التخلي عن منظور المفاوضات.

وبعد إبداء الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة لإستئناف المفاوضات من جديد بعد أن كان الطرف الجزائري هو المبادر بتوقيفها خلال لقاء لوغران ،اتخذ الجنرال ديغول موقفا جديدا يوم 5 سبتمبر 1961 معترفا بالصحراء كجزء لايتجزا من التراب الجزائري وانه ليس لفرنسا عليها أية سيادة واضعا بذلك شروطا تتمثل في الحفاظ على مصالح فرنسا كحرية إستغلال المحروقات المكتشفة أو التي ستكتشف مستقبلا واستعمال المطارات وسهولة الاتصال مع بلدان إفريقيا السوداء وما يؤكد ذلك ماجاء في تصريحه[1]:"...كما توجد قضية الصحراء.فيما يخص الصحراء ،إن خط سيرنا هو الذي يحافظ على مصالحنا ويأخذ في الحسبان الواقع .تتمثل مصالحنا فيما يلي :

الإستغلال الكامل للبترول والغاز اللذين إكتشفناهما ،أو التي سنكتشفهما ،الحصول على مطارات وحقوق تنقل تسمح لنا بإجراء إتصالاتنا مع إفريقيا السوداء الواقع هو انه لايوجد جزائري واحد أنا اعلم ذلك لايفكر في أن الصحراء يجب أن تكون جزءا لايتجزا من الجزائر وانه لن توجد حكومة جزائرية مهما كان توجهها إزاء فرنسا لن تستمر في المطالبة دون توقف بالسيادة الجزائرية على الصحراء وأخيرا إذا ما تأسست دولة جزائرية وتكون متعاونة مع فرنسا فان اغلب سكان الصحراء سيتمسكنون بهذا حتى وان لم يعبروا عنه صراحة من قبل هذا يعني انه في النقاش الفرنسي الجزائري الذي سيستأنف مع جبهة التحرير الوطني أو مع تنظيم تمثيلي آخر مشكل من المنتخبين ليس من الضروري التوقف مطولا عند قضية السيادة على الصحراء على الأقل من الجانب الفرنسي" .

غير أن تصريحات الجنرال ديغول واعترافه بالسيادة الجزائرية على الصحراء لم يحل مشكل القضية الجزائرية بالكامل بل كانت هناك قضايا أخرى أساسية ظلت مرتبطة به .وفي مقدمتها إزدواجية الإستفتاء (واحد لجزائر الشمال واخر للجنوب).

---

[1] اوليفي لونغ، المصدر السابق، ص106.

وفي تصريح بن يوسف بن خدة يوم 19 سبتمبر 1961 أكد للجزائريين[1]:

"إن الدعامة الأساسية... لنضالنا الآن وستظل جيش التحرير الوطني... إن الحكومة المؤقتة تولي أهمية بالغة لمضاعفة قدرات جيش التحرير وستسهر بوجه خاص على تطوير المستوى التقني والسياسي لجيشنا "،لكنه إلى جانب هذا التركيز على النضال المسلح والجماهيري أوضح أن حكومته مقتنعة بان التفاوض "الصريح النزيه"الذي سيمكن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال سيكون قادرا على إنهاء الحرب ".وكان الجانب الجزائري حينئذ يرى أن الاستقلال قد "بات أمرا مفروغا منه"لدرجة جعلت بن يوسف بن خدة يقترح الاستغناء عن تقرير المصير وإجراء مفاوضات تنتهي بإعلان الإستقلال مباشرة.

وفي يوم 24 اكتوبر1961 دعا بن يوسف بن خدة بتونس بإسم الحكومة المؤقتة الجزائرية الحكومة الفرنسية إلى مايلي:[2]

- التخلي عن فكرة تقرير المصير
- إعلان الاستقلال من طرف فرنسا مقابل وقف فوري لإطلاق النار
- أما المسائل المعلقة :وضع الأقلية الأوروبية وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي ستكون موضوع مفاوضات جديدة يناقشها الطرفان .

لكن هذا الإقتراح لم يلقى أذانا صاغية لدى الفرنسيين وتمسك الجنرال ديغول بموقفه الذي بنى عليه منذ سبتمبر سياسته الجزائرية ، رغم انه كان متأكدا أن غالبية الجزائريين يؤيدون خيار الاستقلال ويقفون مع جبهة التحرير الوطني .

وفي النصف الثاني من شهر أكتوبر 1961 قرر الطرفان العودة للتباحث وهذا بفضل المساعي السويسرية التي لم تتوقف للعودة إلى مائدة المفاوضات .بعد قيامه بالاتصال بالطيب بولحروف أن تبادر

---

[1] صالح بلحاج :المرجع السابق ص402.

[2] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات افيان** المصدر السابق28.

الحكومة المؤقتة الجزائرية بإستئناف المفاوضات لأنها هي من طالب خلال لقاء لوغران بقطعها وبطبيعة الحال فان الحكومة المؤقتة الجزائرية وافقت بإستعدادها لإستئناف المباحثات فورا .

وتبعا لهذا الرد الإيجابي من الطرف الجزائري بادر أوليفي لونغ للقيام بعدة لقاءات مع السيد لويس جوكس وإبلاغه بأن الحكومة المؤقتة الجزائرية جاهزة لإستئناف المفاوضات وبعد أخذ ورد تلقى منه جوابا يوم 14 أكتوبر 1961 م أعرب فيه لويس جوكس عن إستعداد الجنرال لإجراء لقاء لكن يكون بشكل سري وعلى الأراضي السويسرية وحسب شهادة أوليفي لونغ فانه يقول أنه أوضح للويس جوكس نقاط المسائل التي يجب على المفاوضين الفرنسيين يتقدموا بتوضيحات حول مبدأ سلامة الأراضي الجزائرية مغزى تصريح الجنرال وحول مغزى تطبيقه ، وخاصة فيما يتعلق بمعرفة ،هل سيتم إجراء استفتاء يشمل كامل القطر الجزائري ،بما في ذلك الصحراء أم سيجري أولا إستفتاء على المقاطعات الثلاث عشر الموجودة بشمال الجزائر ثم إستفتاء ثان على الصحراء وأيضا المطالب التي ستقدمها فرنسا فيما يتعلق بإستغلال الصحراء ،وإستعمال القواعد العسكرية....الخ[1]

ثانيا- لقاءات مدينة بال:

ا- لقاء بال الأول(28 أكتوبر 1961):

مثل الوفد الجزائري في هذا اللقاء الذي إستمر لأكثر من يومين رضا مالك ،ومحمد الصديق بن يحي ومثل الوفد الفرنسي برينو دولوس وشاي [2]كان الهدف من هذا الأساسي من اللقاء قيام المندوبين الفرنسيين بنقل مقترحات الحكومة الفرنسية حول مختلف القضايا إلى الحكومة المؤقتة .وكان المندوبان الفرنسيان خلال هذا اللقاء حاملين لمقترحات شاملة تضمنت المواقف الفرنسية تمثلت بصورة خاصة قضية السيادة الجزائرية على الصحراء إذ أكد الوفد الفرنسي أنها لم تعد محل خلاف ومسالة الصحراء غير أنه رفض توضيح مسالة تطبيق الاستفتاء وأثار من جهة أخرى مسألة مستقبل الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا بعدم أخذ الثار بهما وعدم إصدار أية عقاب لهم .

---

[1] اوليفي لونغ :المصدر السابق ص108-111.

[2] نوالدين حاروش:المرجع السابق ص341.

1 1 -إقتراحات الوفد الفرنسي:

ولقد تم تقديم مقترحات أخرى كالاتي[1]:

- **على المستوى الإستراتيجي** :الاحتفاظ بالمرافق العسكرية(بسبعة مطارات)في الجزائر ،ومتابعة التجارب الفضائية لمدة طويلة والقيام بتجارب النووية لفترة زمنية محددة .

- **المجال الاقتصادي:** طلب الفرنسيون تأكيد الحقوق المكتسبة في إستغلالهم لثروات الصحراء والحصول كذلك على رخص الأبحاث (على أن تشمل 80.000 كلم^2 سنويا ولمدة عشر سنوات).

وطلب الوفد الفرنسي أن تبدي الجزائر بموفقتها من المسائل التالية الخاصة بالضمانات التي يمكن أن تتقدم للأقلية الأوروبية:

- آلية حصول الأوروبيين على الجنسية الجزائرية ،مع إمكانية كل منهم ،أن يرفضها خلال عشر سنوات – مشاركة الجزائريين من أصل أوروبي في المحاكم عندما يمثل أحدهم أمامها

- محكمة ضمانات القانون الجزائري الداخلي لكي تنظر كما يشير إلى ذلك اسمها،في المعترف بها للجزائريين من أصل أوروبي .

- الحق في التنظيم ضمن جمعيات مشتركة منتخبة وغير سياسية.

- المشاركة في كل المجالس ذات الطابع السياسي بالتناسب مع اهمية عددهم،في المدن الكبرى ،تمثيل عادل في المجالس البلدية.

- الإعتراف باللغة الفرنسية كلغة رسمية .

- إعفاء الجزائريين من أصل أوروبي من الخدمة العسكرية لمدة عشر سنوات .[2]

---

[1] بن يوسف بن خدة :**اتفاقيان افيان**،المصدر السابق، ص29

[2] رضا مالك:المصدر السابق ص237.

أما فيما يتعلق بالضمانات الخاصة باستفتاء تقرير المصير فستتكفل بها لجان مراقبة توضع تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة ، حيث ستشرف على إعداد القائمة الانتخابية، وسير الاستفتاء.

وقدم الفرنسيون الاقتراحات التالية فيما يتعلق بالفترة الانتقالية :

1- تبدأ المرحلة المؤقتة الأولى من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال.

2- تهيئ السلطة التنفيذية الاستفتاء وتحويل الصلاحيات وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية إلى غاية تقرير المصير . ويرأس المندوب العام بواسطة القوة المحلية .

3- المرحلة المؤقتة الثانية :تحدد المدة لتحضير الانتخابات العامة الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف ثلاثة أسابيع أو شهر.

كما إقترح الفرنسيون تعاونا إقتصاديا وماليا وثقافيا وتقنيا مقابل المحافظة على مصالحها في الجزائر وفي الصحراء .

المسائل العسكرية:

أما في مايتعلق بالتواجد العسكري فقد طالب باستغلال المرسى الكبير لفترة غير محددة كما وافقوا أن تكون تحت السيادة الجزائرية لا كمنطقة ترابية فرنسية.[1]

ومن أجل إيقاف إطلاق النار إقترحوا الإجراءات التالية:

1- وقف إطلاق النار ،يتم الاتفاق على تحديد مضمونه .

اتصالات سرية تفضي إلى إتفاق سياسي عام يعلن بموجبه نهاية المعارك .

لايتم تحرير الزعماء الخمسة المعتقلين إلا بعد وقف إطلاق النار في مطلع 1962.

---

[1] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات افيان**،المصدر السابق ص30.

الإفراج العام على المعتقلين.[1]

وتوقع الفرنسيون إنتهاء المحادثات في شهر نوفمبر وإعلان وقف إطلاق النار في بداية سنة 1962

لقد استمر هذا اللقاء طوال يوم 28 أكتوبر 1961 وصبيحة اليوم الموالي،وعلق المفاوض الجزائري رضا مالك على هذا اللقاء قائلا -2-:"كان إنطباعنا ،بعد نهاية هذا اللقاء الأول في بال،إن ديغول يريد أن ينتهي من الصراع وان التفاوض سيستأنف عما قريب . مجرد أن يستمر التفاوض في ظل السرية يبرهن أنها دخلت مرحلة حاسمة".

وبعد إنتهاء الإجتماع طلب الطرفان من الوسيط السويسري أوليفي لونغ تنظيم لقاء أخر بينهما ،وعاد الوفد الجزائري إلى تونس حيث تم عقد إجتماع للحكومة المؤقتة الجزائرية للرد على الأسئلة والذي سيقدم خلال اللقاء الثاني ببال ،أي بعد عشرة أيام .ومن اجل تعزيز الموقف التفاوضي في هذه المرحلة الحساسة دعت جبهة التحرير الوطني في 30 أكتوبر 1961 الشعب الجزائري للقيام بمظاهرات جاء فيه:[2]"يوم الأربعاء فاتح من نوفمبر 1961 الذي هو الذكرى السابعة لثورتنا يطابق من جهة الأحداث مرحلة أساسية ومهمة من كفاحنا ولهذا أعلنا هذا اليوم يوما قوميا لتحقيق استقلال الجزائر في نطاق وحدة الشعب ووحدة التراب الجزائري وسلامته عن طريق التفاوض فورا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية."

تأثير المظاهرات على سير المفاوضات:

إنطلقت المظاهرات في جميع أنحاء الجزائر برفع العلم الجزائري،ويهتف بشعارات الثورة ،متحدية جميع القوة القمعية الفرنسية .ولقد أعطت هذه المظاهرات نتائج ايجابية للثورة علق عنها محمد يزيد قائلا:"أما الشعب الجزائري فقد قرر مصيره في هذه المظاهرات بالمصادقة على سياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية وبذلك قدم الشعب الجزائري مساهمة حاسمة لقضية التفاوض والسلم"

---

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق ص452.

[2] رضا مالك:المصدر السابق،ص239.

ولم تقتصر المظاهرات على الأراضي الجزائرية ،بل تم نقله إلى الأراضي الفرنسية بباريس، حيث إنطلقت في 17 أكتوبر 1961 بخروج ستون ألف جزائري بباريس في صفوف هادئة ،تنددبمنع التمييز العنصري، وعمليات الإختطاف ،والقتل المتبع في الجزائر، وتنادي بحياة الحكومة المؤقتة الجزائرية. وتزامنت هذه الأحداث مع قيام حوالي 15000 سجين جزائري من بينهم الوزراء الخمسة المعتقلين بفرنسا احمد بن بلة ورفاقه،بالقيام بإضراب عن الطعام يوم 2 نوفمبر 1961 وإستمر هذا الإضراب لأسبوعين كاملين احتجاجا على الظروف الوحشية التي يعيشونها ،والمطالبة بمعاملتهم كمعتقلين سياسيين من اجل الحفاظ على كرامتهم والدفاع عن صفتهم مناضلين سياسيين.وبلغ صداه الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدعوا الحكومة الفرنسية للاستجابة لمطالب المساجين الجزائريين بوضعهم كمساجين سياسيين . وفي ظل التطورات التي كانت تصب لصالح جبهة التحرير الوطني تقرر عقد لقاء ثاني ببال في 9 نوفمبر 1961.

ب- لقاء بال الثاني:(9 نوفمبر1961).

عقد هذا اللقاء بين المندوبين أنفسهم في اللقاء الأول،رضا مالك وبن يحي مع برنودولوس وكلود شايي،وكان موضوعه تبليغ إجابات الحكومة المؤقتة على المقترحات التي قدمت في اللقاء الأول.وكانت على النحو التالي:[1]

إجابات الحكومة المؤقتة الجزائرية:

الأقلية الأوروبية:

- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية .
- حق تكوين الجمعيات مع خضوعه للرقابة.
- المشاركة في المجالس باعتبار العدد.

[1] محمد لحسن ازغيدي:المرجع السابق،ص250.

- مراقبة تنقيل الأموال إلى فرنسا.

التواجد العسكري:

يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.

- إنهاء التجارب النووية والفضائية.

- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة .

- جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد.[1]

- المرحلة الانتقالية:

تمتد على مدى ستة أشهر ابتدءا من تاريخ وقف إطلاق النار إلى غاية الإعلان عن الاستقلال.

الهيئة التنفيذية المؤقتة:

لايرأسها فرنسي بل يرأسها جزائري مسلم ،يشرف على إدارة الجزائر،وعلى حفظ الأمن ،ومباشرة إصلاح أجهزة الإدارة والشرطة ،وسجلت جبهة التحرير الوطني في هذا الإطار قبولها ان تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية.

البترول:

تريد الحكومة المؤقتة أن يكون القانون النفطي من اختصاص الدولة الجزائرية وكذا منح الرخص المتعلقة بالتنقيب .[2]

---

[1] رمضان بورغدة:المرجع السابق ص453

[2] بن يوسف بن خدة،**اتفاقيات افيان**، المصدر السابق،ص32.

منطقة الفرنك:

تم إنشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على تنقيل الأموال ، وحسب شهادة بن يوسف بن خدة ، فان الرد الايجابي على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام بين الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو.إن هذا التنازل اعتبرته الحكومة المؤقتة شيئا عاديا سيعيد الحوار إلى مجراه الحقيقي.

غير أن أجواء الإضراب عن الطعام الذي قام به المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية أدت إلى توقف مفاوضات بال دون تحقيق تقدم ملموس فيما بالنقاط الخلافية ولكن الجميع كانوا متفائلين بان الأمور تسير في الطريق السليم.

ثالثا- لقاء دحلب – جوكس:

1 -اللقاء الأول:

جرى هذا اللقاء في يوم 9 ديسمبر 1961 بمدينة ليروس بين الوفد الجزائري الذي تشكل من ابرز المفاوضين الجزائريين سعد دحلب ،ومحمد الصديق بن يحي ،والوفد الفرنسي الذي ضم كبير المفاوضين لوي جوكس وبرنودولوس ، لقد بقي موضوع الصحراء مخيما على المحادثات بالإضافة إلى وجود مواضيع أخرى لاتقل أهمية عن الأول كالأقلية الأوروبية،والوجود العسكري،والفترة الانتقالية.

الصحراء:

لقد سلم لوي جوكس بمبدأ الاستفتاء الوحيد في كامل التراب الجزائري ولكنه ل متمسكا بضرورة أجواء استشارة في الصحراء تأخذ في الاعتبار تنوع سكانها ،غير أن الوفد الجزائري اعتبره انه ضغط يهدف من وراءه إلى حمل جبهة التحرير الوطني وجعلها تقبل بتنازلات ثمينة و في المقابل حصول الحكومة الفرنسية على اكبر.

الأقلية الأوروبية:

لقد جاء طرح لي جوكس فيما يخص قضية الأقلية الأوروبية بان الجنسية الجزائرية مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها ،أما بالنسبة للجنسية الفرنسية فقل انه لن يتراجع عنها فلذا يجب السماح

بازدواجية الجنسية ،أما المسائل الأخرى كالمشاركة في الإدارة وحرية التنقل وضمان المصالح فوافق على أن تكون الجزائر صاحبة السيادة فيها.[1]

- البنود العسكرية:

فيما يتعلق المرسى الكبير فقد وافق لوي جوكس على نظام الإيجار ،واقترح بان تقدر المساحة الإجمالية للقاعدة البحرية والجوية ب 500 كلم ^{2} بين القاعدة العسكرية والمرافق المحيطة بها(منابع المياه،محطة الردار،...)وتكون مدة الوجود الفرنسي فيها 50 سنة ،أما مسالة المطارات المتواجدة في المناطق الشمالية وفي الصحراء فستخضع للدراسة.[2]

- الفترة الانتقالية:

طالب لوي جوكس بحل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مباشرة بعد وقف إطلاق النار ،وهذا مارفضه سعد دحلب الذي اعتبر أن الحكومة المؤقتة الجزائرية تبقى الملجأ الأخير في حال فشل الهيئة المؤقتة.كما أن سعد دحلب أكد على أن وقف إطلاق النار لايتم إلا بعد التوصل الى ضمانات سياسية

حقيقية،وقابلة للاستمرار،وطلب من الفرنسيين السماح لهم بالاتصال بالوزراء الخمسة المسجونين ،وان تسمح لهم بإشراكهم في المفاوضات ،غير أن رد لوي جوكس بان هذا الأمر من اختصاص الجنرال ديغول . ولقد عمل أوليفي لونغ دورا مهما في إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة هذه الاتصالات مع احمد بن بلة ورفاقه ،وهي مهمة قام بها محمد الصديق بن يحي يوم 15 ديسمبر 1961 بتكليف من الحكومة المؤقتة وأدت إلى موافقة الوزراء الخمسة على فحوى المفاوضات، وأكدوا ثقتهم في مجهودات الحكومة المؤقتة في هذه المفاوضات.

---

[1] صالح بلحاج :المرجع السابق ص 404.

[2] بن يوسف بن خدة،**اتفاقيات افيان**،المصدر السابق،ص32.

2- اللقاء الثاني:

جرى هذا اللقاء يوم 23 ديسمبر 1961 بين سعد دحلب ولوي جوكس ،وعبرا عن موقف حكومتيهما من مختلف القضايا حيث عرض لوي جوكس مشروعا تمسك فيه بمواقف حكومته كسلطات المفوض العام الفرنسي لدى الهيئة التنفيذية المؤقتة ،وهي :الرقابة النقدية،وسير الاقتصاد ،والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات وحفظ الأمن كما نص المشروع على إطلاق سراح المعتقلين في مدة 20 يوما بعد إعلان وقف إطلاق النار، كما تمسك الفرنسيون بموقفهم اتجاه الهيئة التقنية للصحراء ،وحصول السكان الأوروبيين أليا على ازدواجية الجنسية .[1]

أما بالنسبة للمجال العسكري:

يتعهد جيش التحرير الوطني الجزائري بتوقيف التجنيد وبان يتجمع في بعض المناطق وألا يتجول بالسلاح،وتبقى الحواجز المكهربة ،في الشرق والغرب قائمة ،ولا يدخل جيش التحرير الوطني الموجودة في الخارج إلى الجزائر .وسيكون نظام الجيشين محل اتفاق فيما بعد ،أي بعد وقف النار.

أما بالنسبة للمرسى الكبير:

فبموجب هذا المشروع فقد جرى تقسيمها إلى منطقتين :

المنطقة أ :ستكون محدودة من حيث المساحة وتحتفظ فرنسا فيها بسلطات الشرطة وبحق البناء ولاستملاك ...الخ

المنطقة ب:تديرها الدولة الجزائرية وتكون محظورة على الجيش الجزائري.وهي تمتد من جنوب لورميل إلى وهران.[2]

وقد قلصت فرنسا مدة الإيجار فيها من مدة 50 سنة إلى 20 سنة ،أما التجارب النووية والفضائية في الصحراء فتدوم مابين 5 الى10سنوات .واقترح الفرنسيون كذلك استغلال مطارات بشار،رقان،عين

---

[1] صالح بلحاج:المرجع السابق ص405.

[2] بن يوسف بن خدة،**اتفاقيات افيان**، المصدر السابق ص34.

يكر،وبوفاريك ،لمدة تتراوح مابين 5 إلى 10 سنوات .

أما بالنسبة لمطارات:تلا غمة،بسكرة،ورقلة،تندوف،الاستفادة من تسهيلات للإفراغ والعبور والتحويل

وتستعمل لنفس الأغراض موانئ الجزائر ووهران.[1]

غير أنه لم يكن ممكنا أن توافق جبهة التحرير الوطني على كل المطالب الفرنسية في هذا المجال ،ولكن من أجل التوصل إلى حل للمسالة الجزائرية ،إقترح سعد دحلب مطارين في الشمال ،وثلاثة في الجنوب ،وإستكمال القوات الفرنسية مغادرتها للجزائر في غضون 3 سنوات والجلاء عن المرسى الكبير خلال 04 سنوات.

وعلى الرغم من أن هذه الجولة من المفاوضات لم تمكن الطرفين من التوصل إلى توافق حول العديد من الأمور الخلافية والتي على رأسها الضمانات والامتيازات الخاصة بالأقلية الأوروبية مثل الجنسية ،إلا أنهما كانا مقتنعين أنهما على وشك الخروج من النفق،وأنه من الضروري التوصل إلى حل في اقرب وقت ممكن .ولقد إستمرت بعد ذلك الإتصالات السرية بين الطرفين ،وجرى تبادل عدد كبير من المشاريع ،وعولجت جوانب تفصيلية لم يتطرق إليها الطرفان من قبل ،وبادرت الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 31 جانفي بالإتصال بالزعماء الخمسة بعد حصولها على ترخيص من السلطات الفرنسية يسمح لها الاتصال بهم ،لقد تم تكليف كريم بلقاسم وبن طوبال بزيارة بن بلة ورفاقه،وأرسلت معهما محمد الصديق بن يحي الذي كان أكثر إطلاعا بملف المفاوضات ،فحصل الوفد على تأييد الوزراء الخمسة لخطوات الحكومة في مجال المفاوضات وأعطوا بعض الملاحظات فمحمد خيضر أثار مسالة تعويض اللاجئين وطلب تقليص مدة المرحلة الانتقالية وتكلم عن القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني حيث ذكر سلطتين المكتب السياسي،والحكومة واقترح تعيين عضو من القيادة العامة للجيش لتطبيق قرارات الحكومة ،أما بالنسبة لأحمد بن بلة فتكلم عن المرسى الكبير وإلغاء منطقة ب، إلى جانب هذا لقد منحوها

[1] رضا مالك :المصدر السابق ،ص251.

ثقتهم لإبرام إتفاق مع الحكومة الفرنسية وفوضوا رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة للتصويت عوضا عنهم بنعم عند إنعقاد المجلس الوطني للثورة للنظر في هذه الإتفاقيات.[1]

[1] بن يوسف بن خدة :**اتفاقيات افيان**،المصدر السابق،ص35.

المبحث الرابع: مفاوضات لي روس (11-19 فيفري 1962) .

أولا- ظروف مفاوضات لي روس:

بعد سنة من المفاوضات الشاقة أصبحت الظروف مهيأة لإبرام إتفاق لوقف إراقة الدماء،كانت الوضعية الأمنية في الجزائر وفي فرنسا قد تدهورت بشكل مريع منذ لقاء افيان الأول الذي جرى خلال شهر ماي 1961 ،حيث كان الوقت كافيا أمام منظمة الجيش السري الفرنسية لتنظيم نفسها جيدا ولتضاعف من نشاطاتها الإرهابية التي تسببت في نشر الرعب أوساط الجزائريين وتنجح في كسب تأييد غالبية المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وان يضعوا مصيرهم بين أيديهم وأصبحت مؤسسات الجمهورية الخامسة مهددة وفي خطر،فكان على ديغول الإسراع إلى إبرام اتفاق ينهي الأزمة الجزائرية ،ويمكنه من قطع أهداف هذه المنظمة الإرهابية ،لهذا طلب الطرفان الجزائري والفرنسي من الوسيط السويسري تنظيم لقاء يجمعهما يتشكل كل واحد منهما من ثلاثة وزراء وعدد من المستشارين لحسم القضايا العالقة والتوصل إلى إتفاق.

لقد عقد ديغول قبل هذا اللقاء إجتماعا يوم 9 فيفري 1962 مع أعضاء الوفد المفاوض وقال لهم[1]:

"**هناك الممكن والمستحيل .ولا تتمسكوا بالجزئيات...بالنسبة إلى الجنسية لاتصروا عليها كثيرا على أن يكون الأوروبيين جزائريين وجوبا ...ما يجب الاتفاق عليه هو أن يكون للأوروبيين ثلاث سنوات ،مثلا لممارسة اختيارهم ...أما فيما يخص الصحراء فلا تعقدوا الأمور ،ولايمكن الاتفاق بشأنها إلا إذا ترك للجزائريين حق تقرير مصيرها سياسيا ،على الصعيد الاقتصادي ،حاولوا الحفاظ على ماهو أساسي،وكذلك على الصعيد العسكري**" .

ثانيا :انطلاق المفاوضات:

لقد جرت مفاوضات لي روس يوم 11 فيفري 1962 وجمعت بين وفدين رفيعي المستوى حيث تشكل الوفد الجزائري من كريم بلقاسم ،لخضر بن طوبال،سعد دحلب،محمد يزيد ،رضا مالك ،الصغير

---

[1] أوليفي لونغ :المصدر السابق ص127-128.

مصطفاوي ،كخبير مالي. أما الوفد الفرنسي فكان يتكون من لوي جوكس ،برونودولاس،رولان بيكار،جان دوبروقلي ،روبير برون،دي كاماس كلود شايي.[1] لقد كانت مفاوضات لي روس صعبة للغاية بالنسبة إلى الوفدين لأنه كان واضحا أن المنتظر منهما في هذه المرة هو الفصل في القضايا المطروحة.فبالنسبة للجزائريين كانت ظروف العمل متعبة جدا من اجل الحفاظ على سرية المباحثات وضمان امن المشاركين فيها ومضاعفة حذرهم وتخوفهم من التسرع وحرصهم على مناقشة المواضيع المطروحة بالدقة والتفصيل ،إلى درجة جعلت محدثيهم يتهمونهم بأنهم كانوا يتقيدون كثيرا بالجزئيات ويريدون التوقف عند كل كلمة وكل جملة.مما دفع لوي جوكس في جلسة 13 فيفري إلى إقتراح العمل في جلسات يحضرها الوزراء الأربعة الجزائريون والفرنسيون الثلاثة،بدعوى ان تقليص عدد المشاركين سيؤدي إلى الإسراع بالعمل.[2]

وفي يوم 13 فيفري 1962 كان الطرفان قد توصلا إلى إتفاقات مبدئية حول الكثير من المواضيع وبقيت التنازلات المتبادلة المنتظرة منهما لوضع النصوص النهائية ،**وحسب شهادة رضا مالك** فانه يقول:"**كان** نهار يوم 13 فيفري من أشد الأيام .صعوبة .فقد بدا التعب يفعل فعله .وتحت ضغط وإلحاح ديغول ودوبريه،كان لويس جوكس يتمنى أن يحسم المحادثات دفعة واحدة .فقد أصبح الأمر متعلقا الأن بإتخاذ القرارات الحاسمة ،تنازل مقابل تنازل ،وإرجاء أهم النقاط إلى النهاية.وعندما كان كريم بلقاسم أو دحلب أو أي عضو أخر في الوفد الجزائري يتقدم بتعديل ما،كان لويس جوكس يضع إشارة على شكل صليب على هامش الفقرة المعترض عليها وينتقل دون تعليق إلى النقطة التالية،إلى أن يصل إلى اللحظة حيث يكون راضيا عن الجواب على المسالة طرحها هو،فيعود إلى الوراء ويعطي موافقته على التعديل المقترح"،في هذه المفاوضة استخدمت طريقة سريعة للعمل ،طريقة الربط وهي كما عرفها رضا مالك طريقة تقتضي بإقامة رابط بين مسالتين غالبا لا علاقة بينهما فمثلا نقطة تتعلق بالضمانات للأوروبيين ونقطة أخرى تتعلق بمدة إخلاء قاعدة المرسى الكبير.[3]

---

[1] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات افيان**،المصدر السابق ص36.

[2] صالح بلحاج :المرجع السابق ص409.

[3] رضا مالك: المصدر السابق ص283-284.

ثالثا:المسائل المطروحة في لقاء لي روس.

وفي الفقرات التالية نتابع تطورات النقاش حول المسائل الأكثر أهمية والنتائج التي تحققت في النهاية:

1- ملف التعاون:

لم يكن هذا المحال من القضايا الصعبة ،إذ تم الاتفاق على المبادئ العامة للتعاون الإقتصادي والتقني والثقافي بسهولة نسبيا ،فبعدما كان الوفد الفرنسي رافضا بتقديم التزامات محددة حول حجم المساعدة الفرنسية للجزائر ومدتها ،والتي أراد من وراء ذلك هو إستعمالها كورقة ضغط أساسية لديهم .وفي يوم 19 فيفري 1962،حصل الاتفاق حول هذه النقطة :بمنح فرنسا للجزائر مساعدة يكون حجمها مساويا لمستوى البرامج الجارية خلال مدة أولى قدرها ثلاث سنوات إبتداء من تقرير المصير.

2- الصحراء:

في هذه الندوة ثار نقاش صعب حول الأحكام التي أعدها الفرنسيون حول شروط إستغلال ثروات الصحراء والأرباح الناتجة من إستغلال نفط الصحراء .فحسب الوفد الفرنسي كان جزء من هذه الأرباح يستعمل لتحسين ظروف معيشة السكان الصحراويين واقترح جوكس الاستمرار بالعمل بهذه الصيغة .قوبل هذا الاقتراح برفض مطلق من قبل الوفد الجزائري ،فقالوا ليس هناك سكان صحراويين متميزون عن بقية السكان من هذه الوجهة، وإ ن الدولة الجزائرية في إطار سيادتها الشاملة هي صاحبة الاختصاص في تقرير التدابير الخاصة المحتملة لفائدة منطقة أو مناطق معينة،لن تكون بالضرورة صحراوية.[1]

3- البنود العسكرية:

كانت هذه المسألة من بين المواضيع التي أخذت اكبر حيز من النقاش ، وظهرت فيها أكبر الصعوبات .جاء الفرنسيون بنية التشدد في المجالين العسكري والأقلية الأوروبية،ولو إقتضى بهم الأمر

---

[1] صالح بلحاج:المرجع السابق ص410.

إلى التنازل عن الأمور في المجالات الأخرى وزاد من تعقيد الأمور فيها أن هذا الملف العسكري قد تم إعداده من قبل العسكريين الفرنسيين الذين توسعوا في متطلباتهم بشكل سافر تماما .تتعلق المشاكل في هذا المجال بحدود المناطق والقواعد العسكرية ، وآجال إستخدام المنشئات العسكرية وجلاء الجيش الفرنسي.

4- مسالة المرسى الكبير:

تضمنت الإقتراحات الفرنسية على منطقة عسكرية واسعة (أ) وإحاطتها بمنطقة أوسع بكثير (ب)يتمتع فيها الجيش الفرنسي بإمتيازات خاصة.وكان موقف الوفد الجزائري بالرفض فبن طوبال عارض فكرة وجود المنطقة (ب) أصلا وقال عن المنطقة (أ)وأن الجزائر لن تتخلى عن ممارسة السيادة والعدالة فيها كما انه رفض مدة استغلاله للقاعدة والتي قدرت ب 25 سنة قد إقترح كريم بلقاسم بتقليصها بمدة تقدر ب 10 سنوات غير أن الوفد الفرنسي رفض ذلك. غير أنه فيما بعد توصلوا إلى إتفاق حول الآجال ،حيث قبل الفرنسيون5 سنوات بالنسبة للقواعد العسكرية والمطارات،وعاما واحدا للمرحلة الأولى من الجلاء (التخفيض الى 80000رجل)ووافق كريم بلقاسم 3 سنوات للرحيل النهائي .

5- القواعد العسكرية:

لقد كانت الجبهة تدرك جيدا إن فرنسا تريد الإحتفاظ بها لمواصلة تجاربها النووية والفضائية وأنه من بين الشروط الأساسية لإتفاق الذي كان في نظر الفرنسيين .لذلك وافقت الجبهة على هذا المبدأ على مضمض منها،لقد كانت هذه المسألة من بين المسائل التي إصطدم بها الطرفان بسبب تمسك فرنسا بمدة إستعمالها لمدة 7 سنوات وقبل الجزائريون ب3 سنوات.

6- الأقلية الأوروبية:

أعتبرت هذه المسالة من بين المسائل الأكثر أهمية عند الفرنسيين.فقد أولى المفاوض الفرنسي لمشاعر أوروبيي الجزائر ما أولاه من أهمية لمصالحهم .فمشكلة الجنسية تهم الفرنسيون الذين سوف

يبقون في الجزائر .ولقد عبر روبير بيرو عن الموقف الفرنسي قائلا :"إن اكتساب الجنسية الجزائرية بالنسبة لهؤلاء سيكون تلقائيا بعد ثلاث سنوات،إلا في حالة التعبير عن العكس".[1]

لقد كان موقف الرد الجزائري عليه بلسان محمد يزيد في البداية بالرفض في تلقائية الجنسية الجزائرية وصرح بأنه عليهم تقديم طلبا للحصول على الجنسية الجزائرية ،رفض الفرنسيون اكتساب الجنسية الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة،غير أن المفاوض الجزائري وبعد قيامهم باجتماع وإثارة هذه النقطة تم الاتفاق على أن يتم بعد ثلاث سنوات من الاستقلال الأكيد بصراحة عن موافقتهم لاكتساب الجنسية الجزائرية .

7- الفترة الانتقالية:

لقد أصبحت الفترة الانتقالية من المواضيع الأهم بالنسبة إلى وفد الجبهة،مثل البنود العسكرية والأقلية الأوروبية عند الوفد الفرنسي . كان ملف الفترة الانتقالية يتضمن مدتها ،وسلطات المحافظ السامي ،وتشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة،والقوة المحلية،وقضايا العدالة وغيرها .طرحت هذه المسائل للنقاشات وتم الاتفاق على الجزء الأكبر منها وترك الباقي إلى اللقاء الأخير.

8- إجراءات وقف القتال:

لقد برزت خلال هذه الندوة بين الوفدين مشكلتان هما:

1- مشكلة التكييف القانوني للتسوية المنتظرة؟

2- ومشكلة التوقيع من يوقع على وقف القتال؟

---

[1] صالح بلحاج :المرجع السابق ص411-414.

كانت الأطروحات الفرنسية ،تقترح على أن يكون وقف القتال عملا عسكريا محضا ،يوقعه جنرال فرنسي ومسئول من الجبهة ، ورفضت إضفاء صفة الرسمية والدبلوماسية على الاتفاق مع الجبهة،ويعود السبب في ذلك :

– أن الفرنسيون لايريدون أن يتبع هذا الاتفاق الاعتراف بالحكومة المؤقتة التي تعتبر في نظرهم منظمة خارجية وهي ممثل لحركة جبهة التحرير الوطني.

– عدم تقيد أنفسهم بعمل دبلوماسي رسمي بحيث يمكنهم التراجع دون مناقشة ممكنة في حالة ما إذا لم تسر الأمور كما تم الاتفاق عليه.[1]

لقد رفض الجزائريون على الصيغة التي تقدم بها لوي جوكس لوقف القتال ،وأصروا على أن يكون عملا سياسيا وان يتم التوقيع والاتفاق بين رئيسي الوفدين . انتهت الندوة بين الوفدين دون والتوصل

إلى اتفاق في فصل هذا الموضوع.لقد كان الوفد الفرنسي يتمنى أن يتم التوقيع على الاتفاقيات وان يعلن وقف القتال في الجولة اللاحقة،غير أن الوفد الجزائري أوضح موقفه من هذا الاقتراح بأنه لايمكن إجراء أي لقاء آخر ،لان ما تم الإتفاق عليه لابد من عرضه على المجلس الوطني للثورة المفوض الوحيد لتقرير وقف إطلاق النار أو مواصلة الحرب.

رابعا : إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في دورة استثنائية خلال الفترة من 22 الى27 فيفري 1962،لدراسة نص إتفاقيات إيفيان قي كل جزئياتها ،حيث كان سعد دحلب هو المقرر.تم التصويت على مشروع نص إتفاقيات إيفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الإجتماع .كما كان هناك اعتراض من قبل أعضاء قيادة الأركان وهم:هواري بومدين،قائد أحمد،ومنجلي وإلتحق بهم أحد قادة الولاية الخامسة الرائد ناصر .[2]

---

[1] صالح بلحاج:المرجع السابق ص415.

[2] سعد دحلب:المصدر السابق ص156 –157.

أما الخمسة الموجودين بالنوي فقد صوتوا بتأييد الإتفاقيات وهم:أحمد بن بلة حسين ايت أحمد،محمد خيضر ،بوضياف،وبيطاط وأرسلوا إلى بن يوسف بن خدة وكالة تخول له حق التصويت باسمهم ،كما أرسل أعضاء الولاية الثانية(الشمال القسنطيني)بوكالتهم لأصوات بإسمهم أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة.[1]

وفي الأخير إصدر المجلس الوطني للثورة البلاغ الرسمي الآتي:"إجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة إستثنائية في طرابلس من 22 الى27 شباط/فيفري1962 .وبعد نقاش التقرير حول المفاوضات الجارية مع حكومة الجمهورية الفرنسية،فوض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية متابعة المفاوضات الجارية".[2]

وبهذا القرار فتح المجال لإنعقاد مفاوضات إفيان الثانية ،التي ستنتهي بإعلان ما سمي بإتفاقيات إفيان .

---

[1] بن يوسف بن خدة:**اتفاقيات افيان** المصدر السابق ص37.

[2] رضا مالك:المصدر السابق ص298.

المبحث الخامس : مفاوضات إفيان الثانية:(7-18 مارس1962).

بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مفاوضات لي روس التي جرت مابين 11-19 فيفري 1962 ،أعربت الحكومة المؤقتة الجزائرية عن إرادتها في مواصلة المفاوضات.

إلتقى الوفدان في قصر الحظيرة بمدينة إفيان و التي استمرت من7-18 مارس 1962 .ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم وضم الوزراء:لخضر بن طوبال وسعد دحلب ومحمد يزيد والسيد محمد الصديق بن يحي ورضا مالك والطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في فرنسا ،والخبير المالي السيد الصغير مصطفاوي والرائد عمار بن عودة كممثل عن جيش التحرير الوطني بعد رفض قيادة هيئة الأركان العامة إرسال ممثل عنها إلى هذه المفاوضات .

أما الوفد الفرنسي فقد ترأسه لويس جوكس وضم الوزيرين الأمير جون دوبروجلي وروبير بيرون ،كما ضم برينو ديلوس ورولان بيلوكان وجون دوبروجلي ،الجنرال دوكاما والعقيد سيغان بازي وكلود شايي المستشار القانوني في الشؤون الجزائرية وبرنار تريكو،وفليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد ويليزان مستشار الدولة والمكلف بإعداد محاضر جلسات المفاوضات.[1]

وما يميز هذا اللقاء النهائي رغبة الوفدين في الوصول إلى إتفاق نهائي ونقطة اللاعودة إلى النقاط التي تم الإتفاق حولها في اللقاء السابق بلي روس.فالجنرال ديغول كان يستعجل التوقيع الرسمي على الاتفاقيات ،للتخلص من حمل ثقيل قد أرهق كاهله وشكل تهديدا للحكومة الفرنسية لم يسبق لها نظيرا.لهذا كان يأمل أن يؤدي التوقيع على هذه الإتفاقيات وتطبيقها إلى وضع حد لخصومه أمام الأعمال الإرهابية التي تقوم بها منظمة الجيش السرية الفرنسية التي راح ضحيتها الآلاف من الأرواح البشرية ،وتقبلها لإتفاقيات إفيان والتمكن من الحفاظ على الأمن الداخلي .

---

[1] بن يوسف بن خدة،**إتفاقيات إفيان**،المصدر السابق ،ص37،38.

اولا: المسائل المطروح للنقاش.

أما بالنسبة للسيد كريم بلقاسم لم يكن مطروحا لديه في اجتماعات إفيان الثانية ،العودة إلى اتفاقات لي روس ،ولا التصلب في مواقفه بل استكمال مالم يتم إنهاء العمل فيها،[1]انصبت المفاوضات على جوانب معينة من القضايا العسكرية،كالوضعية المستقبلية للقوات الفرنسية في الجزائر ،ومسالة جيش التحرير الوطني ، حيث أكد الوفد الفرنسي أن فرنسا لن تقبل بدخول جنود جيش التحرير الوطني كمحررين إلى مدن الجزائر ،معطين الانطباع بانتصار عسكري.في المقابل ،كان يصعب على الحكومة المؤقتة الجزائرية أن يحتجز إخوانهم الذين قاتلوا من اجل الاستقلال في معسكرات عندما يتم نيل الاستقلال.[2]

كذلك التطرق الى مسالة عودة 250.00لاجئ جزائري من تونس والمغرب،فتم الاتفاق على ان تشرف على هذه العملية لجنة تشترك في تشكيلها السلطات الفرنسية والهيئة التنفيذية المؤقتة والمفوضية السامية للاجئين التابعة للامم المتحدة.

كما طالب الفرنسيون خلال هذه المفاوضات من جبهة التحرير الوطني أن تمتنع عن الإنتقام من العناصر الجزائرية التي إختارت الوقوف إلى جانب فرنسا خلال الحرب ،وهو ما وافقت عليه جبهة التحرير الوطني ،كما طالب الوفد الجزائري من جهته بالعفو على العناصر الفرنسية التي دعمت ووقفت إلى جانب الجبهة غير أن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الطلب بحجة أنهم رعايا فرنسيين وأن الحكومة الفرنسية هي الوحيدة التي تملك حق تقرير مصيرهم.[3]

إلى جانب هذه النقاط كانت هناك مسائل أخرى تم بحثها بصورة متكررة مشكلة الهيئة التنفيذية المؤقتة وإجراءات وقف القتال.

---

1 رضا مالك،المصدر السابق،ص301.

2اوليفي لونغ،المصدر السابق ص155.

3 رمضان بورغدة،المرجع السابق ص462.

الهيئة التنفيذية المؤقتة:

بقيت في المفاوضات السابقة نقاط كثيرة لم يتم الفصل فيها،ومن ضمنها أسماء الأشخاص المدعوين للعضوية فيها .عند إفتراقهم الأخير قرروا تبادل قوائم بالأسماء المقترحة قبل إستئناف المفاوضات الرسمية.إتفقوا على أن تتكون هذه الهيئة من 11 عضوا،5من الجبهة و 3 أوروبيون و 3مسلميون،ورئيس للهيئة .كانت الخلافات حول الرئيس الذي إنتهى الأمر بعد أخذ ورد على الإتفاق على عبد الرحمان فارس رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة.[1]

مشكلة التوقيع على الاتفاقيات :

بقي الوفد الفرنسي رافضا للتوقيع المشترك على إتفاق بين الطرفين،ومتمسكا بالصيغة المتمثلة في التوقيع على"محضر مرفوق بتصريح مشترك" يتضمن من ناحية تقرير المصير وتنظيم الفترة الانتقالية ومن ناحية اخرى مواصفات نظام "الإستقلال في إطار التعاون".غير أن كريم بلقاسم وزملائه رأو العكس من ذلك أن ما أراد الجانبان التوصل إليه كان من الناحية السياسية أهم من أن يقدم كمجرد محضر لمناقشات ،بل هو في تقديرهم أكثر من إتفاق .كما أن الحكومة الفرنسية رفضت مصطلحي الإتفاقيات والمعاهدات لأنهما يعبران عن نصوص تملك قيمة الإتفاقيات الملزمة بين حكومتين ودولتين،وهي لم تكن تعترف بوجود دولة ولا حكومة جزائرية .وفي هذه الأثناء كان ديغول يتابع سير المفاوضات من الإليزي ويضغط على مندوبيه من أجل إبرام الإتفاق .بالمكالمات الهاتفية التي أجراها مع لوي جوكس.

وروبير بيرو،لقد كان ديغول يريد إنهاء المشكل في أقرب وقت .وبعد تسوية إلى أخرى ومن تنازل إلى أخر إتفق الطرفان على مجمل القضايا وعلى وقف القتال الذي تقرر إعلانه في وقت واحد من كل طرف على حدة .ولم يبق إلا توقيع في أسفل الصفحة الأخيرة من ال 93 صفحة التي تشكل إتفاقيات إفيان ونهاية حرب التحرير.[2]

---

[1] صالح بلحاج ،المرجع السابق ،ص419.

[2] صالح بلحاج ،المرجع السابق ص420.

وفي يوم 18 مارس 1962 تقدم المفاوضون الفرنسيون الثلاثة لوي جوكس وروبير بيرو وجون دو بروغلي ليضعوا توقيعاتهم بجانب توقيع كريم بلقاسم بعد امتناع بن طوبال وسعد دحلب قائلين إن كريم بلقاسم رئيس الوفد وسيشرف على توقيع الاتفاقيات وحده باسم الجزائر.

وحسب شهادة رضا مالك فان الوفدين ولأول مرة بعد قيامهم بعدة لقاءات لم يتصافحوا فيها حتى لما كانوا إثنين مقابل إثنين في قاعة واحدة غير أن في هذه المفاوضات الأخيرة بعد التوقيع على إتفاقيات بإفيان قام المتفاوضون وتصافحوا.

ثانيا: إعلان وقف إطلاق النار.

اثر التوقيع على إتفاقيات إفيان صرح كريم بلقاسم بالاتي[1]:

"**بمقتضى تفويض للمجلس القومي للثورة الجزائرية وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على اتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية.وبمقتضى هذا الاتفاق العام المبرم اتفق وقف القتال ويدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الاثنين 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق .**"

كما ألقى الرئيس بن خدة بهذه المناسبة خطابا ،في 19 مارس 1962عبر إذاعة تونس أعلن فيه رسميا وقف إطلاق النار ،ومما جاء فيه.[2]

"**بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية،أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة.أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني**"

---

[1] المجاهد،**بيان وفد التفاوض**،20مارس1962 ، ج 4ص8.

[2] بن يوسف بن خدة .**شهادات ومواقف** ،المصدر السابق ص147.

كما قام الجنرال ديغول بدوره قبل ذلك بقليل بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية.

لقد أعلن وقف القتال ،وبعد ساعات معدودة سيتحقق حلم تلك الفئة القليلة التي فجرتها ذات يوم من أيام خريف 1954،وأقسمت ألا شيء يوقفها سوى الإنعتاق أو الهلاك ،كان التحدي بالفعل فريدا من نوعه .بنادق صيد ومسدسات من أيام الحرب العالمية الأولى وسلاح أبيض ضد قلعة استعمارية حصينة.غدا سيتحقق حلم كل الذين إلتحقوا بهم أو دعموا تمردهم وثورتهم.

ثالثا:محاور اتفاقيات افيان.

تتألف إتفاقيات إفيان من المحاور الثلاثة عشر التالية:

1- التصريح العام:

جاء في مقدمة التصريح العام لهذه الاتفاقيات مايلي :

إن المحادثات التي جرت بإيفيان مابين 7 الى18 مارس 1962 بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية ،انتهت إلى النتيجة التالية:

- إبرام إتفاق لوقف القتال ،وسيوضع حدا للعمليات العسكرية والقتال ،في مجموع التراب الجزائري يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار.

- إن الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير ،وتنظيم السلطات العامة بالجزائر أثناء الفترة الانتقالية ،قد حدد بالإتفاق المشترك،ونظرا إلى أن تكون الدولة مستقلة وذات سيادة على إثر تقرير المصير،يتلاءم مع الواقع الجزائري ،ونظرا إلى أن التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحالة مع مصالح القطرين ،فإن الحكومة الفرنسية تعتبر الإشتراك مع الحكومة المؤقتة الجزائرية ،إن حل استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي ينسجم مع هذا الواقع.

- إن الحكومة الفرنسية ،والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إتفقا تبعا لذلك على تجديد هذا الحل في تصريحات التي ستعرض على موافقة الناخبين أثناء إقتراع تقرير المصير.[1]

أما فصوله الخمسة:

ا): **تنظيم السلوكات العامة:** أثناء الفترة الانتقالية وضمانات تقرير المصير يجري للناخبين بان يعلنوا هل يريدون ان تكون الجزائر مستقلة ،وفي هذه الحالة هل يريدون أن تتعاون مع فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات الحالية.وتتحدث باقي البنود الأحد عشر(11) على تنظيم الاستفتاء في كامل المقاطعات الجزائرية(ولايات الجزائر) ،وتكفل حرية الاستفتاء بمقتضى القانون ،وتنشا هيئة تنفيذية مؤقتة ،ومحكمة الأمن العام ،ويمثل فرنسا في الجزائر ،وتتكفل الهيئة التنفيذية بتسيير الإدارة ،وتعيين الموظفين وحفظ النظام والأمن،عن طريق إدارة شرطة وقوة محلية،وبإعداد تقرير المصير وتنفيذه.

وتتألف محكمة الأمن العام من عدد متساوي من قضاة مسلمين وأوروبيين ويتم إعادة ممارسة الحريات الفردية والعامة ،وتعتبر جبهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات صفة شرعية ويفرج عن المعتقلين داخل الجزائر ،وفي فرنسا في أجل أقصاه 20يوما ويعلن العفو العام ويفرج عن المعتقلين ويمكن اللاجئون في الخارج من العودة ويسمح لسكان المحتشدات بمغادرتها والعودة إلى منازلهم ،ويجري الإقتراع العام حول تقرير المصير في أجل أدناه ثلاثة أشهر وأقصاه ستة أشهر.

ب):الإستقلال والتعاون.

عند إختيار الإستقلال تمارس الدولة الجزائرية سيادتها المطلقة في الداخل ،وتضمن حقوق الأشخاص وحرياتهم وضمانها ويمكن للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون العام أن يتمتعوا بالحق الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية لمدة ثلاث سنوات ثم يخيرون بين المواطنة الفرنسية ،والمواطنة الجزائرية.

---

[1] يحي بوعزيز،**ثورات الجزائر**،المرجع السابق،ص329.

وعند إختيار التعاون مع فرنسا تقدم إعانة مادية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.ويتم إستثمار الثروات الباطنية في الجنوب بإنشاء جهاز فني متساوي العدد بين الفرنسيين والجزائريين يتكفل بالتنقيب والاستثمار،وإعطاء الرخص.وتدفع فرنسا ثمن الوقود الجزائري بالفرنك الفرنسي .ويكون للشركات الفرنسية الأولوية في حالة تساوي العروض مع غيرها.

ج):تسوية المسائل العسكرية: بتخفيض القوات الفرنسية العسكرية بالتدريج والسماح لفرنسا باستغلال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما قابلة للتجديد ،والسماح لها باستعمال المطارات والمنشات العسكرية.

د):تسوية الخلافات : يتحدث عن تسوية الخلافات سلميا بواسطة التصالح والحاكم أو التحكيم الدولي.[1]

ه):عواقب تقرير المصير: ينص على إلتزام فرنسا في حالة الإستفتاء عن الإستقلال والتعاون بالإعتراف بإستقلال الجزائر،وتحويل السلطات إليها حسبما ينص على ذلك التصريح العام.

2- اتفاقية وقف إطلاق النار(18مارس1962):

تحتوي على 14 مادة،وتنص على وقف إطلاق النار يوم 19مارس 1962 عند منتصف النهار ،ويوضع حد لكل الأعمال السرية المضادة للأمن العام،وتستقر كتائب جيش التحرير في مراكزها المتواجدة بها داخل الجزائر عند وقف إطلاق النار.وتبقى القوات الفرنسية في مناطق الحدود إلى يتم إعلان نتائج تقرير المصير.وتنشا لجان لوقف إطلاق النار لتسوية الخلافات والمشكلات الطارئة من كبار الضباط.

3-الفترة الانتقالية:

يشتمل محور الفترة الانتقالية على سبعة أبواب و27مادة:

---

[1] بن يوسف بن خدة،**اتفاقيات افيان**،المصدر السابق،ص90-91.

الباب الأول:يتحدث عن الأحكام العامة التي تنم الاستفتاء والسلطات العامة مابين وقف إطلاق النار والاستفتاء.وعن المندوب السامي الفرنسي.وسلطاته ومهامه ،والهيئة التنفيذية المؤقتة ومحكمة الأمن العام ومهامها.

الباب الثاني:

يتحدث عن سلطات المندوب السامي.

الباب الثالث:

يتحدث عن الهيئة التنفيذية المؤقتة، وكيفية تكوينها، وعدد أعضائها (3عضوا) رئيس ونائبان، وعشرة أعضاء، وسلطتها ومهامها، وعن تحديد التراب الجزائري، ومقاطعاته، واختصاصات الهيئة التنفيذية الموزعة على عشرة مندوبين:مندوب للشؤون العامة، مندوب الاقتصادية، ومندوب للفلاحة،والمالية،والإدارية،والأمن العام،والشؤون الاجتماعية،والأشغال العمومية ،والشؤون الثقافية والبريد.

الباب الرابع:

يتحدث عن القوة المحلية وإنشاء وقوة للأمن خاصة بالجزائر من 40الفا في البداية على أن ترتفع إلى 60الفا وتخضع للجنة التنفيذية وتتألف من صنفين من الرجال ،والمدعوون للخدمة العسكرية.[1]

الباب الخامس:

يتحدث عن محكمة الأمن العام ومهامها وعدد قضاتها.

الباب السادس:

يتحدث عن إجراءات إعادة التوطين للاجئين خارج الجزائر،وتكوين اللجان بذلك لاستقبالهم وتسهيل عودتهم.

---

[1] يحي بوعزيز،**محتويات اتفاقيات افيان**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1995 ،ص65-66.

الباب السابع: يتحدث عن نتائج تقرير المصير وتسوية كل الإجراءات المطلوبة وإعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر،وتحويل كل السلطات إليها ،وعن دور اللجنة التنفيذية خلال إعداد وتنفيذ الإستفتاء عن تقرير المصير.

4- شروط الإستفتاء بشأن حق تقرير المصير:

يشتمل محور شروط الإستفتاء حول تقرير المصير على أربعة أبواب وثمانية فصول و46مادة

الباب الأول: عن تكوين هيئة الناخبين وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: يتحدث عن التنظيمات العامة،وفيه قسمان:

القسم الأول: عن الأحكام مثل حق التصويت،وكشوف الإنتخابات،والإنتخاب بالتفويض والمراسلة.

القسم الثاني: عن شروط الانتخاب خارج الجزائر سواء بفرنسا أو البلدان المجاورة.

الفصل الثاني: يتحدث عن التنظيمات الخاصة.

الفصل الثالث :يتحدث عن تنظيم ومراجعة كشوف خاصة مؤقتة،وحملة الانتخابات مواعيدها.والأحزاب والجماعات التي تشترك فيها ،ودور الصحافة.

الباب الثاني: عن تنظيم الاقتراع وفيه فصلان.

الفصل الأول: يتحدث عن العمليات التمهيدية للاقتراع وعمليات التصويت،وأمكنة الاقتراع ومكاتبها ولجانها ،ومراقبة الأحزاب لها وما إلى ذلك .

الفصل الثاني :يتحدث عن فرز الأصوات وإحصائها ،والمشاكل التي تنجم عن الزيادة أو النقصان فيها ،وجمع النتائج واعلانها.[1]

الباب الثالث: عن مراقبة الاستفتاء وفيه ثلاثة فصول.

---

[1] يحي بوعزيز ،**ثورات الجزائر**،المرجع السابق،ص332.

الفصل الأول:يتحدث عن تكوين أجهزة المراقبة.

الفصل الثاني:يتحدث عن إختصاصات أجهزة المراقبة .

الفصل الثالث:يتحدث عن المنازعات الانتخابية.

الباب الرابع:عن تنظيم العقوبات.

وفي الأخير أحكام عامة تتحدث عن حق المجلس التنفيذي المؤقت في إتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق القانون الحالي في حدود إختصاصاته طبعا وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة الفرنسية.

5- إنشاء محكمة القانون العام:

المحور الخامس عن إنشاء محكمة القانون العام،وفيه 18 مادة تنظمها وتحدد اختصاصاتها ،وتنص المادة الأولى على أن هذه المحكمة تنظر في الجرائم والجنح التي إرتكبت فيما بعد 19 مارس1962 بالجزائر وخاصة تلك التي تسببت في الإخلال بأمن السلطة العامة.

ولهذه المحكمة ثلاث دوائر يتلمسان ،وتيزي وزو،سطيف،ويمكن أن تضاف لها دوائر أخرى إن دعت الحاجة ،وكل دائرة تتألف من رئيس وأربعة قضاة.

6- إعلان الضمانات:

المحور السادس إعلان الضمانات وفيه ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول:يتحدث عن النظم العامة مثل امن الأفراد وحرية التنقل بين الجزائر وفرنسا.

الجزء الثاني:فيه أربعة فصول.

الفصل الأول:يتحدث عن ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية.

الفصل الثاني :يتحدث عن حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام.

الفصل الثالث:يتحدث عن المشاركة في تطبيق الضمانات .[1]

الفصل الرابع:يتحدث عن الفرنسيين المقيمين في الجزائر بصفة أجانب وينص على حقهم في البقاء والمغادرة،وحمل أموالهم المنقولة وتحويل رؤوس أموالهم،ومنع أي تسلط عليهم خارج القانون،وتمكينهم من ممارسة أي عمل يريدونه، وما إلى ذلك من الشروط.

7- إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي:

يتضمن مقدمة وأربعة أبواب:

- المقدمة تتحدث عن ضمان الجزائر لمصالح فرنسا،وحقوق الأفراد أشخاصا وهيئات ،وعن تعهد فرنسا بتقديم عون وثائقي ومساعدات مالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،وفي إطار التعهدات المتبادلة بين فرنسا والجزائر وعلاقة خاصة في مجال المبادلات والنقد.

الباب الأول:يتحدث عن مساهمات فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

الباب الثاني:يتحدث عن المبادلات التجارية.

الباب الثالث:يتحدث عن العلاقات النقدية.

الباب الرابع:يتحدث عن ضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة.

8- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من اجل الاستثمار:

يتعلق هذا المحور بالمبادئ الخاصة بالتعاون لاستثمار ثروات الصحراء الباطنية .وفيه مقدمة وأربعة أبواب .و18 مادة.

تتحدث المقدمة عن تعاهد الجزائر مع فرنسا ،على التعاون لضمان مواصلة الجهود الخاصة باستثمار الثروات الباطنية في الصحراء ،وعن حلول الجزائر محل فرنسا في حقوقها

---

[1] يحي بوعزيز،**ثورات الجزائر**،المرجع السابق،ص333.

،وامتيازاتها،والتزاماتها كسلطة عامة لها حق منح الامتياز في الصحراء ،وفي حقوق تطبيق تشريع حقوق النفط والمناجم.

الباب الأول : يتحدث عن ضمان الحقوق المكتسبة وامتدادها فيما يخص الهيدروكاربون،والشأن الغازي،والبحث والتنقيب عن المعادن والنفط ،والغاز والتصاريح المقدمة سابقا،والتي ستمنح مستقبلا وممارسة العمل والأسعار والامتيازات والضمانات وبيع وشراء الأسهم،وما إلى ذلك.

الباب الثاني :يتحدث عن المواد المعدنية الأخرى غير النفطية والغازية،والشروط المطلوبة على فرنسا والجزائر معا.[1]

الباب الثالث:يتحدث عن الهيئة الفنية لاستثمار الثروات الموجودة في باطن الصحراء التي ستكون بالشراكة بين الطرفين.مع كيفية تكوين هذه الهيئة والشروط التي ينبغي أن تسيرها ،وإستقلاليتها ،وشخصيتها ،والمسؤوليات الملقاة على عاتقها،والمصروفات التي تحتاجها ومصادرها.

الباب الرابع:يتحدث عن التحكيم عندما تنشا وتبرز الخلافات بين الطرفين ،وكيفية الفصل فيها.

9- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي:

يتحدث عن المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي وفيه ثلاثة أبواب:

الباب الأول :يتحدث عن التعاون بصفة عامة،وفيه التزمت فرنسا بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لتطوير التعليم ،والإعداد المهني والبحث العلمي ،والتفتيش والإمتحانات في مختلف مراحل التعليم ،على أن تقدم لهذه الهيئة الفرنسية التسهيلات ،والضمانات اللازمة لإتمام مهمتها ،وتحتفظ فرنسا بعدد من المنشات التعليمية،ويحق لكل بلد أن ينشئ في البلد الأخر منشات مدرسية ومعاهد جامعية،على أن تعلم اللغة العربية في هذه المنشات بالجزائر،والفرنسية في فرنسا ،وتفتح أبواب هذه المنشآت التعليمية لكل التلاميذ دون تمييز ويسمح بإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة،وما إلى ذلك.

---

[1] يحي بوعزيز،**ثورات الجزائر**،المرجع السابق،ص334.

الباب الثاني:يتحدث عن التبادل الثقافي وضرورة تسهيل دخول وانتشار كل وسائل التعبير عن الرأي الخاص بالبلد الآخر ،وتشجيع كلا البلدين لدراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الأخر،وإقامة المهرجانات الثقافية والفنية،على أن يتم تحديد وكيفية المساعدة التي تقدمها فرنسا للجزائر في ميدان الإذاعة ،والتلفزة والسينما.

الباب الثالث:يتحدث عن المساعدة المذكورة في باب التعاون الاقتصادي والمالي في الميادين المشار إليها.[1]

10- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني:

يتحدث عن المبادئ الخاصة بالتعاون الفني وفيه 7 مواد.تحدث عن تعهد فرنسا بان تقدم للجزائر مساعدة لتنظيم وسائل التقدم الفني وتكفل بتوصيل المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث ،والتجارب والإرشاد والإسهام في تنفيذ المشروعات وإنشاء وإعداد تنظيم المرافق.وتفتح أبواب معاهدها ومؤسساتها التعليمية والدراسية أمام المرشحين الجزائريين،

وتنظم دورات تدريبية وتعليمية وتربوية لهم في المدارس العلمية،والمراكز الخاصة والإدارات العامة.وتضع متخصصين تحت تصرف الجزائر في المجالين الإداري والفني.

وفي المقابل تتعهد الجزائر بان تطلع فرنسا مسبقا على قائمة الأشخاص والموظفين الفرنسيين غير المرغوب فيهم وان تطلعها مسبقا على بيان الوظائف التي تريد إسنادها إلى موظفين فرنسيين.وألا تسرح الموظفين الفرنسيين العاملين عند حصول تقرير المصير،إلا بعد اطلاع فرنسا على قائمة بأسمائهم،وإخطار المعنيين بذلك.

11- إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية:

يخص هذا المحور بالاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية وفيه 8مواد،وتنص المادة الأولى منه على أن تمنح الجزائر لفرنسا ،بالإيجار حتى استخدام الميناء البحري والجوي والمرسى الكبير لمدة 15 عاما

---

[1] يحي بوعزيز،**ثورات الجزائر**،المرجع السابق،ص335.

قابلة للتجديد وتعترف فرنسا بالصيغة الجزائرية للأراضي المقامة عليها القاعدة ،وتعهد الجزائر لفرنسا بمنحها المعدات والتسهيلات لتشغيل القاعدة.ويعتبر مطار لارتيق ومنشأة اربال،جزء من قاعدة المرسى الكبير ،لمدة ثلاث سنوات،ويمكن استخدام مطار بوفصفر في ظرف ثلاث سنوات.

وتستخدم فرنسا لمدة خمسة أعوام قاعدة عين اكر،ورقان،ومجموعة المنشات في بشار وحماغير،وعين أمقل،وترخص الجزائر لها في المرور البري والجوي،وفي الهبوط والتموين،والإصلاح بمطارات عنابة وبوفاريك لمدة خمس سنوات على ألا تستخدمها أبدا لأغراض هجومية.وستخفض فرنسا قواته العسكرية تدريجيا حتى تصبح بعد 12 شهرا من تقرير المصير 80الف رجل،ويتم ترحيل هؤلاء بعد ذلك في ظرف 24 شهرا.

12- ملحق خاص بالمرسى الكبير:

يحتوي على 34 مادة.وتنص على حق فرنسا في استخدام سطح الأرض وما تحته،والمياه الإقليمية لقاعدة المرسى الكبير وفضائها الجوي.وللطائرات الفرنسية العسكرية وحدها حرية الطيران في أجواء قاعدة المرسى الكبير،التي تشرف على حركة الطيران فيه وتضمن مراقبته.ويخضع السكان المدنيون في قاعدة المرسى الكبير لإشراف السلطات الجزائرية في الأمور التي لاصلة لها باستخدام القاعدة،وتمارس جميع السلطات اللازمة لاستخدام وتشغيل القاعدة الخاصة بشان الدفاع والأمن وحفظ النظام،وتكفل حفظ النظام وتحركات جميع المعدات البرية والجوية والبحرية وتقوم الشرطة العسكرية بمهمة حفظ النظام.[1]

وعلى السلطات الجزائرية إذا اقتضى الأمر ،أن تخلي جميع السكان أو بعضهم بناء على طلب السلطات الفرنسية،التي تسلم كل فرد يقلق النظام ويسبب ضرر الدفاع وامن القاعدة،إلى السلطات الجزائرية.وفي جميع الأحوال تكفل حرية التجول في الطرق التي تربط بين المنشات الواقعة حول القاعدة والرابطة بين المنشات وقاعدة المرسى الكبير.

وللسلطات الفرنسية الحق في تأجير وشراء جميع الأملاك المنقولة والعقارية التي تراها ضرورية مع تعويض عادل وتأخذ السلطات الجزائرية الإجراءات اللازمة لضمان تموين القاعدة بالماء والكهرباء

---

[1] يحي بوعزيز،**ثورات الجزائر**،المرجع السابق،ص336.

في جميع الأحوال ولاستعمال المرافق العامة.وتمنع السلطات الجزائرية أي تنشيط خارج القاعدة يلحق الضرر بالقاعدة وتتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الأمن في القاعدة.

وتتكفل فرنسا بهيئة الموظفين والمنشات وبصيانة المعدات والأجهزة الفنية اللازمة لذلك .كما تتكفل بالموظفين في مطارات رقان،وبشار ،وعين أمقل،و بصيانة المخازن والمنشات والمعدات الفنية الضرورية،وتسلم كل فرد مقلق للأمن والنظام العام في الأماكن والمطارات المشار إليها إلى السلطات الجزائرية.

وفي مايخص بالتسهيلات الجوية تملك فرنسا محطات رادار الرقابة ،وبوزويري ،وتستعملان لسلامة الملاحة الجزوية المدنية والعسكرية .وعلى السلطات الجزائرية حفظ الأمن الخارجي في المطارات المشار إليها واتخاذ الإجراءات اللازمة إذا دعا الأمر ،واستخدام المنشات .وتستخدم الطائرات الحربية الفرنسية الفضاء الجوي الذي يربط بين الطائرات التي تشغلها فرنسا .وتتعاون الأرصاد الجوية الفرنسية والجزائرية ،وتبادل المساعدة ،وفيما يخص بتسهيلات النقل البري بتنقل أفراد القوات الفرنسية ،وجميع المعدات الحربية والأفراد المعزولين عن هذه القوات بالطريق البري عن جميع النقاط التي ترابط فيها قوات فرنسا ولها أن تستخدم جميع الطرق الحديدية والطرق الأخرى الموجودة بالجزائر .

وفيما يخص النقل البحري بحق للسفن الفرنسية الناقلة للأفراد والعدد الحربية الدخول إلى بعض الموانئ الجزائرية بعد الإتفاق بين الحكومتين.

وفيما يخص الإتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير وبالمنشات الفرنسية في المحطات الجوية والمواقع المذكورة في المادة 4 من هذا الإعلام .وتتعامل مباشرة مع الهيئة الدولية للمواصلات السلكية فيما يتعلق بطرق إستخدام المواصلات .وتستطيع القوات الفرنسية إستخدام طرق الاتصال البرقية والتلفونية بالجزائر خاصة بين وهران وعنابة ،من مراكز إتصال الشريعة ،وسطيف ،وكاف العقال وبوزيري ،بين وهران .[1]

[1] يحي بوعزيز ،**محتويات اتفاقيات افيان**،المرجع السابق،ص337.

وبشار من مراكز اتصال سعيدة ، ومشرية ،وعين الصفراء،وفيما يخص بوضع القوات الفرنسية في الجزائر، يقصد بها قوات الأسلحة الثلاثة البرية والبحرية والجوية ،القائمة بالخدمة في القواعد أو العابرة لأراضي الجزائر ،أو التي تكون في إجازة ،والموظفين المدنيون ،العاملون في تلك القوات سواء كان عملهم ثابتا أو بعقد مؤقت ،ماعدا الموطنين الجزائريين ،والأشخاص الذين يعشون في كنف الفئات السابقة.

ويدخل أفراد القوات الفرنسية إلى الجزائر ،ويخرجون منها بعد تقديم بطاقة تعريف الشخصية مدنية أو عسكرية أو جواز سفر ،وبالنسبة للمدنيين للعاملين في هذه القوات الفرنسية ولهم حق التنقل بحرية في الجزائر ،وتلتزم الوحدات والكتائب بارتداء اللباس العسكري ،ويسمح لأفرادها بحمل السلاح بصورة ظاهرة .

وفيما يخص النظم القضائية عندما يرتكب أفراد القوات المسلحة والعاملون داخلها، مخلفات غير مضرة بأمن الجزائر ،تكون محاكمتهم من اختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية أن تقبض على الأشخاص المرتكبين لهذه المخالفات ويسلم الجزائريون منهم فورا السلطات الجزائرية لتحاكمهم.

ويسجن أفراد القوات الفرنسية المسلحة الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائري داخل سجون السلطة الفرنسية العسكرية ،وهي التي تقدمهم إلى القضاء كما طالبت منهم السلطات الجزائرية ذلك.

وفي حالة القبض على احد أفراد القوات الفرنسية متلبسا بالجريمة يسلم فورا إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من اختصاصها ،ومن حق القوات الفرنسية المحاكمين أمام محاكم جزائرية ضمان العدالة كما بنص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،وعرف الدول الديمقراطية.

تقدم فرنسا التعويضات الكاملة عن الخسائر التي تحدثها عرضيا القوات الفرنسية المسلحة والأفراد العاملون بها،والتي تثبت بوضوح ،وفي حالة الاختلاف تلجا الحكومتان إلى التحكيم ،وتختص المحاكم الجزائرية بالنظر في المخالفات المدنية الموجهة ضد أفراد القوات المسلحة،وتقدم السلطات الفرنسية عونها للسلطات الجزائرية حينما اطلب ذلك،أحكام المحتكم الجزائرية في الأمور المدنية.

وفيما يخص بتنظيمات الأمور الاقتصادية تستطيع القوات المسلحة الفرنسية والأفراد العاملون بها الحصول على الأموال والخدمات اللازمة لهم محليا بنفس الأوضاع التي تسري على المواطنين الجزائريين.[1]

وتستطيع السلطات العسكرية الفرنسية أن تمتلك إدارة للبريد الحربي ودفع الرواتب .

13- إعلان المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات:

يخص هذه المحور المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات وينص على أن تحل فرنسا والجزائر،المشاكل التي ستحدث بينهما بالوسائل السلمية عن طريق التصالح أو التحاكم وإذا لم يثمر هذان الأمران عليهما أن يرفعا الأمر مباشرة إلى محكمة العدل الدولية.

رابعا-قراءة نقدية لإتفاقيات إفيان:

1-إيجابيات الإتفاقية:

تعد إتفاقيات إفيان وما تحمله من مواد وبنود وفصول إيجابية بصفة عامة،خاصة إذ ماتم التطرق إليه من زاوية أن الجزائر كانت في نظر التشريعات الفرنسية "الجزائر قطعة من فرنسا".وأن فكرة انفصالها عن فرنسا لم تكن مطروحة في مخيلة أي أحد من الفرنسيين بمختلف
شرائحه(سياسيين،عسكريين،مدنيين،..)وذلك قبل سنة 1959 وإعتراف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.[2]

إن إتفاقيات إفيان التي وقعت في 18 مارس 1962 قد حققت إنتصارا دبلوماسيا كبيرا للثورة الجزائرية أكدت من خلالها حصافة رأي جبهة التحرير الوطني وكفاءة الوفد المفاوض والذي لم يتنازل ولو للحظة واحدة عما سطر في بيان أول نوفمبر 1954،من مطالبه السياسية الثابتة للجبهة والتي عرفت

---

[1] يحي بوعزيز،ثورات الجزائر،المرجع السابق،ص338-339.

[2]- يحي بوعزيز،**محتويات اتفاقيات افيان-18مارس1962**-، المرجع السابق،ص75.

بالثالوث المقدس من المطالب الوطنية والقومية ألا وهي "الاستقلال الوطني،حرمة التراب الوطني ووحدة شعبه ،حرية القرار السياسي"

1 -1 الإستقلال الوطني وإستعادة السيادة التامة للدولة الجزائرية:

بموجب إتفاقيات إفيان حققت جبهة التحرير الوطني هذا المطلب فبعد إعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر ألغيت بذلك خرافة كانت ترددها طيلة الاستعمار"الجزائر فرنسية "بل أصبحت جزائر مستقلة وسيدة في الداخل والخارج .ولتلطيف كلمة الإستقلال في أذهان الفرنسيين خاصة المعارضون أصلا لفكرة الإستقلال والإنفصال عن فرنسا أضيفت كلمة التعاون للإستقلال وهذا ماجاء في الفصل الثاني من الإتفاقية"الإستقلال والتعاون"[1].

1-2 وحدة التراب الجزائري وسلامته ووحدة الشعب الجزائري:

كانت من بين الأهداف السياسية الرئيسية للجبهة والتي احتاج بلوغها تمسكا وإصرارا كبيرا.أمام تهديدات ديغول بتقسيم الجزائر في خطابه يوم 16 سبتمبر 1959م في حالة إذا ما إختار الجزائريون الانفصال عن فرنسا خلال إستفتاء تقرير المصير.حيث سعى إلى تحقيق الحل الأكثر فرنسيا بتكوين جزائر ذات حكم ذاتي مرتبطة بفرنسا ارتباطا وثيقا في عدة محالات اقتصاديا،دبلوماسيا،عسكريا...وتقسيم الأمة إلى مجموعات عرقية وإقامة مناطق مستقلة لذاتها على أساس الجماعات العرقية في نظام فيدرالي،الذي سيؤدي في النهاية إلى تجزئة الجزائر انقطعت المفاوضات لأكثر من مرة بسبب تمسك الطرف الفرنسي وإصراره بتجزئة التراب الجزائري،وفي المقابل حافظ الوفد الجزائري على مطلبه بوحدة التراب الجزائري ووحدة الشعب الجزائري.وأحبر ديغول من منطلق الواقعية إلى التسليم بوحدة التراب الجزائري بعد قيامه بعدة محاولات لجس نبض جبهة التحرير الوطني.واقتنع في النهاية انه لامناص من الاعتراف بسيادة الجزائر على الصحراء .

---

[1] – صالح بلحاج،المرجع السابق،ص422.

لقد أثبت الوفد الجزائري كفاءته العالية في ميدان المفاوضات بتمسكه بمطلبه الثابت وهذا ما حصل بالاعتراف بالوحدة الترابية في الفصل الأول من اتفاقية إفيان[1]:

"إن إستفتاء تقرير المصير سيجري على جميع الأراضي الجزائرية أي العمالات الخمس عشر بما فيها الصحراء الجزائرية ثم تجمع نتائج مختلف مكاتب الاقتراع ويعلن عن مجموع الأراضي"

وهذا يدل على اعتراف بوحدة التراب الجزائري وبوحدة الشعب الجزائري.وعن هذه الاتفاقية يقول لاكوست[2]:"إن الجميع كانوا أغبياء باستثناء جبهة التحرير الوطني التي كانت تعرف بدقة ماتريده ،من البداية وظلت ثابتة على موقفها حتى تحقق لها ما أرادت ،أما الحكومات والجمهوريات الفرنسية فكانت مواقفها متذبذبة بين الحكم الذاتي والإصلاحات السياسية ومرة محاولة فصل الصحراء لتخضع في الأخير لمطالب الشعب الجزائري المشروعة".

1-3 الإعتراف بالجبهة ممثلا شرعيا للشعب الجزائري:

تجلى ذلك في التفاوض وفي إبرام الاتفاق النهائي مع ممثليها دون غيرهم .لقد باءت كل المحاولات الديغولية الرامية إلى إيجاد بديل عن جبهة التحرير الوطني بالفشل .فلم تظهر قوة ثالثة ولم تشرك أي عناصر أو تيارات أخرى طيلة المفاوضات .لقد أخذت تظهر بوادر الحل النهائي بعد إقتناع ديغول أن الحل الحقيقي له طريق واحد هو التفاهم مع الجبهة وفي 8 أفريل 1961 أدلى ديغول بتصريح جديد غيرمسبوق من طرف الحكومة الفرنسية قائلا:"لتحقيق مبدأ تقرير المصير ،لابد من إبرام اتفاق أولا بين الحكومة والأفراد السياسيين الجزائريين وبالأخص مع ممثلي التمرد الذين تؤيدهم أغلبية الشعب الجزائري.."وهذا دليل قاطع على إعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وان لم يكن معترفا بها صراحة غير أنه ضمنيا يعتبر إعتراف.لقد كان مفهوما تماما عند الفرنسيين بأن الجبهة هي الممثل الوحيد للجزائر

---

[1]- Maurice Vaisse ,Op,cit .p462.

[2] -بن يوسف بن خدة،**شهادات ومواقف**،المصدر السابق،ص352.

بدليل إصرارهم على التفاهم معها حول المستقبل.[1]

2-سلبيات الإتفاقيات:

إن النتائج السلبية لاتفاقيات إفيان قليلة ومحدودة وليست بضرر كبير لان السيادة الكاملة التي تم الحصول عليها بمقتضى تلك الاتفاقيات تسمح بمعالجتها وإزالتها،وفي نفس الوقت فان هذه السلبيات على قلتها وضعف ضررها تمثل دفاعا من العدو حتى لا يبدوا في مظهر المهزوم وحتى يرضي أصحاب الأقدام السوداء المعتدلين منهم ،وباقي أفراد الجالية الأوروبية الذين يقررون البقاء في الجزائر أو مغادرتها على السواء.ومن هذه النتائج السلبية.

2-1 – عدم ذكر الإتفاقية الجالية الجزائرية بفرنسا وحقوقها ومشاكلها والتي كان من المفروض أن تعالج هذه النقطة وتقر لها بحقوقها كما فعلت بالجالية الفرنسية بالجزائر ،فقد دافعت عنهم الاتفاقيات وحاولت أن توفر لهم بعض الإمتيازات لحمايتهم ،وحماية ممتلكاتهم ومستقبلهم بالجزائر .إذ نصت الاتفاقية على حقهم في الاحتفاظ بالجنسية المزدوجة الفرنسية والجزائرية لمدة ثلاث سنوات ثم يخيرون بعدها بين واحدة منها واستعمالهم للغة الفرنسية في جميع معاملتهم وعلاقاتهم مع القضاء والإدارة كما نصت على حقهم في الدخول والخروج ببطاقة شخصية أو جواز سفر.

2-2 التعاون في ميدان المعادن والبترول والغاز، حيث حصل الفرنسيون على امتيازات كثيرة. فقد نص الاتفاق على اعتراف الجزائر بكل الحقوق المكتسبة الخاصة بعقود المناجم،والنقل التي منحتها فرنسا طبقا لقانون نفط الجزائر قبل تقرير المصير ،والمتمثلة في الأمور التالية:

- تصريحات الحفر عن المعادن.
- تصريحات التنقيب .
- التصريحات المؤقتة للاستغلال .

---

[1] – صالح بلحاج ،المرجع السابق،ص423.

- امتيازات الاستغلال والاتفاقات الملائمة لذلك.

- الموافقة على مشروعات اعمال نقل الهيدروكاربور،والتصريحات الخاصة بالنقل.

ويقصد بقانون نفط الصحراء:

- مجموع النظم المختلفة للتنقيب،والاستغلال ،والنقل المطبقة يوم وقف اطلاق النار.

- حقوق والتزامات حاملي الاسهم والنقل ،وحقوق الاشخاص المعنويين والحقيقيين الممنوحة لهم من طرف فرنسا.

وفي هذا الميدان:

- يمارس حملة من الأسهم حقوقهم في النقل والإنتاج ،والتامين في مراكز الإنتاج.

- يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه حقهم في البيع والتصرف في الإنتاج والتصدير.

- تمتنع الجزائر عن أية خطوة ترفع التكاليف،أو تضع عقبة أمام ممارسة الحقوق السابق،ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنيين لأصحاب عقود المناجم والنقل أو شركاؤهم،أو المشروعات التي تعمل لحسابهم.

- تمنح الجزائر خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم الأولوية للشركات الفرنسية بشان منح تراخيص التنقيب،والاستغلال،عند تساوي العروض المقدمة من غيرها.

- تمتنع الجزائر عن إلحاق الضرر والخسارة بالشركات الفرنسية والمساهمين فيها،في التنقيب والاستغلال والنقل للبترول والغاز.

- تؤكد الجزائر تمامية الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها فرنسا،المتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير النفط.ويبقى نظام هذه الامتيازات على ماكان عليه عند وقف إطلاق النار.[1]

---

[1] - يحي بوعزيز،**محتويات اتفاقيات افيان**،المرجع السابق،ص78.

2-3 التعاون التقني والثقافي:

نصت المادة الأولى من"إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الثقافي" على أن فرنسا تلتزم بقدر إمكاناتها بتوفير الوسائل الضرورية للجزائر لمساعدتها بغرض تطوير التعليم،التكوين المهني والبحث العلمي في الجزائر ، وهي تعمل لترسيخ اللغة الفرنسية على حساب اللغة القومية العربية .وهو ما يلاحظه كذلك في موضوع التبادل التقني .[1]

2-4- إعلان الاتفاق في المسائل العسكرية:

حصلت فرنسا على عدة إمتيازات، حيث نصت على أن تمنح الجزائر لفرنسا على سبيل الإيجار حق إستخدام الميناء البحري والجوي ،في المرسى الكبير لمدة 15 عاما قابلة للتجديد ،إبتدءا من يوم تقرير المصير ،وتعهد بأن تمنح لفرنسا المعدات والتسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة في المنطقة المحيطة بها بمراكزها وقراها.

وتستخدم فرنسا لمدة خمس سنوات المواقع التي تحتوي على منشات عين اكر ،ورقان ، ومنشات بشار و حماغير،كما ترخص الجزائر لها بالمرور البري والجوي وتستخدم لمدة خمس سنوات مطارات بشار،ورقان،وعين أمقل، وتحصل على تسهيلات الهبوط والتموين،والإصلاح في مطارات بوفاريك،وعنابة لمدة خمس سنوات.

5- السماح لفرنسا بمواصلة تجاربها الذرية في قاعدة رقان جنوب أدرار .

6-عدم صياغة نصوص اتفاقية إفيان باللغة العربية والاكتفاء بالنص الفرنسي علما ان اللغة العربية هي إحدى مظاهر السيادة .[2]

وإذا نظرنا من زاوية أخرى نجد أن هذه التنازلات من قبل الجانبين أنها أمر شكلي فمن باب المظاهرة فقط ،فديغول تمسك بتلك القضايا لحفظ ماء الوجه لان نقل السلطات مباشرة إلى الجبهة كان من

---

[1] - يحي بوعزيز،**ثورات الجزائر** ،المرجع السابق،ص342.

[2] - عبد المجيد بلخروبي،المرجع السابق ،ص218.

شانه أن يضفي على العملية طابع الهزيمة الواضحة ويسئ إلى كبرياء الرئيس الفرنسي .مايؤكد هذا أن ديغول كان مقتنعا بنتائج الاستفتاء وباستقلال الجزائر ولو لم يكن متيقنا من ذلك لما أصر على التفاوض مع الجبهة حول مستقبل العلاقات بين البلدين.[1]

كما أن الجانبين يدركان أن النصوص التي سيقومان بوضعها لن تطبق لعشرات السنين القادمة وأن مستجدات سوف تظهر وتؤدي إلى تجاوز بعض أحكامها وتعديلها وهذا مايؤكد الواقع فبعد استقلال الجزائر تم تأميم الكامل للأراضي في أكتوبر 1963 كما تم تأميم المؤسسات المالية وتأميم المناجم وقطاع المحروقات ،جلاء القوات الفرنسية1964.

خامسا:المواقف المختلفة حول اتفاقيات افيان.

بعد توقيع هذه الاتفاقية يوم 18 مارس 1962،بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية ،كانت هناك ردود أفعال قوية سواء على الصعيد الداخلي والخارجي تميزت بين التأييد والرفض:

أولا- الموقف الداخلي الوطني:

1-الإتجاه المتحمس لاتفاقيات إفيان:

مثل هذا الإتجاه الحكومة المؤقتة (من فرحات عباس إلى بن يوسف بن خدة) اعتبر هذا الحدث إنتصارا كبيرا لأن الأهداف التي جاءت في نداء أول نوفمبر 1954 قد تحققت،ورغم أن ذلك تطلب وقتا طويلا وتضحيات جساما فأن إسترجاع السيادة الوطنية والوحدة الترابية وبغض النظر عن الإشكالات الأخرى كإرتباط الجزائر بفرنسا من خلال التعاون الثقافي والإقتصادي.[2]

---

[1] – يحي بوعزيز،**محتويات اتفاقيات افيان**،المرجع السابق،ص79.

[2] – محمد العربي الزبيري،**عشية وقف اطلاق النار بالجزائر**،مجلة الفكر السياسي ،منشورPdF ،ص152.

2- الإتجاه المتحفظ:

ويمثل الذين اكتفوا بالتصويت على الاتفاقيات بالوكالة ،ويرى أنها تستجيب على الأقل لمطالب الشعب الجزائري في تحقيق الحرية والاستقلال ولا يمكن تحقيق أكثر من ذلك.

3- الإتجاه الثوري المعارض:

ويمثل قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني،هذا الإتجاه عارض الاتفاقيات واعتبرها لاتستجيب لعظمة الثورة والتضحيات الجسام التي بذلها الشعب الجزائري،وإنهاء عقود ادغان.

وتسليم للمرجعية الفرنسية.لقد استطاع الاتجاه الأول في الأخير التصويت لصالح الاتفاقيات ووقف إطلاق النار بالرغم من غياب 22 عضوا من مجموع 71 عضوا ،وحضور 33عضوا فقط ،ختصة بعد تصويت القادة الخمسة لصالح الاتفاقية .[1]

4- الموقف الشعبوي:إهتز الشعب الجزائري في كافة التراب الوطني للنصر الذي حققته

والنهاية السارة التي انتهى بها كفاحه البطولي المرير طوال سبع سنوات فعبر عن ذلك بمظاهرات سلمية عارمة قادها في مختلف المدن الكبرى والصغرى ،بل وحتى في القرى

والمداشر ،ضمت هذه المظاهرات طبقات مختلفة من الشعب الجزائري تجارا،وفلاحين،وعمالا ومع ذلك كانوا جميعا في مستوى واحد من التعقل والرزانة والهدوء فلم تجرفهم العواطف الصافية وهم يحتفلون بأعظم إنتصار واكبر خطوة نحو الحرية التي حرموا منها طوال قرن وثلث قرن.[2]

ثانيا- الموقف الفرنسي:

منذ بداية الثورة التحريرية حاول أنصار الجزائر فرنسية بكل الوسائل تحقيق حلمهم ،إلا أن ضغط الثورة جعل فرنسا تدخل في أزمات متعددة كادت أن تؤدي بها إلى حرب الأهلية ،مما جعل ديغول يدرك

---

[1] - نورالدين حاروش،المرجع السابق،ص354.

[2] - جريدة المجاهد،**في الجزائر بعد إيقاف القتال**،المصدر السابق ص332.

خطر الثورة على فرنسا ويدخل في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني لإنقاذها وهذا ماتحقق له من خلال الوصول إلى اتفاقيات ايفيان ووقف إطلاق النار،وقد أيد الشعب الفرنسي ديغول في إيجاد مخرج للقضية الجزائرية ،بل أصبح في السنوات الأخيرة للحرب يطالب بالإسراع في إنهائها ،خاصة وان استنزاف طاقات فرنسا المادية والبشرية انعكس بصفة مباشرة على الشعب الفرنسي،فديغول أدرك أن تقرير المصير هو السياسة الوحيدة والمشرفة لفرنسا والمخرج الوحيد الممكن.هذه السياسة تبناها رئيس الجمهورية وأقرتها الحكومة والبرلمان.

إن المعمرين والجيش الفرنسي في الجزائر وقفوا ضد الحكومة الفرنسية في مفاوضاتها مع جبهة التحرير الوطني ،وقد حاولت منظمة الجيش السري الفرنسية القيام بانقلاب عسكري ضد ديغول من طرف الجنرالات :سالان وشال وراؤول وموريس ،وبالرغم من الاتجاه المعارض لاتفاقيات إفيان سواء من طرف بعض الأحزاب الممثلة داخل البرلمان أو الصحافة الموالية لها والتي وصفتها بأنها استسلام دون هزيمة ،إلا أن الشعب الفرنسي صوت لصالح الاتفاقيات وبنسبة 91بالمائة وذلك في استفتاء جرى 1962/04/08.[1]

ثالثا- الموقف الدولي:

إهتز العالم لوقف إطلاق النار في الجزائر ،وتظاهرت الجماهير في البلدان العربية وبلدان أخرى من العالم تهتف بحياة الجزائر واستقلالها في حماس منقطع النظير،وانطلقت الألسن والأقلام تعبر عن الفرحة العارمة بمختلف اللغات ،وظلت البرقيات من مختلف الهيئات والمنظمات ورؤساء الدول والملوك تتهاطل طيلة شهر على رئاسة الحكومة المؤقتة ،ومراكز بعثاتها في مختلف أرجاء العالم،وفيما يلي صورة مصغرة مقتضبة عن أهم أصداء الحدث:

[1] – موريس الي:**الجزائر واتفاقيات افيان**،ترجمة احمد بن محمد بكلي،دار القصبة ،الجزائر،2008،ص64

1- على المستوى العربي:

إعتبرت الدول العربية الاتفاقيات انتصارا للشعب الجزائري والأمة العربية على السواء نظرا لخصوصية هذه الحرب وطابعها الديني.

1-1-دول المغرب العربي :أيدت حكومات وشعوب بلدان المغرب العربي الاتفاقيات وتقرير المصير للشعب الجزائري باعتبارها من اكبر البلدان التي تحملت عبئا كبيرا من التضحيات إلى جانب الشعب الجزائري ،فقد **صرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة** عاقب الإعلان عن وقف إطلاق النار بمايلي:"**انه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي ،هذا الذي أعلن فيه وقف القتال بعد كفاح مرير دام أكثر من سبع سنوات شنه الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان**"

أما تصريح **الملك المغربي الحسن الثاني** ،فقد قال:"**انه ليوم أتمنى أن يكون والدنا المأسوف عليه قد عاشه بصفة خاصة لأنه يفتح الباب في وجه تطور تاريخي**"

ليبيا:ما إن أعلن إيقاف القتال بعد زوال 19مارس 1962 ،حتى بدأت الجموع من مختلف الفئات تتوافد إلى إدارة ثورة الجزائر الجزائرية ،ونظمت مظاهرات شعبية ضخمة أعرب فيها الشعب الليبي عن فرحته لإعلان وقف القتال في الجزائر هاتفين بحياة الثورة الجزائرية المنتصرة وأرسل الوزير الأول الليبي برقية تهنئة للرئيس بن يوسف بن خدة ضمنها أصدق عواطفه وتهانيه القلبية.

1-2- دول المشرق العربي:

مصر:كانت مصر من بين الدول السباقة في تقديم أشكال الدعم والمساندة للثورة الجزائرية منذ

إندلاعها إلى غاية وقف إطلاق النار،فقد صرح الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالمناسبة:"إن قرار وقف القتال الذي انتظرناه طويلا يفتح الطريق للتقارب بين فرنسا والثورة العربية،وهولا يعني نهاية الكفاح بل بدايته الحقيقية لان عودة السلم تشكل أعظم مسؤولية للأمم الثائرة" .[1]

[1] - جريدة المجاهد،**الاصداء العالمية** .المصدر السابق.ص337.

الأردن:على إثر توقيع الجزائر لاتفاقية وقف النار مع فرنسا في مارس 1962 ،أرسل **الملك حسين برقية** تهنئة إلى رئيس الحكومة الجزائرية .أعرب له فيها عن تهانيه القلبية الخالصة على ماحققه الشعب الجزائري وقيادته من انجاز رائع في سبيل الحرية والاستقلال في هذه المرحلة من نضاله واعتبر الملك ذلك شعلة مضيئة في سماء العروبة ودليلا ساطعا على انبثاق فجر جديد لأمة العرب في رحلتها لتحقيق أمانيها وأهدافها في الحرية والوحدة والحياة الأفضل. [1]

العراق:أعرب السيد جواد وزير الخارجية العراقي عن أحر تهانيه باسم الشعب والحكومة العراقية وحيا بطولة الشعب الجزائري لهذا النصر العظيم.[2]

1-3-على المستوى الإفريقي :كان للثورة الجزائرية دورا حاسما في استقلال العديد من الدول الإفريقية ،حيث اضطر رئيس وزراء الحكومة الفرنسية سنة 1960 إلى إعطاء استقلال 12 بلدا إفريقيا والتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية التي زادت أعباءها على فرنسا ،وبذلك فقد كان رد فعل البلدان الإفريقية مؤيدا لاتفاقيات واعتبرتها انتصارا عظيما لإفريقيا كلها،والتي أصبحت تعتبر الثورة الجزائرية نموذجا للنضال والكفاح.[3]

3-على الصعيد الخارجي:

لاقت اتفاقيات ايفيان تأييدا ودعما كبيرين على الصعيد الدولي وخاصة من طرف البلدان والحركات المناهضة للاستعمار والامبريالية واعتبرتها انتصارا لها ولشعوبها.

---

[1] - عمر صالح العمري،**موقف الاردن في الصحافة الدولية**،وزارة المجاهدين ،الجزائر2008ص400-401.

[2] - احمد جرجيس سليمان خندي، **الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي(1954-1962)**،دار الامة،الجزائر،2010ص118.

[3]- يحي بوعزيز ،**مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2009، ص.393.

1- كوبا

أعرب الرئيس الكوبي فيدال كاسترو من خلال رسالته التي وجهها إلى بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بان الشعب الكوبي تابع باهتمام بالغ مراحل المفاوضات

مع فرنسا وقد تضامن الشعب الكوبي مع نضيره الجزائري طيلة فترة الكفاح ،وان كوبا دائما مع الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية العالمية وان انتصار الجزائر على هذه القوى هو انتصار كوبا.

2- الصين:

أرسل الرئيس الصيني شو أين لاي برسالة مؤيدة الاتفاقيات والتي اعتبرتها انتصارا للشعب الجزائري وانتصارا أيضا للشعب الإفريقي وان انتصار الشعب الجزائري هو انتصار للشعب الصيني والانتصار المشترك لشعوب إفريقيا ولأسيا ،ويضيف قائلا إن الصين أيدت ووقفت دائما إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد المستعمر من اجل استعادة استقلاله.

3- يوغسلافيا:

إعتبر الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو أن إتفاقيات إفيان مساهمة عظيمة في تحقيق السلام والتسوية السلمية للمشاكل المتنازع عليها في العالم،وقد أرسل في هذا الصدد ببرقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بن يوسف بن خدة يوم 19 مارس 1962 يقول فيها:"...سيقضي هذا الاتفاق ليس فقط إلى تعاون ودي بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي ،بل أنه علاوة على ذلك سيكون عاملا قويا لتحقيق السلام والتطور السلمي الهادف إلى تحقيق تطلعات شعوب إفريقيا،وهو كذلك مساهمة عظيمة في إقرار السلام والتسوية السلمية للمشاكل المتنازع عليها بصفة عامة ".[1]

[1] – بن يوسف بن خذة **اتفاقيات افيان**،المصدر السابق،ص65-67.

4- الاتحاد السوفياتي:

إعتبر الرئيس السوفياتي خروتشوف أن هذه الاتفاقيات انتصارا تاريخي للشعب الجزائري .وبهذه المناسبة أرسل برقية تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية جاء فيها:

"بإسم شعوب الإتحاد السوفياتي وبإسم الحكومة السوفياتية وبإسمي الخاص أن أهنئ بكل حرارة الشعب الجزائري والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأهنئكم شخصيا بهذا الانتصار الكبير ،إن شعوب الإتحاد السوفياتي وكل أصدقاء الجزائر ممتلئون إعجابا بشجاعة وبطولة الوطنيين الجزائريين الذين لم يتوقفوا أمام أية تضحية للدفاع عن حقهم المقدس في الحرية الوطنية واستقلالا لوطن وقد كانوا على يقين بان القضية العادلة التي كافح الشعب الجزائري من أجله خلال أعوام طويلة ستنتصر وان سلاسل النير الإستعماري التي حاول الإستعماريون أن يبقوا الشعب الجزائري تحتها ستتكسر إلى الأبد.

إن كل الذين يحبون قضية الحرية واستقلال الشعوب يهنئون أنفسهم ويبتهجون بهذا النصر الذي أحرز بأغلى الأثمان ولنقل التضحيات ،لعد أراق الوطنيون الجزائريون الأمجاد الذين يكافحون باستمائه وصمود ضد القوات الإستعمارية المسلحة حتى الادقان كثيرا من الدماء وبذل الشعب الجزائري كثيرا من التضحيات خلال الكفاح من اجل الحرية الوطنية قبل أن ينجح في غرس علم الدول الجزائرية فوق تراب الوطن.

إن الشعب الجزائري قد قدم بكفاحه البطولي ضد الاستعماريين مساهمة جبارة للقضية المشتركة لتصفية الاستعمار وتطبيق قرار الأمم المتحدة حول منح الاستقلال للأقطار العربية والشعوب المستعمرة .....والشعب السوفياتي يتمنى بصدق لشعب الجزائر انتصارات كبرى في بناء وتدعيم دولة وطنية مستقلة في إطار التطور الاقتصادي والثقافي لوطنه"

5- الولايات المتحدة الأمريكية:

اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية إن الإتفاق الفرنسي الجزائري يشكل قاعدة متينة لإقامة علاقات ودية مثمرة بين الجزائر وفرنسا .وأصدر البيت الأبيض تصريحا عن وقف القتال جاء فيه:إن إتفاق وقف

القتال بين فرنسا وجبهة التحري الوطني قرار تاريخي أصبح ممكنا بفضل الصفات الممتازة من الشعور بالمسؤولية التي أظهرها كلا الجانبيين المعنيين".[1]

المبحث السادس:استقلال الجزائر:

بعد إستشارة الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية حددت الهيئة التنفيذية في أول جويلية 1962 م تم رسم هذا التاريخ في لقاء تم بين لويس جوكس وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية وسعد دحلب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة .وفي يوم 8 جوان 1962 ألقى الجنرال ديغول خطاب موجه إلى الشعب الجزائري والى الشعب الفرنسي يقول فيه:" **بعد 23 يوما سيصادق الشعب الجزائري من خلال الاستفتاء على اتفاقيات افيان وسيرسم الاستقلال والتعاون مع فرنسا... وستفتح مرحلة جديدة من العلاقات بين الجزائر وفرنسا وسيفتح فصل جديد لإنتصارهما وذلك نتيجة لقرار حر واتفاق معقول بين الشعبين ...**"[2]

إن السؤال الذي طرح على الشعب الجزائري في الاستفتاء جاء كما يلي:"هل تريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة ومتعاونة مع فرنسا في إطار الشروط التي حددتها تصريحات 19مارس1962؟

نتائج الإستفتاء كانت كالتالي:

عدد الناخبين المسجلين 6.549.736

عدد المصوتين:6.017.680

عدد الأصوات المعبر عنها5.992.115

عدد المصوتين بنعم:5.975.581

عدد المصوتين بلا :16.534

---

[1] – جريدة المجاهد، **الاصداء العالمية**، المصدر السابق ص337.

[2] – بوعلام بن حمودة،المرجع السابق،ص586.

فهكذا صوتت الأغلبية

الساحقة من الشعب الجزائري على الإستقلال.[1]

قد وقع على هذه النتائج أعضاء اللجنة الوطنية للمراقبة :

الرئيس:قدور ساطور

الأعضاء:الهادي مصطفاوي.عماربن تومي.عبد اللطيف رحال.احمد هني. ALexandre ChauLet.Jean Guyot

أعلنت النتائج الرسمية يوم 3جويلية1962،في اليوم نفسه وجه ديغول رسالة الى رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس وذلك بواسطة المحافظ السامي Christian Fouchet

تؤكد هذه الرسالة :" **إن فرنسا سجلت نتائج إستفتاء أول جويلية 1962 وتطبيق تصريحات 19مارس 1962 فإعترفت باستقلال الجزائر** "وتضيف هذه الرسالة ان الصلاحيات المتعلقة بالسيادة في الجزائر حولت منذ اليوم الى الهيئة التنفيذية المؤقتة بالجزائر.

أفاد عبد الرحمان فارس بإستلام رسالة الرئيس ديغول وسجل الاعتراف الرسمي بإستقلال الجزائر من طرف الجمهورية الفرنسية وصرح بأنها إستلم الصلاحيات المنوطة بالسيادة في التراب الجزائري.

يوم3جويلية 1962 أنزل العلم الفرنسي من طرف جنود فرنسيين في ساحة Rocher Noir (بومرداس)ورفع مكانه العلم الجزائري من طرف شاب من الكشافة الاسلامية الجزائرية ومجاهد من المجاهدين.وفي نفس اليوم أعلن عن فتح الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية .[2]

---

[1] – عمار عمورة،**موجز في تاريخ الجزائر**،دار ريحانة ،الجزائر،2002،ص209.

[2] – بوعلام بن حمودة،المرجع السابق،ص587.

خـــاتمة

تكمن أهمية النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث العلمي ،في كونها نسبية وقابلة للمراجعة على ضوء المعطيات الجديدة التي يمكن للباحث أن يحصل عليها.وفي هذا السياق ،يمكن من خلال ماسبق عرضه ومناقشته في مختلف فصول هذه الدراسة إستخلاص النتائج الآتية:

أولا:كانت جبهة التحرير الوطني مدركة أن الحل النهائي للقضية الجزائرية ،لن يتم إلا بواسطة المفاوضات ،لذا اقترحت هذا المبدأ "التفاوض" على السلطات الفرنسية في بيان أول نوفمبر 1954،كما قدمت في ميثاق مؤتمر الصومام 1956 عروضا من اجل السلام.غير أن تعنت السلطات الفرنسية واستكبارها وإعتبار أن الجبهة عصابات وفلاقة...ورفضها لمبدأ التفاوض أصلا وتصريحات ساستها بأن التفاوض الوحيد هو الحرب .جعل الجبهة تلجأ إلى حمل السلاح وإجبار العدو على الجلوس إلى مائدة المفاوضات .

ثانيا:لقد سعت قيادة الثورة إلى إسماع وطرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية ،من أجل إبطال فكرة خرافية بأن الجزائر فرنسية وأنها قضية من القضايا الداخلية لفرنسا.كما عملت على كسب تأييد ودعم دول الكبرى وجعلها تضغط على فرنسا لتستجيب للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني وهذا ما تحقق فعلا بتسجيل الجبهة حضورها الأول في مؤتمر باندونغ 1955 وكانت خاتمة هذا الجهد المبذول وتسجيلها في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعتبرت قضيتها قضية عالمية وكانت من قرارات هذه الأخيرة "الجمعية العامة"الإعتراف بحق الشعب الجزائري في حقه في تقرير مصيره .وطلب من السلطات الفرنسية التفاوض مع الجبهة.

ثالثا:لقد أدركت السلطات الفرنسية أن القوة العسكرية على قدر أهميتها لن تقضي على الثورة .ولذلك لجأت إلى سلاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفائدة السكان الجزائريين لاحتواء جبهة التحرير الوطني ودفع الجماهير إلى نبذها إلا أن تلك الإصلاحات لم تحقق غرضها .ولهذا تسببت الثورة في تفاقم أزمة النظام السياسي الفرنسي،وبلغت الأزمة ذروتها في ربيع 1958 لما تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر على السلطات الدستورية الشرعية وأكرهها على ترك مكانها للجنرال ديغول تحت تهديد الإنقلاب العسكري وهو أخطر تهديد بالنسبة لبلد ديمقراطي .

رابعا:إتخذ ديغول مجموعة من الإجراءات بغرض على الجزائريين مزايا المواطنة الفرنسية وعرض على الجبهة ما سماه بسلم الشجعان وهو إستسلام مقنع مقابل وعود بالعفو وبإعادة إدماج الثوار في الحياة الاجتماعية والسياسية الجزائرية .فرفضته جملة وتفصيلا .لقد أدرك الجنرال ديغول انه يستحيل الحفاظ

على الجزائر الفرنسية على النمط القديم والتي أطلق عليها "جزائر بابا"وكان يملك تصورا خاصا به ،بإمكانية حل المعضلة الجزائرية على أساس الجزائر الجزائرية وهي جزائر تتمتع باستقلال ذاتي واسع وترتبط إرتباطا وثيقا بفرنسا،إن ثقة ديغول بهذا المشروع بتكوين جزائر جزائرية جعلته يعلن إعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم بواسطة إستفتاء عام يخير خلاله الناخبون بين الانفصال أو الفرنسة أو حكم الجزائريين بالجزائريين أي الإستقلال الذاتي الواسع .

خامسا:لقد شكلت نتائج إستفتاء تقرير المصير المنطلق الحقيقي لحل المشكلة الجزائرية حيث أن الجنرال ديغول إستخلص منها كثيرا من العبر مفادها انه لايمكن إيجاد حل للمعضلة الجزائرية بمعزل عن الإتفاق مع جبهة التحرير الوطني.وبذلك وجد نفسه أمام خيار طالما إستبعده خيار محفوف بالمخاطر يتطلب تنازلات على رأسها القبول بمبدأ الإستقلال إذا قرر الناخبون الجزائريون ذلك لقد مهد هذا الخيار الطريق لحل تفاوضي للمعضلة الجزائرية.

سادسا:لقد كانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية عسيرة وشاقة ومعقدة ومتشعبة.ولم يكن سهلا على الطرفين أن يتوصلا إلى حل توافقي نظرا لتناقض منطلقات وأهداف وإستراتيجية كل منها ،فجبهة التحرير الوطني لم يكن واردا بالنسبة لها التنازل عن قضايا أساسية وهي:الإعتراف بالإستقلال الوطني،جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وحدة التراب الجزائري ووحدة الشعب الجزائري وفي مقابل ذلك أبدا استعداده لتقديم تنازلات معقولة في قضايا تتعلق بمستقبل المستوطنين الأوروبيين ومصالحهم ومطالب الحكومة الفرنسية في المجالات الاقتصادية والثقافية في الجزائر المستقلة كتعبير عن رغبتها في وضع حد لماسي الحرب .

سابعا: كانت إتفاقيات إفيان خاتمة جهاد مرير خاضه الشعب الجزائري لأكثر من سبع سنوات من الثورة في مواجهة أعتى نظام استعماري فبالرغم من القيود التي تضمنته هذه الإتفاقية في مختلف المجالات الإقتصادية بوجه خاص كانت التسوية ضرورية بل الوحيدة والممكنة لتلك الفترة ،غير أن هذه النقائص تم تجاوزها بعد الاستقلال فقد استعادت الدولة الجزائرية سيادتها تدريجيا .وهذا مايؤكد ايضا على أن الشعب الجزائري قد كافح من أجل الإستقلال ولم يمنحه ديغول كهدية للشعب الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. الأشرف مصطفى:**الجزائر والأمة** ترجمة:حنفي بن عيسى،دار القصبة،الجزائر،2007.
2. بجاوي محمد :**الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)**ترجمة:علي الخشن ط دار الرائد الجزائر،2005.
3. بن بلة أحمد : **مذكرات**، ترجمة: العفيف الأخضر، منشورات الآداب، بيروت، بدون سنة.
4. بن خدة بن يوسف : **اتفاقيات إيفيان**، ترجمة: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
5. بن خدة بن يوسف : **مواقف و شهادات**، دار النعمان، الجزائر، 2007.
6. بورقعة لخضر : **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.
7. جرمان عمار: الحقيقة، **مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال**، دار هومة، الجزائر، 2007.
8. دحلب سعد : **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر 1986.
9. ديغول شارل : **مذكرات الأمل**، ترجمة:سموحي فوق العادة،منشورات عويدات،بيروت-باريس،1968.
10. عباس فرحات: **ليل الاستعمار**،منشورات الوكالة الوطنية الجزائر 2005.
11. فارس عبد الرحمان: **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965**، دار القصبة، الجزائر،2007.
12. لونغ أوليفي : **الملف السري إتفاقيات إيفيان**، ترجمة: أوذاينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012.
13. مالك رضا: **الجزائر في إفيان، تاريخ المفاوضات السرية**، دار الفارابي، لبنان، 2003.
14. المدني أحمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001،
15. المدني أحمد توفيق :**مذكرات: حياة كفاح**، الجزء الثالث، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر،2010.
16. ملاح عمار :**محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

قائمة المراجع:

17. الي موريس:**الجزائر وإتفاقيات إيفيان**،ترجمة:احمد بن محمد بكلي،دار القصبة،الجزائر،2008.

18. أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

19. صالح بلحاج :**تاريخ الثورة الجزائرية**،دار الكتاب الحديث ،الجزائر، 2010.

20. بلخرومي عبد المجيد: **ميلاد الجمهورية الجزائرية و الإعتراف بها**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011.

21. بلعربي خالد ، **تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، دار الألمعية، الجزائر، 2010.

22. بلقاسم مولود قاسم نايت: **ردود الفعل الأولية داخليا و خارجا على غرة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007.

23. بلقاسم محمد و آخرون:**القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954- 1962**، سلسلة مشاريع البحث، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007.

24. بلاح بشير:**تاريخ الجزائر المعاصرة**،الجزء الثاني،دار المعرفة،الجزائر،2010.

25. نبيل أحمد بلاسي: **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1990.

26. **بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر،2012.**

27. بوحوش عمار ، **التاريخ لسياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار المغرب الإسلامي، بيروت،1997.

28. بوعزيز يحي ، **ثورات الجزائرفي القرن العشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر،2009.

قائمة المصادر والمراجع:

29.بوعزيز يحي ،**محتويات اتفاقيات افيان**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1995.

30.بوعزيز يحي ، **من وثائق جبهة التحرير الوطني**، ج 2، دار الأمة، الجزائر، 2008.

31.بوعزيز يحي :**مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**،عالم المعرفة، الجزائر،2009.

32.بورغدة رمضان : **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر،2012.

33.بوضربة عمر :**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، دار الحكمة، الجزائر،2010.

34.تمشباش محمد : **بحوث من أعماق أحداث الثورة التحريرية 1954**، دار علي بن زيد، الجزائر، 2013.

35.جويبة عبد الكامل : **الثورة الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة(1954- 1958)**، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.

36.جندي أحمد جرجيس سليمان:**الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث الاشتراكي(19954-1962)**،دار الامة،الجزائر،2010.

37.جغابه محمد:**بيان أول نوفمبر 1954**، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر،2010.

38.حاروش نورالدين :**مواقف بن يوسف بن خدة**،دار الأمة ،الجزائر،2011.

39.خليفي عبد القادر: **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830- 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

40.دبش إسماعيل:**السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**،دار هومة الجزائر 2005.

41.الديب فتحي: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط 2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990.

قائمة المصادر والمراجع:

42. الزبيري محمد العربي : **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر ،2007.

43. العمامرة سعد بن البشير: **هواري بومدين 1932-1978**، قصر الكتاب ،الجزائر، 1997.

44. عباس محمد: **نصر بلا ثمن ،الثورة الجزائرية (1954 -1962)**دار القصبة الجزائر2007.

45. عباس محمد : **دوغول... والجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007.

46. عباس محمد الشريف: **من وحي نوفمبر**، دار الفجر، الجزائر، 2005.

47. العسيلي بسام ، مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010

48. علوان محمد ، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957- 1958)**، ترجمة علي تابليت، دار الكرامة، الجزائر، 2004.

49. عمراني عبد المجيد : **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الشهاب، الجزائر، دون سنة.

50. غربي الغالي: **فرنسا و الثورة الجزائرية، 1954 – 1958**، غرناطة، الجزائر، 2012.

51. أحمد سعيود:**العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر،2008.

52. شارل أنري فافرود: **الثورة الجزائرية**، ترجمة عبد الرحمن سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

53. قنان جمال : **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، المجلد الرابع، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2009.

54. صالح لميش:**الدعم السوري للثورة الجزائرية**،دار بهاء الدين ،الجزائر،2010.

55.منصور احمد: **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009.

56.المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، **تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830- 1962**، دار هومة، الجزائر، 1998.

57.منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **الأسلاك الشائكة المكهربة**، دار هومة، الجزائر، 1998.

58.مقلاني عبد الله: **دور المغرب العربي و إفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ج 1، دار السبيل للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

59.**النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005.

60.هشماوي مصطفى ،**جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة الجزائر، 2010.

61.الواعي محمد ، **مراحل الاتصالات و المحادثات و المفاوضات السرية و العلنية و الرسمية بين قادة الثورة و الحكومة الفرنسية في الداخل و الخارج**، إنتاج جمعية أول نوفمبر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

ثالثا-قائمة المصادر والمراجع الاجنبية:

62. Nezzar Khaled ,Journal deguerre Algèrie(1954-1962),Editions ANEP,Alger, 2004

63. tigiua Mahamed ,**L'Algèrie en guerre** Officedes publication universitaires,Alger,2007.

64. Vaisse Maurice,Vers La pase en ALgèrie les negotiations d'Evian dans les archives diplomatique francaises,15janvier 1961-29jiun 1962.Algèrie.2012.

رابعا- الرسائل الجامعية:

65.سيد علي أحمد مسعود ، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا و تنظيميا (1960-1961)**، إشراف: محمد العربي الزبيري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2002/2001.

66.شلي أمال ،**التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية(1954-1956)**،اشراف:عبد الكريم بوصفصاف،رسالة لنيل شهادة الماجستير،قسم التاريخ،جامعة باتنة، 2006/2005.

67.شوقي عبد الكريم ، **دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية(1954- 1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ،جامعة الجزائر،2002/2001.

68. العايب معمر ،**العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية(1942-1962)**، إشراف:يوسف مناصرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ ،جامعة تلمسان،2009/2008.

خامسا:الجرائد والمجلات:

69.**جريدة المجاهد**،اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني:

- قصة التفاوض، ج3،1961/03/27.
- من باندونغ أفريل 1955 الى كاناكوي،ج4،العدد166.
- بيان وفد التفاوض،ج4،20مارس1962.
- في الجزائر بعد ايقاف القتال1962/03/20.
- الأصداء العالمية1962/03/20.

70. **مجلة المصادر**:منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954.الجزائر.

- بومالي أحسن: أدوات الدبلوماسية اثناء ثورة التحرير الجزائرية ،العدد16(السداسي2-2007).
- سعد الله عمر :**الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**،العدد14،السداسي 2-2006.

71.**مجلة الذاكرة:**

ملف خاص بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذاكرة :العدد الثالث(خريف1995) .

72.**مجلة الفكر السياسي**:

محمد العربي الزبيري،**عشية وقف إطلاق النار بالجزائر**،مجلة الفكر السياسي ،منشورPdF .

ملاحـــق

ملحق رقم : 04

إفيان I، 20 أيار/ماي، 1961: من اليسار إلى اليمين، في الصف الأول: بنْ يحيى. دحلب، بومنجل، منجلي، فرنسيس، كريم، بولحروف وقائد.

المصدر: رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، "تاريخ المفاوضات السرية" ،1956–1962، دار الفارابي ،بيروت لبنان ،2003 ،ص 268.

ملحق رقم : 03

الجزائر في «إفيان»

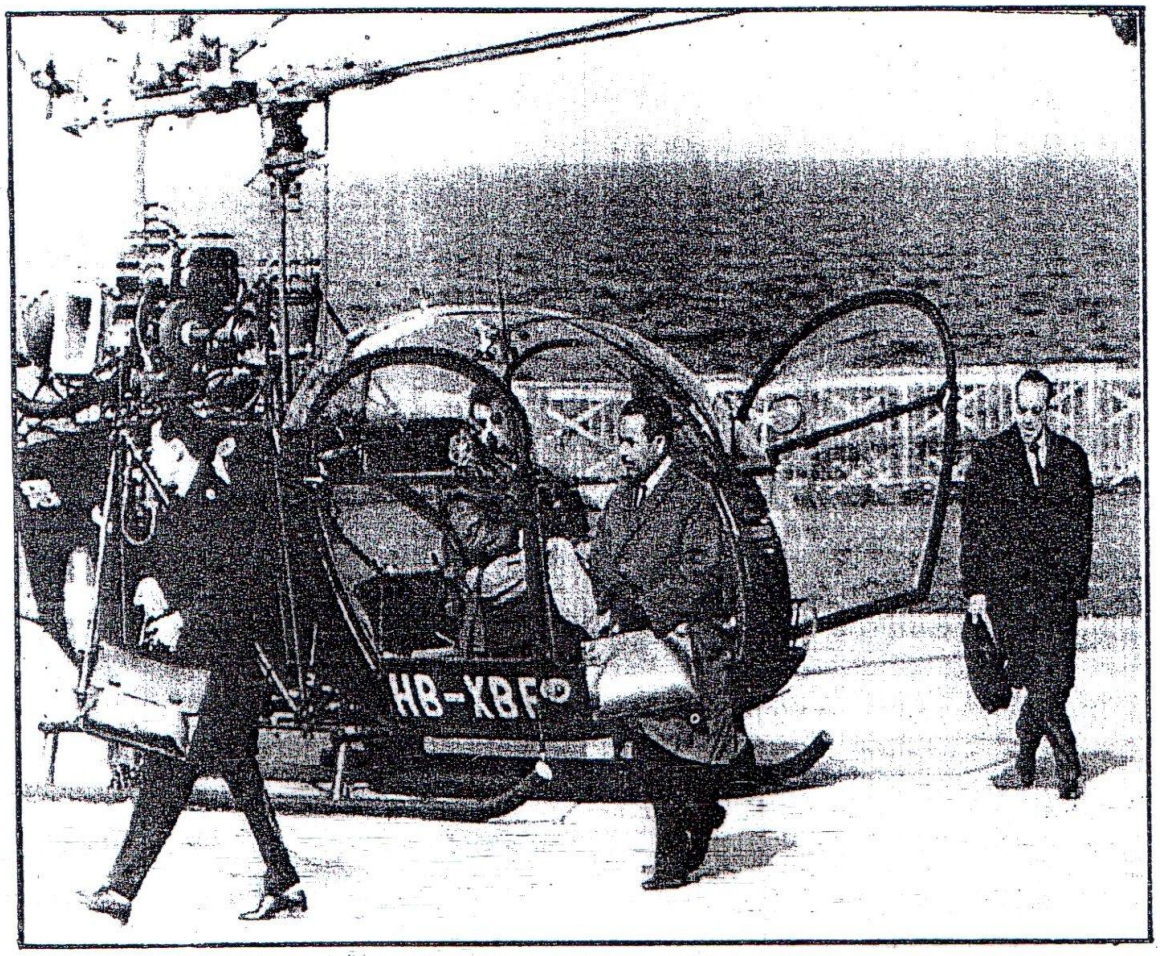

محمد بن يحيى وسعد دحلب ورضا مالك لدى وصولهم إلى المؤتمر.

المصدر: رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، "تاريخ المفاوضات السرية" ،1956–1962، دار الفارابي ،بيروت لبنان ،2003 ،ص 268.

ملحق رقم: 07

الإعلان عن وقف إطلاق النار في الصحافة، مارس 1962، (وكالة الأنباء الفرنسية).

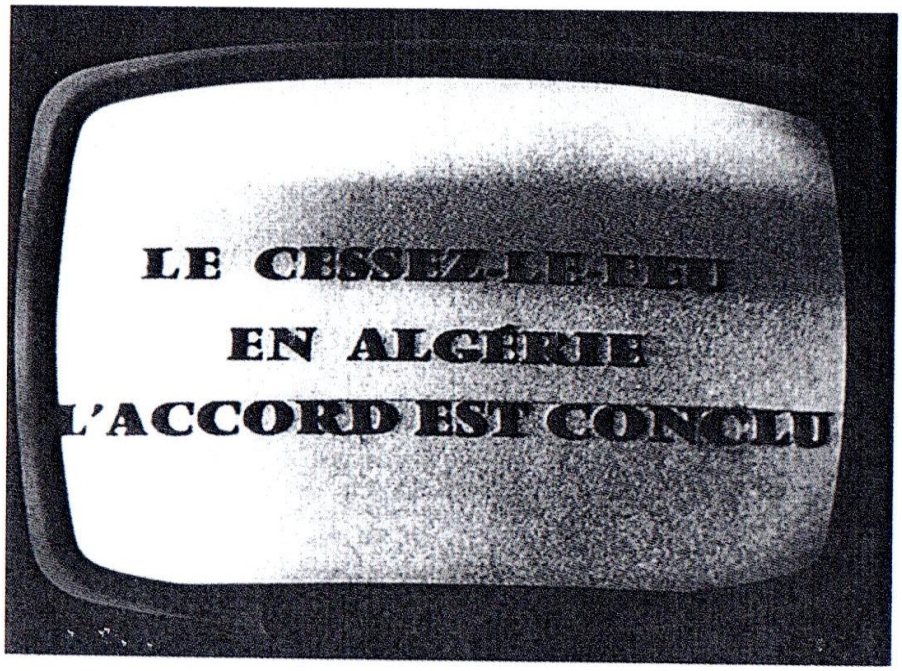

الإعلان عن وقف إطلاق النار في التلفزة، 1962 (روجي فيولي).

المصدر: عبد الرحمن فارس، مذكرات سياسية 1945–1965 ،دارالقصبة ، الجزائر،2007 ، ص 230.

ملحق رقم: 06

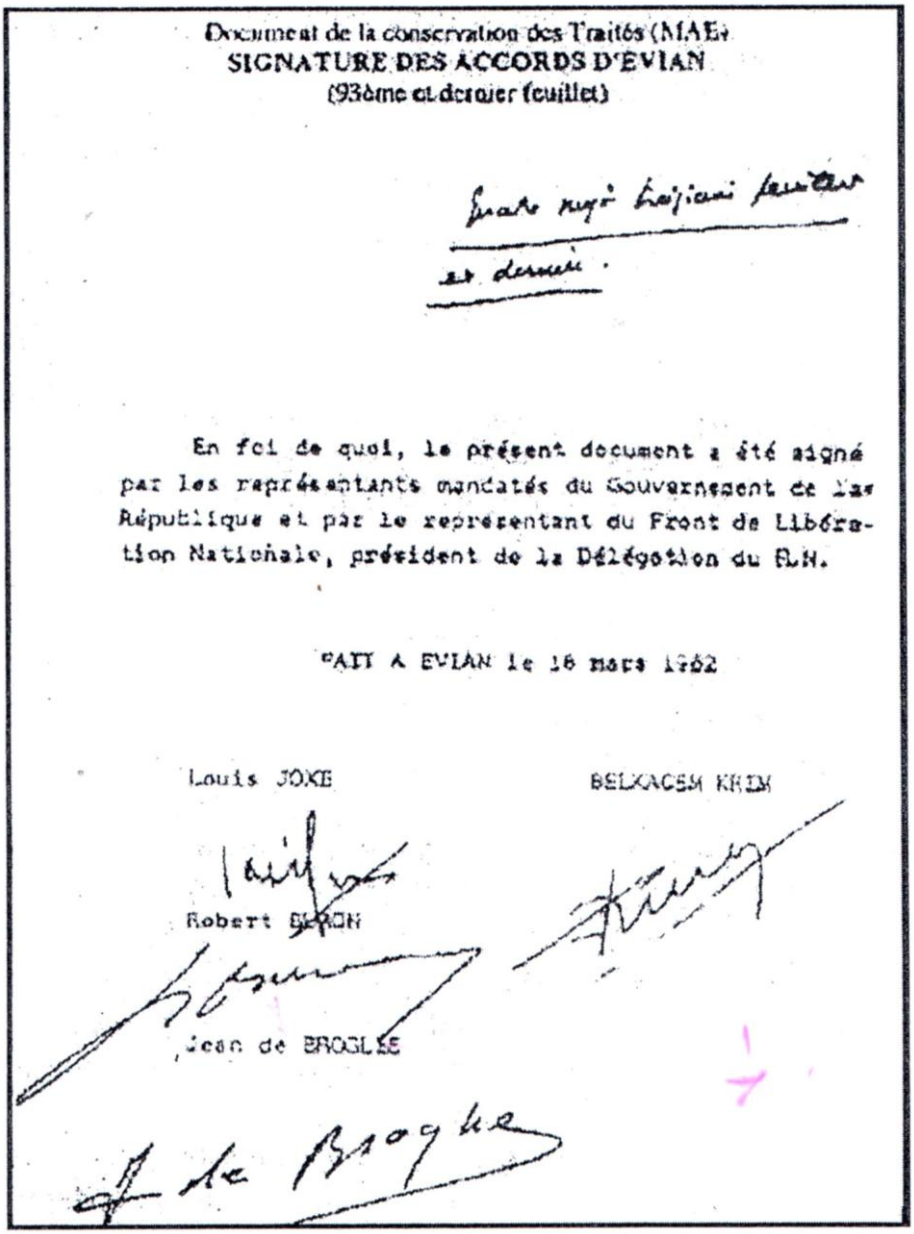

Document de la conservation des Traités (MAE)
SIGNATURE DES ACCORDS D'EVIAN
(93ème et dernier feuillet)

Sauf mes derniers feuillets et dernier.

En foi de quoi, le présent document a été signé par les représentants mandatés du Gouvernement de la République et par le représentant du Front de Libération Nationale, président de la Délégation du FLN.

FAIT A EVIAN le 18 mars 1962

Louis JOXE — BELKACEM KRIM

Robert BURON

Jean de BROGLIE

صورة للصفحة الأخيرة من وثيقة اتفاقيات إيفيان ممضاة من طرف المرحوم كريم بلقاسم ولويس جوكس

المصدر: عمار جرمان ، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال ، دار الهدى ، الجزائر 2007 ،ص 178.

ملحق رقم:05

آخر مرحلة من مفاوضات إيفيان، مارس 1962 (كيستون).

المصدر: عبد الرحمن فارس، مذكرات سياسية 1945–1965 ،دارالقصبة ، الجزائر،2007 ، ص 235.

ملحق رقم: 01

تقرير سري عن مساعي الكتلة الأفروآسياوية في الأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية.

La source: centre des archives d'outre mer, boite 81F/1013.

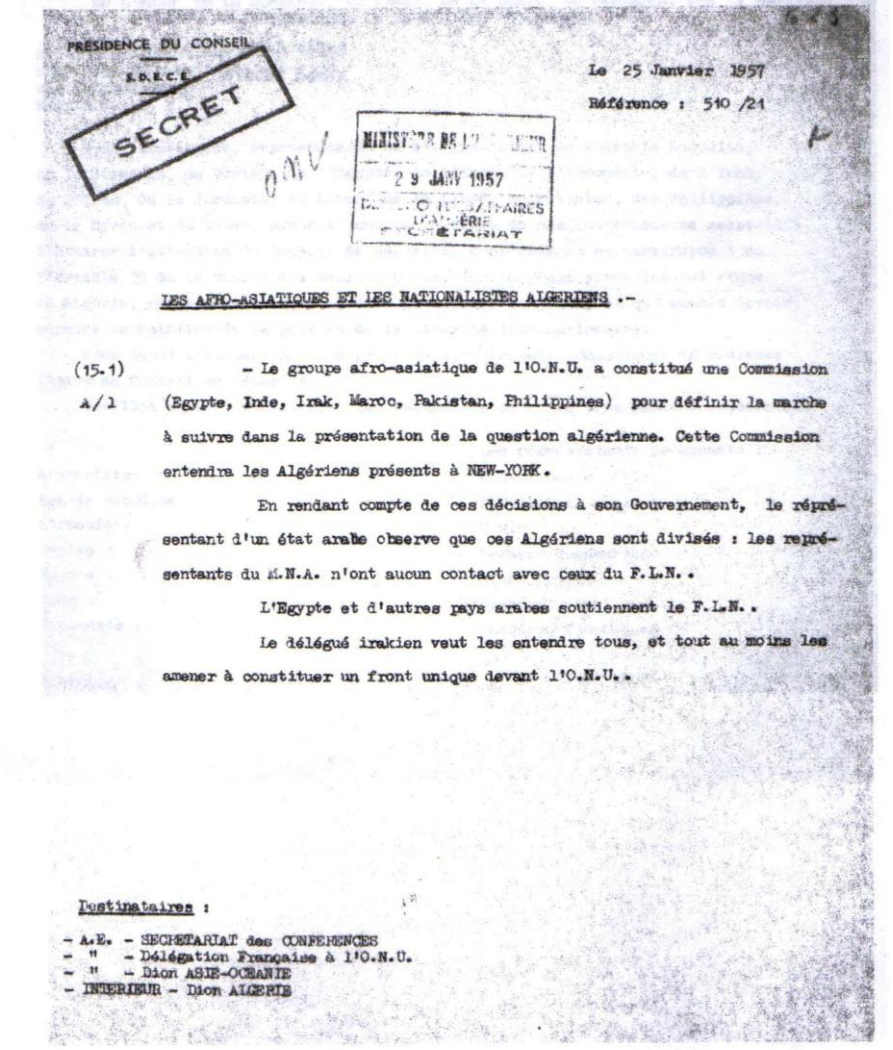

PRÉSIDENCE DU CONSEIL
S.D.E.C.E.

SECRET

Le 25 Janvier 1957
Référence : 510 /21

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
29 JANV 1957
DIRECTION DES AFFAIRES ALGÉRIE SECRÉTARIAT

LES AFRO-ASIATIQUES ET LES NATIONALISTES ALGERIENS .-

(15.1) A/1 - Le groupe afro-asiatique de l'O.N.U. a constitué une Commission (Egypte, Inde, Irak, Maroc, Pakistan, Philippines) pour définir la marche à suivre dans la présentation de la question algérienne. Cette Commission entendra les Algériens présents à NEW-YORK.

En rendant compte de ces décisions à son Gouvernement, le représentant d'un état arabe observe que ces Algériens sont divisés : les représentants du M.N.A. n'ont aucun contact avec ceux du F.L.N..

L'Egypte et d'autres pays arabes soutiennent le F.L.N..

Le délégué irakien veut les entendre tous, et tout au moins les amener à constituer un front unique devant l'O.N.U..

Destinataires :

- A.E. - SECRETARIAT des CONFERENCES
- " - Délégation Française à l'O.N.U.
- " - Dion ASIE-OCEANIE
- INTERIEUR - Dion ALGERIE

المصدر: عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجهورية الفرنسية الرابعة، وزارة الثقافة الجزائر،2012.

ملحق رقم: 10

La Dépêche d'Algérie

LES AUTORISATIONS DE VOYAGE ENTRE L'ALGÉRIE et la MÉTROPOLE SONT SUPPRIMÉES DEPUIS HIER

D'UNE GRÈVE DES TYPOGRAPHES

AU SCRUTIN D'AUTODÉTERMINATION

L'ALGÉRIE A MASSIVEMENT VOTÉ OUI

A L'INDÉPENDANCE EN COOPÉRATION

AVEC LA FRANCE

AUCUN INCIDENT SIGNALÉ SUR TOUT LE TERRITOIRE

ALGÉRIE, TERRE D'EXEMPLE

LA FORTE PARTICIPATION AU SCRUTIN DES EUROPÉENS (présents) A RETARDÉ L'HEURE DE FERMETURE DE TRÈS NOMBREUX BUREAUX DE VOTE

MANIFESTATIONS DE RÉCONCILIATION A ORAN

استفتاء تقرير المصير " نعم صريح ومرتفع..." (أرشيف ما وراء البحر).

استقلال الجزائر، 3 جويلية 1962 (مارك ريبو / ماغنوم).

المصدر: عبد الرحمن فارس، مذكرات سياسية 1945–1965 ،دارالقصبة ، الجزائر،2007، ص 240.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ–هـ
الفصل التمهيدي: الإرهاصات الأولى للمفاوضات الجزائرية الفرنسية.....	24-7
أولا :بيان أول نوفمبر 1954 والدعوة للتفاوض.....	12-7
1–بيان أول نوفمبر 1954.....	8-7
2–دعوة البيان للتفاوض.....	10-8
3–موقف الحكومة الفرنسية.....	12-10
ثانيا:مؤتمر باندونغ 18 –24 أفريل 1955 ودوره في دعم التفاوض.....	17-12
1– مؤتمر باندونغ 18 –24 أفريل 1955	13-12
2–دوره في دعم القضية الجزائرية.....	16-13
3–موقف الحكومة الفرنسية.....	17-16
ثالثا : ميثاق مؤتمر الصومام وشروط وقف إطلاق النار.....	24-17
1–مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.....	19-17
2 قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.....	21-19
3–شروط وقف القتال	24-21
الفصل الأول: مرحلة الاتصالات السرية والشبه الرسمية.....	93-26
المبحث الاول: بزوغ الاتصالات السرية.....	37-26
أولا: لقاء القاهرة أفريل 1956.....	29-26
ثانيا: لقاء بلغراد جويلية 1956.....	30-29
ثالثا: لقاء روما 17 أوت 1956.....	31
رابعا: لقاء 2–5 سبتمبر 1956 بروما.....	32-31
خامسا: لقاء 22 سبتمبر 1956 ببلغراد.....	33-32
سادسا: اتصالات اضافية.....	37-33
المبحث الثاني: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....	48-38
أولا : ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....	40-38

ثانيا:تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية..... 46-40
ثالثا: أهداف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية..... 48-47
المبحث الثالث: سياسة ديغول ومبدأ تقرير المصير..... 73-49
أولا: سياسة شارل ديغول..... 65-50
ثانيا: إعلان مبدأ تقرير المصير..... 73-65
المبحث الرابع: لقاء مولان (25–29 جوان 1960)..... 79-74
أولا: ظروف لقاء مولان..... 75-74
ثانيا: وقائع لقاء مولان..... 79-75
المبحث الخامس: لقاء لوسارن (20 فيفري 1961)..... 93-80
أولا: أسباب إختيار سويسرا كبلد للتفاوض..... 80
ثانيا: وقائع لقاء لوسارن..... 85-81
ثالثا: لقاء نوشاتل..... 93-85
الفصل الثاني: المفاوضات الرسمية (1961–1962) والاستقلال..... 161-94
المبحث الأول: مفاوضات إيفيان الاولى (20 ماي –13 جوان 1961)..... 103-94
أولا: ظروف مفاوضات إيفيان الأولى..... 97-94
ثانيا: انطلاق المفاوضات..... 101-97
ثالثا: إيقاف المفاوضات والبحث عن طرف ثالث..... 103-101
المبحث الثاني: مفاوضات لوغران (20 جويلية 1961)..... 110-104
أولا: ظروف انعقاد مفاوظات لوغران..... 105-104
ثانيا : انطلاق المفاوضات..... 107-105
ثالثا: نقاط الاختلاف..... 110-108
المبحث الثالث: لقاء بال السويسري (أكتوبر–نوفمبر 1961)..... 124-111
أولا: ظروف لقاء بال السويسري..... 114-111
ثانيا: لقاءات مدينة بال..... 120-114
ثالثا: لقاء دحلب–جوكس..... 124-120

المبحث الرابع: مفاوضات لي روس (11–19 فيفري 1962)..... 131-125

أولا: ظروف مفاوضات لي روس..... 125
ثانيا: انطلاق المفاوضات..... 126-125
ثالثا: المسائل المطروحة في لقاء لي روس..... 130-127
رابعا: اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية..... 131-130
المبحث الخامس: مفاوضات ايفيان الثانية (07 –18 مارس 1962)..... 161-132
أولا: المسائل المطروحة للنقاش..... 135-133
ثانيا: إعلان وقف إطلاق النار..... 136-135
ثالثا: محاور اتفاقيات ايفيان..... 148-136
رابعا: قراءة نقدية في اتفاقيات ايفيان..... 154-148
خامسا: المواقف المختلفة من اتفاقيات ايفيان..... 161-154
المبحث السادس: استقلال الجزائر..... 162-161
خاتمة..... 164-163
قائمة المصادر والمراجع
ملاحق